الروداني [ت ١٠٩٤ هـ]
وآراؤه النحوية والصرفية
في حاشية الصبان

"جمعًا و دراسة "

الدكتور

نبيل عوض محمد الشربيني

أستاذ اللغويات المساعد

في كلية الدراسات الإسلامية والعربية

بدمياط الجديدة

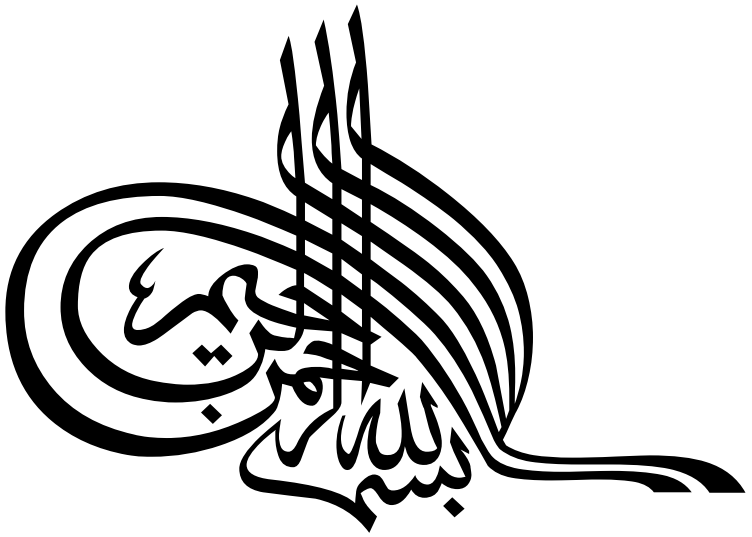

المقدمة

الحمد لله الذي علّم بالقلم ، علّم الإنسان ما لم يعلم ، والصلاة والسلام على خير من نطق بالضاد محمد ﷺ ... ، وبعد:

فلقد جنّد الله لحفظ لغة كتابه ــ على مرّ العصور ــ من العلماء من جعلها شغله الشاغل؛ فعكفوا عليها يجمعون شتاتها ، ويضعون قواعدها ، فرزقهم الله بما مكنهم من فهم أسرارها، والغوص فى أعماقها.

وكان من هؤلاء العلماء عالم مغربي ، موسوعي المعرفة ، عاش في القرن الحادي عشر ، بحث في النحو والتصريف بحثا تامًا مستوفيًا ، ومع ذلك لم ينل حقه من الشهرة إلا بين الخاصة من الدارسين ، ذلكم هو أبو عبد الله الروداني مُحَشِّي التسهيل ، والتوضيح ، والتصريح.

وقد أكثر الصبان من النقل عنه في حاشيته على شرح الأشموني ــ ومكانتها لا تخفى بين دارسي العربية وطلابها ــ فضمّنها طائفة من آرائه التي لم يتعبد فيها مذهبًا بعينه ، بل كانت شخصيته العلمية بارزة في كل ما نُقل عنه.

ولم أجد ــ مع طول البحث ــ أحدًا من الباحثين درس شخصية صاحبنا وآراءه ؛ لذا أردت أن أجمع ما تناثر من تلك الآراء في حاشية الصبان ، وأدرسها دراسة وافية في بحث يضمّها ، سمّيته : (الروداني (ت ١٠٩٤ هـ) ، وآراؤه النحوية والصرفية في حاشية الصبان جمعًا ودراسة).

وقد دعت طبيعة الموضوع أن يُقَسّم مبحثين تسبقهما مقدمة ، وتعقبهما خاتمة ، وفهرس المصادر والمراجع على النحو التالي:

المقدمة : وفيها أذكر سبب اختيار الموضوع وخطته ، والمنهج المتبع في كتابته.

المبحث الأول: ترجمة الروداني .

والمبحث الآخر: آراء الروداني النحوية والصرفية في حاشية الصبان ، ويشتمل على ثمانية عشرمطلبًا.

خاتمة البحث: وتشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها فيما يخص جوانب بحثي.

وقد تعاقبت ثلاثة مناهج في دراسة الآراء هي : المنهج الاستقرائي ، والمنهج التاريخي ، والمنهج التحليلي النقدي.

واتبع البحث في دراسة تلك الآراء الخطوات التالية:

- **جمع آراء الروداني المنثورة في حاشية الصبان ، ووضع العنوان المناسب لها ، ودراستها دراسة وافية ، وترتيبها حسب ترتيب ألفية ابن مالك نظرًا لشهرته.**
- **تصدير المسألة بالنص المشتمل على رأي الروداني في حاشية الصبان.**
- **تخريج الشواهد من مظانها.**
- **تحقيق نسبة الآراء إلى أصحابها .**
- **ثم ذيلت كل مسألة بالرأي الراجح داعمًا ذلك بالأدلة.**

والله أسأل أن يجعلني من المخلصين لخدمة دينه ولغة القرآن ، وأن ينال هذا البحث الرضا والقبول، والله المستعان ، وعليه العون التكلان.

المبحث الأول : ترجمة الروداني

اسمه ونسبه: هومحمد بن محمد بن سليمان بن الفاسي(١) بن طاهر السوسي الروداني المغربي المالكي(٢) . وقيل : هو محمد بن سليمان (٣) . وكان يعرف في المشرق بالمغربي(٤) .

كنيته ، ولقبه : كُنّي بأبي عبد الله ، ولُقّب بشمس الدين(٥) .

مولده : ولد في سنة سبع وثلاثين وألف (٦) ــ وقيل :ثلاث وثلاثين(٧) ، وقيل: خمس وثلاثين (٨) ــ بتارُودَنْت (٩)، قرية بسوس الأقصى(١٠).

---

(١) الفاسي : اسم له، لا نسبة إلى فاس . ينظر : خلاصة الأثر ٤ / ٢٠٤، ومشيخة أبي المواهب/٧١.

(٢) ينظر : خلاصة الأثر٤ / ٢٠٤، ومعجم المؤلفين ٢٢١/١١ ، وهدية العارفين ٣ / ٣٣١.

(٣) ينظر: مشيخة أبي المواهب/٧١ ، والرسالة المستطرفة / ١٧٦، والأعلام٦/١٥١.

(٤) ينظر : سمط النجوم ٥٤٧/٤ ، والأعلام ٦ / ١٥١.

(٥) ينظر : الأعلام ٦ / ١٥١.

(٦) ينظر : خلاصة الأثر ٤ / ٢٠٤ ، والأعلام ٦ / ١٥١ ، و معجم المؤلفين ٢٢١/١١.

(٧) ينظر : سمط النجوم العوالي ٥٤٧/٤.

(٨) ينظر : مشيخة أبي المواهب/٧٢ .

(٩) ينظر : خلاصة الأثر ٤ / ٢٠٤ ، ومشيخة أبي المواهب /٧٢ ، والأعلام ٦ / ١٥١ ، و معجم المؤلفين ٢٢١/١١.

(١٠) ينظر : خلاصة الأثر ٤ / ٢٠٤ ، ومشيخة أبي المواهب /٧٢ ، و معجم المؤلفين ٢٢١/١١.

نشأته العلمية ورحلاته : قرأ بالمغرب على كبار المشايخ ، ورحل إلى الجزائر ، فسمع من شيخ الإسلام سعيد بن إبراهيم المعروف بقدورة (ت ١٠٦٦هـ) مفتي الجزائر ، وهو أجل مشايخه ، ولازم العلامة أبا عبد الله الدرعي (ت ١٠٨٥هـ) أربعة أعوام في التفسير والحديث والفقه والتصوّف ، ثم رحل إلى المشرق ، ودخل مصر ، وأخذ عمن بها من أعيان العلماء ، ثم رحل إلى الحرمين ، وجاور بمكة والمدينة سنين عديدة ، وهو مُكِبّ على التصنيف والإقراء ، ثم توجه إلى الروم في سنة إحدى وثمانين ، وصحب مصطفى بيك أخي الوزير الفاضل ، ومكث نحو سنة ، ومرّ بطريقه على الرملة بفلسطين ، وأخذ بها عن شيخ الحنفية خير الدين الرملي (ت ١٠٨١هـ)(١).

شيوخه : نهل صاحبنا من معين شيوخ كثيرين سوى من سبق ، منهم(٢):

١ــ أبو مهدي عيسى السُّكْتانيّ (ت١٠٦٢هـ) (٣).

---

(١) ينظر : خلاصة الأثر ٤/٢٠٤ ــ ٢٠٥ ، ومشيخة أبي المواهب /٧٢ ــ٧٣ .

(٢) ينظر شيوخه في : خلاصة الأثر ٤ /٢٠٤ ــ ٢٠٥ ، ومشيخة أبي المواهب /٧٢ ــ٧٣ ، الإمداد /١٤٦ وما يليها.

(٣) جاء في خلاصة الأثر ٤ /٢٠٤ بلفظ (السكناني)، وجاء في مشيخة أبي المواهب /٧٢ بلفظ (الكناني). ولعل هذا من سهو النساخ أو المحققين ، والصواب (السكتاني) لأمور:

الأول: أنه جاء بلفظ (السكتاني) في معرض حديث المحبي عن ترجمته ، مبيناً أنه شيخ الروداني. ينظر : خلاصة الأثر ٣/٢٣٥ــ ٢٣٦.

الثاني: أن عبد الله بن سالم البصريّ نص على أنه شيخ الروداني. ينظر : الإمداد /١٤٧.=

٢ــ النور الأُجْهُوريّ (ت١٠٦٦هـ).

٣ ــ الشهاب الخَفاجيّ (ت ١٠٦٩هـ).

٤ــ الشهاب القَلْيوبي (ت ١٠٦٩هـ).

٥ــ أحمد الشَّوْبَري(ت ١٠٦٩هـ)

٦ــ محمد بن أبي بكر الدَّلائيّ (ت١٠٧٩هـ) (١).

٧ــ محمد بن بدر الدين بن بَلْبَانّ (١٠٨٣هـ)

٨ــ السيد محمد بن حمزة (ت ١٠٨٥هـ).

تلامذته :أخذ عنه بمكة والمدينة والشام والروم خلق كثيرون(٢) ، منهم :

١ــ أحمد بن تاج الدين الدِّمَشْقيّ (ت١٠٨١هـ) (٣).

٢ــ إمام الدين بن أحمد المُرْشِديّ (ت ١٠٨٥هـ) (٤).

=الثالث: أن السكتاني فقيه مالكي معروف له كتاب (الأجوبة الفقهية) الصادر عن دار ابن حزم (١٤٣٢هـ ــ ٢٠١١م) بتحقيق : أحمد بن علي الدمياطي.

(١) ورد في خلاصة الأثر ٤ /٢٠٤ أنه أخذ عن محمد بن أبي بكر الدلائي ، وورد في مشيخة أبي المواهب/٧٢ أن الروداني أخذ عن محمد بن أبي بكر الدلاعي. والصواب : محمد بن محمد بن أبي بكر الدلائي صاحب كتاب نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، بتحقيق : محمد الصادق العربي ، الصادر عن مطابع الثورة ببنغازي. وقد حكى المحقق أنه شيخ الروداني . ينظر : نتائج التحصيل ٧٢/١ .

أما محمد بن أبي بكر الدلائي فهو والده المتوفى سنة ست وأربعين وألف. ينظر: نتائج التحصيل ٥٨/١. ولا يعقل أن يكون الروداني المولود سنة سنة سبع وثلاثين ــ أو خمس وثلاثين ــ وألف قد أخذ عنه.

(٢) ينظر : خلاصة الأثر ٢٠٧/٤، ومشيخة أبي المواهب /٧٤ .

(٣) ينظر : خلاصة الأثر ١٧٩/١.

(٤) ينظر : خلاصة الأثر ٤٢٤/١.

٣ــ عبد الجليل بن محمد المعروف بابن عبد الهادي العُمَريّ (ت١٠٨٧هـــ) (١).

٤ــ أحمد بن أبي بكر بن باعَلَويّ(ت١٠٩١هـ) (٢).

٥ــ محمد بن أبي بكر الشِّلِّيّ (ت١٠٩٣هـ) (٣).

٦ــ محمد بن تاج الدين المقدسي الرَّمْلي(ت١٠٩٧هـ) (٤).

٧ــ أبو المواهب الحنبليّ (ت١١٢٦هـ) (٥).

٨ــ عبد الله بن سالم البصريّ (ت١١٣٤هـ)(٦).

٩ــ إلياس بن إبراهيم الكرديّ (ت ١١٣٨هـ) (٧).

١٠ــ أسعد بن محمد المالكيّ (ت ١١٤٧هـ) (٨).

علمه وثقافته ، وثناء العلماء عليه:

كان صاحبنا يبحث في العربية والتصريف بحثا تامًا مستوفيًا ، وكان عالمًا بالحديث والأصول، وله النهاية في علوم الأدب ، والحكمة ، والمنطق ، والطبيعي ، والإلهي ، وكان يتقن فنون الرياضة ، وله في التفسير وأسماء

---

(١) ينظر : خلاصة الأثر ٣٠٠/٢.

(٢) ينظر : خلاصة الأثر ١٦٣/١.

(٣) ينظر : خلاصة الأثر ٣٣٧/٣.

(٤) ينظر : خلاصة الأثر ٤١٢/٣.

(٥) مشيخة أبي المواهب /٧٤ ، وسلك الدرر ٦٧/١.

(٦) ينظر : الإمداد /١٤٦.

(٧) ينظر : سلك الدرر ٢٧٢/١.

(٨) ينظر : سلك الدرر ٢٤١/١.

الرجال وما يتعلق به يدٌ طائلة، وكان يحفظ من التواريخ وأيام العرب ووقائعهم والأشعار شيئًا كثيرًا ، وكان في العلوم الغريبة كالرمل (١) ، والحروف(٢)، والسيمياء(٣) ، والكيمياء حاذقًا أتم الحذق(٤).

و قد استوجب هذا ثناء العلماء عليه ، قال عنه المحبي: " نزيل الحرمين ، الإمام الجليل ، المحدث المُفَنِّن ، فرد الدنيا فى العلوم كلها ، الجامع بين منطوقها ومفهومها ، والمالك لمجهولها ومعلومها "(٥).

وقال عنه عبد الملك بن حسين المكي : "المُفَنِّن في جميع العلوم، المشهور عند العرب والروم"(٦).

---

(١) هو علم يلحق بعلم التنجيم ، وطريقتهم فيه أنهم جعلوا من النقط والخطوط ستة عشر شكلاً ميزوا كلاً منها باسم وشكل يختلف عن غيرها ، وقسموها إلى سعود ونحوس ، كشأنهم في الكواكب . ينظر مقدمة ابن خلدون /١١٢ــ١١٣.

(٢) هو علم يبحث عن خواص الحروف الهجائية إفرادًا وتركيبًا ، موضوعه الحروف الهجائية ، مادته الأوفاق والتراكيب ، صورته تقسيمها كمًا وكيفًا وتأليف الأقسام والعزائم وما ينتج منها على وجه يحصل به المطلوب ، مرتبته بعد الروحانيات والفلك والنجامة. ينظر : كشف الظنون ٦٥٠/١.

(٣) عرفه ابن العربي بأنه : علم العلامات الذي يتكون من جمع حروف وتركيب أسماء وكلمات كرموز تعطي انفعالات يظهر عنها خرق للعادات . ينظر : الفتوحات المكية ١٣٥/٢. وعرفه القرافي بأنه : أحد أنواع السحر يركب من خواص أرضية ، كدُهن خاص ، أو مائعات خاصة، أو كلمات خاصة. ينظر : الفروق ٢٢٧/٤.

(٤) ينظر : خلاصة الأثر ٤ / ٢٠٧ ، ومشيخة أبي المواهب /٧٤.

(٥) ينظر : خلاصة الأثر ٤ / ٢٠٤ .

(٦) ينظر : سمط النجوم ٥٤٧/٤.

وقال عنه عبد الله بن سالم البصريّ : " الإمام العالم العلّامة ، والهمام الجهبذ الفهّامة ، المحقق الذي لا يرجع إلا إليه ، والمدقق الذي لا يعوَّل إلا عليه"(١).

أخباره : لما وصل إلى الروم حظِي عند الوزير ومن دونه ، ومكث ثمة نحو سنة ، ورجع إلى مكة المشرفة مجللاً ، وحصلت له الرياسة العظيمة التي لم يعهد مثلها ، وفُوّض إليه النظر في أمور الحرمين مدة حتى صار شريف مكة ، وأنيطت به الأمور العامة والخاصة إلى أن مات الوزير ، فرَقّ حاله ، وتنزل عمّا كان فيه ، ثم ورد أمر السلطان إلى مكة سنة ثلاث وتسعين وألف بإخراجه منها إلى بيت المقدس ، وسببه عَرْضُ الشريف بركات أمير مكة فيه إلى السلطنة، وطَلَبُ إخراجه من مكة بعد أن كان بينهما من المرابطة ما كان وعلى يده تمت له الشرافة ونهض به الحظ ، وكان يوم ورود الأمر يوم عيد الفطر ، فألحّ عليه الشريف سعيد بن بركات شريف مكة وقاضيها في امتثال الأمر السلطاني ، فامتنع من الخروج في هذه الحالة ، وتعلل بالخوف من قُطّاع الطريق ، ثم توجه إلى الشام ، وأبقى أهله بمكة ، وأقام في دمشق في دار نقيب الأشراف عبد الكريم بن حمزة ، واستمر بدمشق مدة منفردًا بنفسه لا يجتمع إلا بما قلّ من الناس ، واشتغل مدة إقامته بالتأليف(٢).

أعماله: قُلّد النظر في أمر الحرمين ، فعمَّر الأربطة الدامرة والمآثر الداثرة(٣)، وبنى رباطًا عند باب إبراهيم بمكة عُرف برباط ابن سليمان (٤)، ومقبرة بالمُعَلّى عُرفت بمقبرة ابن سليمان(٥).

---

(١) ينظر : الإمداد /١٤٦.

(٢) ينظر : خلاصة الأثر ٤ /٢٠٥ ، ومشيخة أبي المواهب /٧٣.

(٣) ينظر : سمط النجوم ٤/٥٤٨.

(٤) ينظر : الأعلام ٦ /١٥١ .

(٥) ينظر : سمط النجوم ٤/٥٤٨ ، والأعلام ٦ /١٥١ .

واخترع كرة عظيمة(١) اشتهرت هذه الكرة في الهند واليمن والحجاز(٢) ، وهى آلة في التوقيت والهيئة لم يسبق إلى مثلها، وهي كرة مستديرة الشكل ، يحسبها الناظر إليها بيضة ، مُسَطّرة ، كلها دوائر ورسوم، وقد ركبت عليها أخرى مجوفة، منقسمة النصفين، فيها تخاريم وتجاويف لدوائر البروج وغيرها، مصبوغة باللون الأخضر تُغْني عن كل آلة تستعمل في فني التوقيت والهيئة ، مع سهولة المدرك(٣).

آثاره العلمية : ثرَّى صاحبنا المكتبة العربية والإسلامية بمؤلفات خلدت ذكره على مرّ العصور، منها :

١ــ حاشية على التصريح (٤).

٢ــ حاشية على التوضيح.

٣ ــ حاشية على التسهيل .

٤ــ مختصر تلخيص المفتاح في المعاني والبيان ، وشرحه.

٥ــ جدول جمع فيه مسائل العروض كلها.

٦ــ منظومة في علم الميقات ، وشرحها.

٧ــ صلة الخلف بموصول السلف ، وهو فهرس جمع فيه مروياته وأشياخه.

٨ــ الجمع بين الكتب الخمسة والموطأ ، وهو مؤلف على طريقة ابن الأثير في جامع الأصول ، إلا أنه استوعب الروايات ، ولم يختصرها ، كما فعل ابن الأثير .

---

(١) ينظر : خلاصة الأثر ٤ / ٢٠٦ .

(٢) ينظر : سمط النجوم ٥٤٨/٤.

(٣) ينظر : الأعلام ١٥١/٦ ــ ١٥٢.

(٤) ينظر : حاشية الصبان ٣٠/١ ، ٣٣ ، ٧٦.

٩ــ مختصر التحرير في أصول الحنفية لابن الهُمَام ، وشرحه(١).

١٠ــ جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد(٢).

تأثيره في اللاحقين : أولى العلماء مؤلفات الروداني عناية كبيرة ، فنقلوا عنها في كتبهم ، وقد بدا هذا في حاشية الصبان (٣)، وفي حاشية الخضري(٤).

وفاته : ودّع الدنيا ــ رحمه الله ــ بعد أن ملأها بفكرة ، وكانت وفاته بدمشق يوم الأحد عاشر ذي القعدة سنة أربع وتسعين وألف ، ودفن بسفح جبل قاسيون بوصية منه(٥).

---

(١) ينظر : خلاصة الأثر ٤/٢٠٥ ــ ٢٠٦، ومعجم المؤلفين ١١ / ٢١١.

(٢) ينظر : إيضاح المكنون١ / ٣٦٧ ، والأعلام ٦ / ١٥١ ،١٥٢ ، وهدية العارفين ٣ / ٣٣١ .

(٣) هذا واضح في الآراء التي نقلها الصبان عن الروداني في البحث.

(٤) ينظر على سبيل المثال لا الحصر : حاشية الخضري ١/١٤ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٦ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٨١ ، ١٠٢ ، ١٠٧ ، ١٥٤ ، ١٧٠ ، ١٨٢ ، ١٨٨ ، ٢ / ٣.

(٥) ينظر : خلاصة الأثر ٤ / ٢٠٧ ، ومشيخة أبي المواهب /٧٤ ، والرسالة المستطرفة/١٧٦.

المبحث الآخر :

آراء الروداني النحوية والصرفية في حاشية الصبان

المطلب الأول : اشتقاق الاسم

قال الصبان : "أصل الأول [يعني: اسم] : سمو بكسر السين أو ضمها وسكون الميم ، حذفت لامه تخفيفاً ، وعوض عنها الهمزة ، وسكنت السين ..... ، كما استظهره الروداني"(١).

ويبدو من النص أن الروداني استظهر القول بأن أصل (اسم) : (سمو) بكسر السين أوضمها، فحذفت لامه تخفيفاً ، وعوض عنها الهمزة ، وسكنت السين.

والقول بأنه مشتق من السمو هو قول البصريين(٢)، وعلى رأسهم سيبويه (٣)، والمبرد(٤). وذهب إليه ــ أيضًا ــ الزجاج (٥)، وابن بابشاذ(٦) ، وابن الخشاب(٧)، وابن الشجري(٨)، وأبو البركا ت الأنباري(٩) ، وغيرهم(١٠) .

---

(١) ينظر : حاشية الصبان ١٥٣/١.

(٢) ينظر : المرتجل /٧ ، والإنصاف ٦/١ ، والمتبع ١١٨/١ .

(٣) ينظر : الكتاب ٤٥٤/٣ ــ ٤٥٥ .

(٤) ينظر : المقتضب ٢٢٠/١ ، ومعالم التنزيل ١٢/١ .

(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه٤٠/١ ، وتهذيب اللغة (باب السين والميم- سما) ٧٩/١٣.

(٦) ينظر : شرح المقدمة النحوية /٣٣ .

(٧) ينظر : المرتجل /٧ .

(٨) ينظر : أماليه ٢٨٢/٢ ، وما يليها .

(٩) ينظر : الإنصاف ٦/١ ، وما يليها .

(١٠) منهم ابن خروف في شرح الجمل٢٤٤/١، وصدر الأفاضل في ترشيح العلل/٥، والعكبري في التبيين /١٣٢، واللباب٤٦/١،وابن يعيش في شرح المفصل٢٣/١.

وقد احتُج لذلك بأمور :

الأول : أن السموّ هو العلو ، والاسم يعلو على المُسَمَّى ، ويدل على ما تحته من المعنى(١).

الثاني : عود المحذوف في التصريف إلى موضع اللام لقولهم في الفعل : سَمَّيْتُ وأَسْمَيْتُ(٢)، وفي التصغير: سُمَيّ ، وفي الجمع: أسماء وأسامٍ ، وفي فعيل: سَمِيّ ، أي: اسمك مثل اسمه(٣).

الثالث : التعويض في أوله عن المحذوف، فوجب أن يكون المحذوف من آخره، كما كان في ابن ؛ لأن طريقة العرب إذا حذفوا من الأول عوضوا في الآخر ، مثل: عدة وزنة ، وإذا حذفوا من الآخر عوضوا في الأول ، مثل : ابن (٤) .

واعتُرض على هذا المذهب بأن الاسم لو كان مشتقًا من السّموّ لكان الفعل والحرف اسمين؛ لأن السّموّ هو العلو، وعلو اللفظ على معناه ليس إلا لدلالته عليه، ودلالته عليه سمة عليه(٥).

وأُجيب عنه بأن المراد بالسّموّ هو سموّ الاسم على قسميه لاستقلاله بالمفهومية دونهما ، لا سموّ اللفظ على المعنى ؛ لأن اللفظ تبعٌ للمعنى ، فكيف يكون ساميًا عليه ؟(٦) .

---

(١) ينظر : الإنصاف ٦/١ ، والفاخر ١٨/١ ، وائتلاف النصرة /٢٧ .

(٢) ينظر : ترشيح العلل/٥ ، والتبيين /١٣٣ ، والتذييل ٤٤/١ .

(٣) ينظر : الكتاب ٤٥٤/٣ ــ ٤٥٥ ، و ترشيح العلل /٥ ، والتبيين /١٣٣ .

(٤) ينظر : المرتجل /٧ ، والإنصاف ٨/١ ــ ١٠.

(٥) ينظر : ابن فلاح اليمني (ت٦٨٠هـ) مع تحقيق الجزء الأول من كتابه المغني المجلد الثاني/٧٩ .

(٦) ينظر : ابن فلاح اليمني (ت٦٨٠هـ) مع تحقيق الجزء الأول من كتابه المغني المجلد الثاني/٨٠ .

وقد نسب إلى الكوفيين(١)ــ ومنهم ثعلب(٢) ــ القول بأنــه مشــتق مــن الوسم ، وهو العلامة ، فحذفت فاؤه ، وعُوّض عنها بالهمزة(٣).

وقد ذكر عبد الرحمن العثيمين محقق كتاب التبيين للعكبري (٤) أن هذا الرأي لم يثبت عن متقدمي الكوفيين ــ كالكسائي والفراء وثعلب ــ مستدلاً بأمور :

الأول : أن الزجاج(٥) ذكر أنه أول من تحدث عن اشتقاق الاسم .

الثاني : قول الزجاجي : " أجمع علماء البصريين ، ولا أعلم مــن الكــوفيين خلافًا محصلاً مستندًا إلى من يوثق به أن اشتقاق (اسم) من سموت أســمو ، أي: علوت "(٦).

الثالث: أن الأزهري(٧) حكى عن الزجاج أنه قال : اسم مشتق من السمو وهو الرفعة ، والأصل فيه سمو بالواو ، وجمعه أسماء ، وقال : من قال إن اســمًا مأخوذ من وسمت فهو غلط.

---

(١) ينظر: المرتجل /٧ ، والإنصاف ٦/١ ، والتبيين /١٣٢ ، وشرح المفصل ٢٣/١، وائتلاف النصرة ١١٣/١ ، وروح المعاني ٥٢/١.

(٢) ينظر: معالم التنزيل ١٢/١ .

(٣) ينظر: ابن فلاح اليمني مع تحقيق الجــزء الأول مــن كتابــه المغنــي المجلــد الثاني/٧٧ .

(٤) ينظر: التبيين /١٣٢ ح (٣) .

(٥) ينظر رأي الزجاج في : معاني القرآن وإعرابه ٤٨/١، والتبيين /١٣٢ ح (٣).

(٦) ينظرقول الزجاجي في : اشتقاق أسماء الله / ٢٥٥، و التبيين /١٣٢ ح (٣) .

(٧) ينظر كلام الأزهري في : تهذيب اللغة (باب السين والميم ــ ســما) ٧٩/١٣، والتبيين /١٣٢ – ١٣٣ ح (٣) .

وعلّق محقق التبيين على كلام الزجاج قائلاً : " ومعنى قول الزجاج هـذا أن هناك من يقول : إن اسم مشتق من الوسم ، وربما كان القائل مـن معاصـري أبي إسحاق من الكوفيين ، مثل أبي بكر بن الأنباري ، وغيره "(١) .

وأقول : إن المحقق بنى كلامه على الاحتمال ؛ لأمور :

الأول: أن هذا القول حكاه البغوي عن ثعلب (٢)، وهو ثقة ، فـلا ينبغـي أن نطعن في هذا النقل طالما لم يوجد ما يعارضه من كلام صاحبه .

الثاني: أن ما نقله البغوي عن ثعلب مُؤَيَّد بما حكاه أبو البركات الأنباري عنـه في قوله : " قال أبوالعباس أحمد بن يحيى ثعلب : الاسم سـمة توضـع علـى الشيء يعرف بها " (٣) .

الثالث: أن قول الزجاج بأنه أول من تحدث عن اشتقاق الاسم ــ وهو ما احتج به صاحبنا ــ مردود ؛ لأن المبرد تحدث عن ذلك قبله (٤) .

الرابع: قول الزجاجي : " وقد حُكي أن بعضهم يذهب إلى أن أصله من وسمت، كأنه جُعل سِمَة للمُسَمَّى " (٥) . وهذا مما يقوي عنـدي أن قولـه : " أجمـع علماء البصريين ، ولا أعلم عن الكوفيين خلافًا محصلاً مستندًا إلى من يوثـق به " إنما يعني به أنه لم يطلع على هذا القول بنفسه للكوفيين ، وهذا لا ينفـي أن أحدًا منهم قال به.

---

(١) ينظر: التبيين /١٣٢ – ١٣٣ ح (٣) .

(٢) ينظر: معالم التنزيل ١٢/١ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٦/١ .

(٤) ينظر : الصاحبي /١٠٠ .

(٥) ينظر : اشتقاق أسماء الله /٢٥٥ .

وقد أُحتج لهذا المذهب بأمور :

الأول : أن الوسم في اللغة هو العلامة ، والاسم وَسْم على المُسَمَّى وعلامة له يعرف بها ؛ لأن قولك : زيد أو عمرو دليل على المُسَمَّى ، فصار كالوسم عليه(١) .

ورُدّ بأنه فاسد من جهة اللفظ وإن كان صحيحًا من جهة المعنى(٢) ، وأوجه فساده من جهة اللفظ أمور أُعْتُدَّ بها في الاحتجاج للمذهب الأول ، منها :

ــ عَوْد المحذوف في التصريف إلى موضع اللام لقولهم : سَمَّيْت وأَسْمَيْت وسُمَيّ وأسماء ، وأسامٍ ، وسَمِيّ ، ولو كان مشتقًا من الوسم لقالوا : أوسمت ووسمت ووُسَيْم ، وأوسام(٣).

ــ التعويض عن المحذوف في أوله يدل على أن المحذوف في آخره كما في ابن ، ولو كان المحذوف في أوله لعوض في آخره كما في عدة (٤) .

الثاني : عَوْد المحذوف في التصريف إلى موضع اللام محمول على القلب ، وذلك غير مستنكر في لغة العرب ، نحو : (أشياء) (٥) .

ورُدّ بأن القلب المكاني على خلاف الأصل ، فلا يقاس عليه (٦) .

---

(١) ينظر : الإنصاف ٦/١ ، والتبيين /١٣٧ .

(٢) ينظر : المرتجل /٦ ، والإنصاف ٨/١ .

(٣) ينظر : المرتجل /٦ ، والتبيين /١٣٣ .

(٤) ينظر : المرتجل /٧ ، والتبيين /١٣٥.

(٥) ينظر:ابن فلاح اليمني مع تحقيق الجزء الأول من كتابه المغني المجلد الثاني/٧٧.

(٦) ينظر : المرتجل /٦ ، وابن فلاح اليمني مع تحقيق الجزء الأول من كتابه المغني المجلد الثاني/٨٠ .

الثالث : أن التعويض في محل الحذف ورد في نحو : (تعرية) (١) .
ورُدّ بأنه غير مُسَلَّم به؛ لأن وزنه تفعلة (٢) .

هذا هو خلاف النحويين في أصل كلمة اسم ، ومما يكسب رأي الكوفيين وجاهته احتجاجهم بأن مذهبهم في توجيه أصل الكلمة يجعل فيها إعلالين ، أما رأي البصريين فيجعل فيها ثلاثة إعلالات (٣) ، لكن يدعم رأي البصريين أمور:

الأول : أنه مدعوم بالاستعمال اللغوي ومقاييس العربية، بخلاف قول الكوفيين.
الثاني : قوة أدلته وسلامتها من الاعتراض إلا في أمر واحد تَمَّ الإجابة عليه ، بخلاف أدلة الكوفيين فقد تم إبطالها بالحجة والبرهان .
الثالث : كثرة القائلين به ، وتصحيح غير واحد من المحققين النحاة أمثال ابن يعيش ، وابن خروف .
ومن ثم فإن رأي البصريين ، ومن تبعهم هو الأولى بالقبول .

---

(١) ينظر : ابن فلاح اليمني مع تحقيق الجزء الأول من كتابه المغني المجلد الثاني/٧٩ .
(٢) ينظر : ابن فلاح اليمني مع تحقيق الجزء الأول من كتابه المغني المجلد الثاني/٨٠ .
(٣) ينظر : ابن فلاح اليمني مع تحقيق الجزء الأول من كتابه المغني المجلد الثاني/٧٨ ــ ٧٩ .

المطلب الثاني : (عشرون) وبابه بين الجمعية وعدمها

قال الصبان في معرض حديثه عن ذلك: " وليس بجمع ، بل اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا من معناه ، كما قاله الدنوشري والروداني"(١).

ويبدو من النص أن الدنوشري والروداني يذهبان إلى القول بأن (عشرين) وبابه إلى التسعين ليس بجمع ، وإنما هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا من معناه .

والقول بأنه ليس بجمع هو قول جمهور النحويين، وكان لهم في التعبير عن ذلك طرائق عدة :

الأولى: الاكتفاء بالنص على انتفاء الجمعية ، وهذا ما فعله المبرد(٢) ، وابن مالك (٣).

الثانية : النص على أنه ليس بجمع ، وإنما هو مشتق من الأعداد ، فعشرون وثلاثون وأربعون مشتق من عشرة وثلاثة وأربعة ، وموضوع لأعداد مخصوصة زيد عليها الواو والنون ؛ لما فيها من معنى الجمع ، فكأنهم أرادوا ألا يزيلوا اللفظ ، فلم يمكنهم أن يقولوا : أربع وثلاث للالتباس ، فصاغوا ثلاثون وأربعون ، وجعلوا إعرابه بالحروف. وهذا ما فعله الجرجاني (٤).

---

(١) ينظر: حاشية الصبان ١٤٩/١.

(٢) ينظر: المقتضب ٣٣١/٣ ــ ٣٣٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٨٣/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٩١/١.

(٤) ينظر: المقتصد ٢٠٠/١.

الثالثة : النص على أنه اسم جمع ، وليس بجمع ، وقد اختلف أصحابه ــ أيضًا ــ في تعبيرهم عنه، فمنهم من اكتفى بأنه اسم جمع ، كابن هشام(١) ، والأشموني(٢) ، والخضري (٣)، والأهدل(٤).

ومنهم من نص على أنه اسم جمع ليس له مفرد ، كالرضي (٥).

ومنهم من نص على أنه اسم جمع لا واحد له من لفظه ، كابن عصفور(٦) ، وابن عقيل (٧) ، والمكودي(٨) ، والجوجري (٩).

ومنهم من نص على أنه اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا من معناه، كالزرقاني (١٠)، والدنوشري ، والروداني ، كما مرّ في صدر المسأله.

الرابعة : أنه اسم يشبه اسم الجمع ، وهذا ما قاله الشاطبي(١١).

الخامسة : أنه اسم مفرد ، وليس بجمع ، وهذا ما قاله السيوطي(١٢).

---

(١) ينظر: أوضح المسالك ٥٢/١.

(٢) ينظر: شرحه على الألفية ١٤٨/١.

(٣) ينظر: حاشيته ٤٣/١.

(٤) ينظر: الكواكب الدرية ٧٤/١.

(٥) ينظر: شرح الكافية القسم الأول /٩٠.

(٦) ينظر: شرح الجمل ٩٢/١.

(٧) ينظر: شرحه على الألفية ٦٣/١.

(٨) ينظر: شرحه على الألفية ١٠٢/١.

(٩) ينظر: شرح شذور الذهب ٢٠٣/١.

(١٠) ينظر: حاشية يسن على التصريح٧٢/١.

(١١) ينظر: المقاصد الشافية ١٨٢/١.

(١٢) ينظر: الهمع ١٧٠/١.

السادس : أنه اسم موضوع لهذا العدد ، وليس بجمع ، وهذا ما نص عليه العكبري(١)، وابن منظور(٢) ، و ابن أبي بكر الرازي(٣).

وقد احتج هؤلاء بأمور ، منها :

الأول : أنه خاص بمقدار معين ، ولا يُعهد ذلك في الجموع(٤) .

الثاني : أنه لم يستوف شروط جمع السلامة ؛ لأنه يقع على غير العاقل وعلى المؤنث ، وأن الزيادتين لم تلحقا اسمًا علمًا ولا صفة(٥).

الثالث : لو كان عشرون جمع عشرة ، وثلاثون جمع ثلاثة للزم إطلاق الثاني على تسعة ، وألا يطلق الأول إلا على ثلاثين ؛ لأن أقل الجمع ثلاثة(٦) .

الرابع: أن ثلاثين لو قدرناه جمع سلامة لم يخل أن يكون واحده ثلاثًا أو ثلاثة ، وكلاهما لا ينبغي أن يجمع بالواو والنون ؛ لأن العدد كله مؤنث ، سواء كانت فيه علامة أو لم تكن ، والمؤنث لا يجمع بالواو والنون.

الخامس:أن عشرين لو كان جمع سلامة لعشرة لكان مفتوح العين ؛ لأن جمع السلامة لا يتغير فيه الواحد.

---

(١) ينظر: اللباب ٣٢٤/١.

(٢) ينظر: اللسان (عشر).

(٣) ينظر: مختار الصحاح (عشر).

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٣/١ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٣٦٥/١ ، والهمع ١ /١٧٠، والكواكب الدرية ٧٤/١.

(٥) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٩١/١.

(٦) ينظر: المقتصد ١٩٩/١ ، واللباب ٣٢٤/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٩١/١، وشرح الكافية للرضي القسم الأول/٩٠ ، والهمع ١ /١٧٠.

السادس:أن هذه الألفاظ لا تصلح أن تكون جموع تكسير ؛ لأن جموع التكسير يشترط فيها أن يكون لها واحد من لفظها ، وهذه الألفاظ لا واحد لها من لفظها ؛ لامتناع أن يكون ثلاثون جمع ثلاثة ، وكذلك سائر هذه العقود على حد ثلاثين في ذلك (١).

هذا مذهب القائلين بأنه ليس بجمع ، وطرائقهم في التعبير عن ذلك ، وفي المسألة مذاهب أخرى:

المذهب الأول: أنه جمع على سبيل التعويض.

وهذا مذهب ابن جني ، فقد ذكر أن مفرده مقدر، وإن لم يجر به استعمال ، فكأن ثلاثين جمع ثلاث ، وكأنه كان ينبغي أن تكون فيه الهاء ، فعُوّض من ذلك الجمع بالواو والنون ، كـ(أرض) لما سقطت منها تاء التأنيث حين عُدّ بها المؤنث(٢).

وعوملت العشرة بذلك وإن لم يكن في عشرين معنى الجمعية ؛ لأن المثنى قد يعرب إعراب الجمع(٣).

المذهب الثاني :أن (عشرين) في الأصل جمع مأخوذ من أظماء الإبل .

وقد حكى الأزهري(٤) ، وابن منظور(٥) هذا القول عن الخليل ، فذكرا أن الليث قال : قلتُ للخليل : ما معنى العشرين ؟ قال : جماعة (عِشْر) ، قلت :

---

(١) ينظر الرابع والخامس والسادس في : شرح الجمل لابن عصفور ٩١/١ ــ ٩٢ .

(٢) ينظر: سر الصناعة ٦٢٦/٢ ــ ٦٢٧. وينظر هذا المذهب دون نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٨٣/١ ، والمقاصد الشافية ١٨٢/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٣/١.

(٤) ينظر: التهذيب (باب العين والشين مع الراء) ٢٦١/١.

(٥) ينظر: اللسان ، والتاج (عشر).

فالعِشْر كم يكون ؟ قال : تسعة ، قلت : فعشرون ليس بتمام إنما هو عِشْـران ويومان ، قال : لمّا كان من العِشْر الثالث يومانِ جمعته بالعشـرين ، قلـت : وإن لم يستوعب الجزء الثالث ؟ قال : نعم ؛ ألا ترى قول أبي حنيفة: إذا طلقها تطليقتين وعُشر تطليقة فإنه يجعلها ثلاثًا ، وإنما من الطلقة الثالثة فيه جزء ، فالعشرون هذا قياسُه .

وحكى العكبري(١) عن الخليل أنه جَمْع (عِشْر) من أظماء الإبـل ، وذلـك أن العِشْر منها ثمانية؛ لأنها ترد الماء يومًا ، وتتركه ثمانية ، وترده اليوم العاشر، فلا يحتسب بيوميّ الورود ، فتكون العشرون عشرين ونصفًا ، فجُمِـع علـى التكميل.

وتبع ابن دريد(٢) الخليل فيما حكاه عنه الأزهري، فنص على أن (عِشـرين) مأخوذ من أظماء الإبل ، أرادوا : عِشْرًا وعِشْرًا وبعض عِشْر ثالث، فلما جـاء البعض جعلوها ثلاثة أعشار، فجمعـوا (عِشـرين) علـى فِعْلـين، فقـالوا : (عِشرين)، وذلك أن الإبل ترعى ستة أيام وتقرب يومين وتَرِد في اليوم التاسع وكذلك العِشر الثاني ، فصار العِشْران ثمانية عشريومًا ، وبقـي يومـان مـن العِشْر الثالث ، فأقاموه مقام عِشْر.

ورُدّ بأنه بعيد (٣)، لا دليل عليه (٤).

---

(١) ينظر: اللباب ٣٢٤/١.

(٢) ينظر : الجمهرة (باب الراء والشين مع ما بعدهما مـن الحـروف) ٧٢٧/٢ ، والتاج (عشر).

(٣) ينظر: اللباب ٣٢٤/١.

(٤) ينظر: اللسان (عشر).

المذهب الثالث:أنه جمع تكسير قد يغير لفظه، نحو: (عِشرون) بكسر أوله إعلامًا بخلافه لجمع المذكر السالم ، وقد لا يغير، نحو: (ثَلاثون). وهذا مذهب ابن خروف(١).

والذي أميل إليه هو القول بأن ألفاظ العقود أسماء جموع لا واحد لها من لفظها ولا من معناها ، وليست جموعًا ؛ لقوة أدلته ، وسلامتها من الاعتراض عليه، وكثرة القائلين به ، أما القول بأنها جموع فقد بان ضعفه ، وتكلفه ، ونقصانه الدليل.

(١) ينظر: شرح الجمل ٢٨٢/١.

المطلب الثالث : ضم نون الاثنين في الأفعال الخمسة

قال الصبان في معرض حديثه عن النون في الأفعال الخمسة: "وذكر ابن فلاح اليمني في المغني أنها تُضَمّ أيضًا ، قُرئ شاذًا :" **طَعَامٌ تُرْزَقَانُهُ**"(١) بضمها ، قاله الروداني"(٢).

ويبدو من النص أن الروداني تبع ابن فلاح(٣) في القول بضم نون الاثنين في الأفعال الخمسة ، مستدلّيْن بقراءة" **طَعَامٌ تُرْزَقَانُهُ**" بضم النون.

وقد حكى هذا الوجه ــ أيضًا ــ الزجاج(٤) ، والرضي (٥) ، واستدلا ــ أيضًا ــ بقراءة " **طَعَامٌ تُرْزَقَانُهُ**" بضم النون تبعًا للهاء.

وإذا كان من النحويين من حكى الضم في النون ــ فقد نص سيبويه (٦)، وآخرون(٧) على أن هذه النون حقها الكسر ، تشبيهًا بنون المثنى(٨).

---

(١) يوسف /٣٧ . وقد حكيت هذه القراءة عن أبي حنيفة في إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٣٩٢/١،وجاءت بلا نسبة في شرح الكافية للرضي القسم الثاني/٦٣٦، والهمع ٢٠١/١ ، وحاشية الصبان ١٧٠/١.

(٢) ينظر: حاشية الصبان ١٧٠/١.

(٣) ينظر: ابن فلاح اليمني مع تحقيق الجزء الأول من كتابه المغني المجلد الثاني/٣٦٨ ، والهمع ٢٠١/١ ، وحاشية الصبان ١٦٨/١.

(٤) ينظر: إعراب القرآن المنسوب إليه ٣٩٢/١.

(٥) ينظر: شرح الكافية القسم الثاني /٦٣٦.

(٦) ينظر: الكتاب ١٩/١.

(٧) منهم أبو حاتم في البحر المحيط ٦٢/٨ ، ورو ح المعاني ٢٠/٢٦ ، والمبرد في المقتضب ٦/١،والنحاس في إعراب القرآن١٦٥/٤،وابن يعيش في شرح المفصل١٤١/٤.

(٨) ينظر : حاشية الصبان ١٦٨/١.

وحكى الزمخشري (١) ، وآخرون (٢) وجهًا ثالثًا ، وهو فتح النون ، واستدلوا له بقراءة:"أَتَعِدَانَنِي أَنْ أُخْرَجَ"(٣) ،وقالوا بأن النون فتحت للتخفيف كراهية التقاء الكسرتين مع الياء.

ولم تسلم هذه القراءة من الاعتراض عليها ، فقد وسمها أبو حاتم(٤) بالغلط والبطلان ، ولحّنها الزجاج (٥) ، وغلط النحاس (٦) من رواها ، ملحنًا القراءة بها ، وداعيًا إلى عدم الالتفات إليها.

وبعد فإن الغالب والشائع كسر نون الاثنين في الأمثلة الخمسة ، والفتح (٧) والضم(٨) لغتان قُرِئ عليهما ، لكن بقلة، فلا يجوز إنكار القراءتين أو تلحينهما.

---

(١) ينظر : الكشاف ٣٠٨/٤ .

(٢) منهم العكبري في التبيان ٢/ ١١٥٦ ، وأبو حيان في البحر المحيط ٦٢/٨ ، والشوكاني في فتح القدير ٢٠/٥ ، والألوسي في روح المعاني ٢٠/٢٦.

(٣) الأحقاف/ ١٧. وقد حُكيت هذه القراءة عن أبي عمرو في إعراب القراءات السبع ٣١٨/٢ ، والبحر المحيط ٦٢/٨، وروح المعاني ٢٠/٢٦، وحكيت عن نافع في إعراب القرآن للنحاس ٤/ ١٦٥.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٦٢/٨ ، ورو ح المعاني ٢٠/٢٦.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٤٤٣.

(٦) ينظر: إعراب القرآن ٤/ ١٦٥.

(٧) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٢٣ ، وعلل التثنية/ ٨٧ ــ ٨٨، وسر الصناعة ٤٨٨/٢ ــ ٤٨٩، وأوضح المسالك ٦٣/١ ــ ٦٤، وشرح ابن عقيل ٧٠/١ــ ٧١، والهمع ١٨٠/١.

(٨) ينظر: ابن فلاح اليمني مع تحقيق الجزء الأول من كتابه المغني المجلد الثاني/٣٦٨ .

المطلب الرابع :(اللواتي ، واللوائي ، واللاءات) بين الجمع ، وجمع الجمع

قال الصبان : "قال الروداني : والصحيح أن (اللـــوائي واللـــواتي) جمعـــان للائي واللاتي ، كالهادي والهوادي ، و(اللاءات) جمع اللائي "(١).

ويبدو من النص أن الروداني صحح القول بأن هذه الألفـــاظ جمـــع جمـــع (التي).

ومن يطالع كتب النحو يرى أن النحويين اتفقوا على أن (التي) تجمع علـــى (اللاتي) ، و(اللائي) ، لكنهم اختلفوا في (اللواتي ، واللوائي ، واللاءات) هـــل هي جمع (التي) أو جمع الجمع؟ وكان لهم في ذلك مذهبان:

المذهب الأول: أنها ــ أو بعضها ــ جمع (التي).

وقد ذهب إلى هذا القول جمهور النحويين ، فنص السمين (٢)، وابن عقيـــل (٣) ، والسيوطي (٤) ، والأشموني(٥) على أن (التي) تجمع على اللواتي ، واللوائي ، واللاءات. ونص ابن السراج (٦)، وابن يعيش (٧) على أنها تجمع على اللواتي واللوائي . واكتفى جماعة ، منهم الزجاج (٨)، وابن ســـيده(١)،

---

(١) ينظر: حاشية الصبان ٢٤٣/١.

(٢) ينظر: الدر المصون ٦١٦/٣ ــ ٦١٧.

(٣) ينظر: المساعد ١٤٤/١ ــ ١٤٥.

(٤) ينظر: الهمع ٣٢٥/١ .

(٥) ينظر: شرحه على الألفية ٢٤٣/١.

(٦) ينظر: الأصول ٢٦٢/٢.

(٧) ينظر: شرح المفصل ١٤٢/٣.

(٨) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٨/٢ ، وزاد المسير ٣٣/٢.

(١) ينظر: المحكم (التاء واللام والياء ــ مقلوبة ل ت ي) ٥٢١/٩ ، واللسان(لتي).

والشلوبين(١)، وابن عصفور (٢) ، وابن أبي الربيع(٣)، وأبو حيان (٤) بالنص على أنها تجمع على اللواتي.

المذهب الآخر: أن (اللواتي) جمع اللاتي ، (واللوائي، واللاءات) جمع اللائي، وعليه تكون هذه الكلمات جمع جمع (التي).

وقد نص على ذلك ابن مالك (٥)، والروداني (٦) . وذكر ابن الشجري (٧) ، والقرطبي (٨)، والشوكاني(٩) أن (اللواتي ، واللوائي) جمع اللاتي واللائي. واكتفى ابن جني (١٠) ، والأزهري(١١) ، والعكبري(١٢) ، وابن بالنص على أن (اللواتي) جمع اللاتي.

---

(١) ينظر: التوطئة /١٧٣.

(٢) ينظر: شرح الجمل ١١٥/١.

(٣) ينظر: البسيط ٢٩١/١.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٣/ ١٧٨.

(٥) ينظر: شرح التسهيل له ١٩٥/١ ، والمقاصد الشافية ٤٤٥/١ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٦٦٤/٢.

(٦) ينظر: حاشية الصبان٢٤٣/١.

(٧) ينظر: أماليه ٦١/٣ .

(٨) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٨٣/٥ .

(٩) ينظر: فتح القدير ٤٣٨/١ .

(١٠) ينظر: اللمع /١٢٤.

(١١) ينظر: التهذيب (باب اللفيف من حرف التاء) ٢٤٧/١٤.

(١٢) ينظر: اللباب ١١٩/٢.

(١٣) ينظر: شرح ألفية ابن معطي ٦٩٣/١.

هذا، وقد اختُلف في هذه الجموع ، هل هي على الحقيقة أو لا ؟ فحكى ناظر الجيش(١) أن المحققين لا يثبتون الجمعية لشيء من هذه الألفاظ .

وقد اختلفت كلمة هؤلاء في توجيه ذلك ، فمنهم من يرى أنها صيغ مرتجلة موضوعة للجمع ، وليست بجمع حقيقة، كالسمين (٢) .ومنهم من يرى أنها ليست جموعًا حقيقة ، وإنما هي أسماء جموع، كالأشموني(٣) .

واستُدل لانتفاء الجمعية عنها بأن مفرداتها مبنية ، والمبني لا يثنى ولا يجمع(٤).

ونص ابن سيدة(٥) على أنها جموع على غير قياس.

وذهب ابن مالك (٦) إلى أنها جموع على سبيل الحقيقة ، يدلنا على ذلك أنه جعل (اللواتي) جمع اللاتي جمع التي ، (واللوائي واللاءات) جمع اللائي مرادف اللاتي ، وجعل (اللائي) اسم جمع لا جمع ، معللاً ذلك بأنه لا يتضمن حروف الواحد ، أما (اللاتي) فيحتمل ــ عنده ــ أن يكون جمعًا ؛ لأنه متضمن حروف التي ، ويغتفر كونه مخالفًا لأبنية الجموع ، كما اغتفر في (اللُّتيّا) تصغير التي ، ويحتمل أن يكون اسم جمع ؛ لأنه ليس بناء من أبنية الجموع.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل له ٦٦٥/٢.

(٢) ينظر: الدر المصون ٦١٦/٣.

(٣) ينظر: شرحه على الألفية ٢٤٣/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش ٦٦٥/٢.

(٥) ينظر: المحكم (باب التاء واللام والياء ــ مقلوبة ل ت ي) ٥٢١/٩ ، والتاج (لتي).

(٦) ينظر: شرح التسهيل له ١٩٥/١ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٦٦٤/٢.

وضُعِّف بأن اختياره هذا يخالف غيره من المحققين(١).

والرأي الأولى بالقبول أن (اللواتي ، واللوائي ، واللاءات) أسماء وضعت للدلالة على الجمع ، وليست جموعًا ؛ لأن مفرداتها مبنية ، والمبني لا يثنى ولا يجمع.

(١) ينظر: شرح التسهيل لناظر الجيش ٢/٦٦٥.

المطلب الخامس : دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع

قال الصبان في معرض حديثه عن ذلك : " في التصريح أن ما عليه المصنف اختيار ثالث في المسألة ؛ لأن بعض الكوفيين يجيزونه اختيارًا ، والجمهور يخصونه بالضرورة ، فالقول بالجواز ــ أي: اختيار على قلة ــ قول الثالث اهـ. وتبعه على ذلك البعض ، فحمل قول الشارح وفاقًا لبعض الكوفيين على أن المراد وفاقًا لبعض الكوفيين في الجواز اختيارًا ، لا في القلة لعدم قولهم بها. والذي يظهر لي أن بعضهم المذكور يقول بالقلة ــ أيضًا ــ وإن لم يصرح بها ؛ إذ يبعد غاية البعد أن يقول بكثرته اختيارًا ، فيكون الخلاف على قولين فقط ، ثم رأيت في كلام الروداني ما يؤيده"(١).

ويبدو من النص أن الروداني والصبان ذهبا إلى أن في المسألة مذهبين :

أحدهما : الجواز في الضرورة الشعرية ، وهذا مذهب الجمهور.

والآخر : الجواز في الاختيار بقلة ، وهذا مذهب بعض الكوفيين وابن مالك.

أما الشيخ خالد فذهب إلى أن فيها ثلاثة مذاهب :

الأول : الجواز في الضرورة الشعرية ، وهو مذهب الجمهور.

الثاني : الجواز في الاختيار ، وهو مذهب بعض الكوفيين .

الثالث : الجواز بقلة ، وهو مذهب ابن مالك.

ودونك تفصيل كلام النحويين في دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع:

اختلف النحويون في ذلك ، وكان لهم ثلاثة مذاهب:

---

(١) ينظر : حاشية الصبان ١/٢٦٥.

المذهب الأول : أن وصْلَها بالفعل المضارع جائز في الاختيار . وقد حُكي هذا عن الكوفيين تارة (١) ، وعن بعضهم تارة أخرى(٢).

ونص ابن مالك في شرح التسهيل(٣) على أنه يُحكم فيه بالاختيار ، ولا يختص بضرورة الشعر ، ولذلك لم يقلّ في أشعارهم ، واحتجَّ لذلك بقول الشاعر:

ما أنْتَ بالحَكَمِ التُرْضَى حُكومَتُهُ ولا الأصيلِ ولا ذي الرَأيِ والجَدَلِ(٤)

أراد: الذي تُرْضَى حكومته.

وقول الآخر:

يَقُولُ الخَنَا وأبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقا إلى رَبِّنا صَوْتُ الحِمارِ اليُجَدَّعُ(٥)

أراد: الذي يُجدَّع.

---

(١) ينظر: الإنصاف ٥٢١/٢.

(٢) ينظر: الارتشاف ١٠١٤/٢، و الجنى الداني /٢٠٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢٠١/١ ــ ٢٠٢، والجنى الداني /٢٠٢ ــ٢٠٣.

(٤) البيت من البسيط للفرزدق في الإنصاف ٢/ ٥٢١ برواية (البليغ) موضع (الأصيل) ، ولم أقف عليه في ديوانه .وجاء بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢٠١/١، ورصف المباني /٧٥، والجني الداني /٢٠٢.

(٥) البيت من الطويل لذي الخرق الطهوي في ضرائر الشعر /٢٢٤ ، والتاج (جدع) . وجاء بلا نسبة في اللامات للزجاجي /٥٣ ، والمحكم (باب العين والجيم والدال ــ مقلوبة ج د ع) ٣٠٥/١ ، والإنصاف ١٥١/١، وشرح المفصل ١٤٤/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٢/١ ، ورصف المباني /٧٥. اللغة : الخنا : الفحش في الكلام، والعجم : جمع أعجم وهو الحيوان الذي لا ينطق ، واليجدع: الذي يجدع ، أي : يقطع أنفه.

وقول الآخر :

ما كاليَرُوحُ ويغْدُو لاهيًا مَرِحا مُشَمِّرًا يستديمُ الحزمَ ذو رَشَد (١)

أراد : الذي يروح.

وقول الآخر :

وليس اليُرَى للخِلِّ مثلَ الذي يُرَى له الخلُّ أهلاً أن يُعَدَّ خَلِيلا(٢)

أراد : وليس الذي يُرَى .

وإنما لم يُعَدَّ هذا من قبيل الضرورة عنده ؛ لتَمَكُّن قائل الأول من أن يقول: ما أنت بالحكم المرضى حكومته، و لتَمَكُّن الثاني من أن يقول: إلى ربِّنا صوت الحمار يُجدّع، و لتَمَكُّن الثالث من أن يقول : ما مَنْ يروح ، ولتمكن الرابع من أن يقول : وما من يُرى ، فإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار .

هذا ، وقد حكى الشيخ خالد (٣) ، و آخرون (٤) أن ابن مالك لم يتابع الجمهور ، ولا بعض الكوفيين ؛ لأنه يرى جوازه بقلة ، مستدلين بقوله في الألفية (٥):

---

(١) البيت من البسيط ، ولم أقف على قائله ، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٢/١، والهمع ٣٣٢/١، والخزانة ٥١/١.

(٢) البيت من الطويل ، ولم أقف على قائله ، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٢/١، والخزانة ٥١/١.

(٣) ينظر: التصريح ١٤٢/١ ، وحاشية الصبان ٢٦٥/١.

(٤) حكاه الصبان عن البعض في حاشيته ٢٦٥/١ ، ولم أقف على من قال ذلك فيما أتيح لي من مؤلفات.

(٥) ينظر: متن الألفية لابن مالك /٨.

وصفةٌ صريحةٌ صلةُ أل وكونُها بمُعْرَبِ الأفعال قَلّ

أما الجمهور فيخصونه بالضرورة ، وبعض الكوفيين يجيزونه اختيارًا.

والظاهر عند الروداني والصبان أن مذهب ابن مالك و بعض الكوفيين واحد ، وهو القول بجوازه في الاختيار بقلة ؛ لأن الظاهر أن بعض الكوفيين يقولون بالقلة ــ أيضًا ــ وإن لم يصرحوا بها ؛ إذ يبعد أن يقولوا بكثرته اختيارًا(١).

المذهب الثاني: أن (أل) الموصولة لا تدخل إلا على صفة محضة، كاسم الفاعل، واسم المفعول، ولا يجوز أن تدخل على المضارع في الاختيار، وإنما يختص ذلك بضرورة الشعر ؛ لأنه شاذ عن القياس والاستعمال، ينبغي أن يُطرح ولا يُعرج عليه.

وهذا مذهب الجمهور(٢) ، و ابن السراج (٣)، والزجاجي (٤)، وآخرين(٥).

المذهب الثالث : أنها لا تدخل على المضارع ، وما ورد من ذلك أصله: الذي، فحُذف إحدى اللامين و (ذِي) ضرورة، وبقى منه (أل).

وقد حكاه ابن عصفور(٦) ، وأبو حيان (٧) عن بعض النحويين.

---

(١) ينظر: حاشية الصبان ٢٦٥/١.

(٢) ينظر: الارتشاف ١٠١٤/٢ ، وحاشية الصبان ٢٦٥/١.

(٣) ينظر: الأصول ٥٧/١.

(٤) ينظر: اللامات / ٥٣ ــ٥٤.

(٥) منهم ابن يعيش في شرح المفصل ١٤٣/٣ ــ ١٤٤، وابن عصفور في شرح الجمل ١٢٣/١ ، وضرائر الشعر/٢٢٤ ، وابن أبي الربيع في البسيط في ١٧٩/١، وأبو حيان في الارتشاف ١٠١٤/٢ ، وابن هشام في المغني ٣١٤/١.

(٦) ينظر: ضرائر الشعر /٢٢٥.

(٧) ينظر: الارتشاف ١٠١٤/٢.

وهو مذهب المالقي(١) .

وأبطله ابنُ عصفور(٢) بأنها لو كانت مُبقاة منه لجاز أن يقع في صلتها الفعل الماضي ، كما يقع في صلة (الذي)، فلما لم تدخل من الأفعال إلا على الفعل المُشبِه لاسم الفاعل ــ وهو المضارع ــ دَلَّ ذلك على أنها الداخلة على اسم الفاعل في الكلام.

والذي أميل إليه هو جواز دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع في الاختيار لكن بقلة ، وليس خاصًا بضرورة الشعر ؛ لوروده في النثر ، ومنه ما حكاه أبو زيد من قول العرب : رأيت اليضربك ، أي : الذي يضربك(٣) .

وأما القول بأن ما ورد من ذلك في الشعر أصله: الذي، فحُذف إحدى اللامين، و (ذِي) ضرورة، وبقى منه (أل)ــ فلا يخفى ما فيه من تكلف حذف دون دليل ، ناهيك عن إبطال ابن عصفور له بما مر.

وما ذهب إليه الروداني والصبان في تفسير كلام ابن مالك هو الأولى بالقبول ؛ لأن الظاهر أن بعض الكوفيين يقولون بالقلة وإن لم يصرحوا بها ؛ إذ يبعد أن يقولوا بكثرته اختيارًا.

---

(١) ينظر: رصف المباني /٧٥ ــ ٧٦.

(٢) ينظر: ضرائر الشعر /٢٢٥.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة (باب اللام والميم) ٣٣٢/١٥ ، و التاج (لأم).

المطلب السادس: أيام الأسبوع بين العلمية والتنكير ، وحذف (أل) منها

قال الصبان :" قوله: (يوم اثنين) أصله : يوم الاثنين ، وهو من إضافة المُسَمَّى إلى الاسم ، وبُحث في التمثيل به بأن (اثنين) في الأصل اسم لمجموع شيئين لا للفرد المتأخر منهما فقط ، وحينئذٍ فعلميته على اليوم المعين بالنقل لا بالغلبة . وذكر الروداني أن الصحيح أن أسماء الأسبوع أعلام جنسية منقولة من الأعداد دخلت عليها (أل) للمح المعنى العددي، و(أل) فيها مقارنة للنقل ، فلا ينبغي التمثيل بها لذي غلبة حذفت منه (أل)، بل لما حذفت منه (أل) المقارنة للوضع فإنه ــ أيضًا ــ كذي الغلبة يحذف منه (أل) في النداء والإضافة وجوبًا ، وقد يحذف في غيرهما"(١).

ويبدو من النص أن الروداني نص على أمرين:

أحدهما: أن أسماء الأسبوع أعلام جنسية منقولة من الأعداد ، و(أل) فيها للمح المعنى العددي مُقارِنةً للنقل.

والآخر: أن يوم (الاثنين) تحذف منه (أل) في النداء والإضافة وجوبًا ، وقد تحذف في غيرهما ؛ لأنها مقارنة للوضع ، فهي كذي الغلبة.

ودونك تفصيل ذلك عند النحويين :

أولاً : **علمية أيام الأسبوع** :

ذهب جمهور النحويين إلى القول بعلميتها ، لكنهم اختلفوا في التعبير عن ذلك بطرائق عدة :

الأولى : الاكتفاء بالنص على علميتها ، دون تبيين نوعها أو نوع (أل).

---

(١) ينظر :حاشية الصبان ٢٩٦/١.

وقد فعل هذا سيبويه(١)، والمبرد(٢) ، وابن السراج(٣) ، وابن يعيش(٤).

الثانية : أنها أعلام غالبة(٥) .

وقد حُكي هذا عن الجمهور(٦)، ومنهم ابن مالك(٧) ، والرضي (٨) ، وابن هشام(٩)، والشيخ خالد(١٠).

وإنما حكموا بكونها غالبة ــ وإن لم يثبت كون الثلاثاء والأربعاء والخميس أجناسًا بمعنى الثالث والرابع والخامس ــ محافظةً على القاعدة في كون الأعلام اللازمة لامُها في الأصل أجناسًا صارت بالغلبة أعلامًا مع لام العهد،

---

(١) ينظر: الكتاب ٢٩٣/٣ ، ٤٧٩ ــ ٤٨٠ ، وشرح الكافية للرضي القسم الثاني / ٥١٥ ، والمقاصد الشافية ٢٧١/٧.

(٢) ينظر: المقتضب ٢/ ٢٧٥ ــ ٢٧٦ .

(٣) ينظر: الأصول ٦٢/٣.

(٤) ينظر: شرح المفصل ١٣٩/٥.

(٥) معنى الغلبة في الأعلام أن تصير الكلمة علمًا، لا بوضع واضع معين، بل لأجل الغلبة، وكثرة استعماله في فرد من أفراد جنسه ، نحو : ابن عباس غلب بالإضافة على عبد الله من بين إخوته. ينظر: شرح الكافية القسم الثاني / ٥١٤ ــ ٥١٥.

(٦) ينظر: التصريح ١٥٤/١ ، والهمع ٢٩٢/١.

(٧) ينظر: فتح الباري ٦٨/٨. ولم أقف عليه فيما أتيح لي من مؤلفاته.

(٨) ينظر: شرح الكافية القسم الأول /٤٣٦.

(٩) ينظر: أوضح المسالك ١٨٤/١.

(١٠) ينظر:التصريح ١٥٤/١.

نحو: الثُّرَيّا ، والدّبَرَان(١)، والعَيُّوق(٢) والسَّمَّاك(٣) وإن لم تثبت ألفاظها أجناسًا (٤).

الثالثة : أنها أعلام موضوعة . وهذا قول ابن جني (٥) ، فقد ذكر أن يوم (الاثنين) فيه تعريفان:أحدهما: باللام كتعريف الحارث والعباس. والآخر: تعريف العلمية والوضع كزيد وبكر. واستدل على تعريفه بانتصاب الحال بعده في قول العرب : هذا يوم اثنين مباركًا.

وذكر ابن الحاجب (٦) أن ما لزمته اللام من الأعلام التي لم يثبت استعمال ألفاظها في الجنس الشامل لذلك المعين ولغيره، كالثلاثاء ، والأربعاء ، والدّبَرَان ، والمشتري ــ ليست من الغوالب، لأن العلم الغالب هو ما كان جنسًا ثم صار بالغلبة علمًا ، بل هي أسماء موضوعة لمسمياتها.

---

(١) هو نجم بين الثريا والجوزاء ويقال له : التابع والتويبع ، وهو من منازل القمر ، سُمّي دبرانًا ؛ لأنه يدبر الثريا ، أي: يتبعها. ينظر: اللسان(دبر).

(٢) هو كوكب أحمر مضيء بحيال الثريا في ناحية الشمال ويطلع قبل الجوزاء ، سُمّي بذلك لأنه يعوق الدبران عن لقاء الثريا. ينظر :اللسان (عوق).

(٣) هو نجم نيّر ، ويقال : السماكان نجمان نيّران أحدهما : السماك الأعزل ، والآخر: السماك الرامح. ينظر اللسان (سمك).

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي القسم الأول /٤٣٦.

(٥) ينظر: التمام في تفسير أشعار هذيل /١٩٤ ــ ١٩٥.

(٦) حكاه الرضي عنه في شرح الكافية القسم الأول /٤٣٧ بتصرف . وبالرجوع إلى مؤلفات ابن الحاجب تبين أن الرضي تصرف في عبارة ابن الحاجب فزاد لفظي الثلاثاء والأربعاء في التمثيل للأعلام الموضوعة .ينظر: الإيضاح في شرح المفصل١/ ١٠٠.

الرابعة : أنها أعلام بالنقل ، لا بالغلبة . وهذا ما نص عليه اللقاني(١) ، والصبان(٢) في علمية (يوم الاثنين) ، فقد ذكرا أن اثنين في الأصل اسم لمجموع شيئين لا للفرد المتأخر منهما فقط ، وحينئذٍ فعلميته على اليوم المعين بالنقل لا بالغلبة.

الخامسة : أنها أعلام جنسية ، تعريفها بأل للمح المعنى العددي ، مع مقارنة النقل والوضع. وهذا مذهب الروداني(٣).

هذا ، وقد حكى الرضي (٤) عن المبرد أنه ردّ القول بأن (اثنين) في قول العرب : (هذا يوم اثنين مباركًا) ــ علم لليوم المعين بلا لام، وقال: هو حال من النكرة.

وحكى الشيخ خالد (٥)، السيوطي(٦) عنه أنه يرى أن أيام الأسبوع غير أعلام، ولاماتها للتعريف ، فإذا زالت صارت نكرات.

وبالرجوع إلى المقتصب وجدت ما يخالف ذلك، فقد نص المبرد فيه على أن هذه الأسماء أعلام ، قال: " وتقول فيما كان علمًا في الأيام كذلك ، في تصغير سبت: سُبَيْت ، وفي تصغير أحد : أُحَيْد ، في الاثنين : ثُنَيّان ؛ لأن الألف ألف

---

(١) ينظر: حاشية الشيخ يسن على التصريح ١٥٤/١.

(٢) ينظر :حاشيته ٢٩٦/١.

(٣) ينظر: حاشية الصبان ٢٩٦/١.

(٤) ينظر: شرح الكافية القسم الثاني /٥١٥.

(٥) ينظر: التصريح ١٥٤/١.

(٦) ينظر: الهمع ٢٩٢/١.

وصل ، فهي بمنزلة قولك في ابن:بُنَيّ ، وفي اسم : سُمَيّ ، وفي الثلاثاء : ثُلَيّثاء ..." (١).

وضَعّف الشيخ خالد(٢) القول بتنكيرها ؛ لأن الحال جاءت منه في قول العرب السابق ، والحال لا تأتي إلا من المعارف.

وآخرًا : حذف (أل) من أسماء الأيام :

حكى سيبويه (٣)أن العرب قالت : (هذا يوم اثنين مباركًا).

وقد اختلف النحويون في توجيه حذف الألف واللام من كلمة (اثنين) في هذا القول ، فذهب ابن مالك (٤)، وابن هشام(٥) ، والرضي(٦) إلى أن (أل) حذفت من لفظ (اثنين) في غير نداء أو إضافة ، معللين ذلك بأن ذا الألف واللام من الأعلام الغالبة قد تنزع منه (أل) في غير نداء ولا إضافة ولا ضرورة ، نحو ما حكاه سيبويه من قول العرب .

وخص الرضي(٧) هذا بـ (اثنين) دون أخواته ؛ لأنه لم يسمع إلا فيه.

---

(١) ينظر: المقتضب ٢/٢٧٥ ــ ٢٧٦.

(٢) ينظر: التصريح ١/١٥٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/٣٩٣ ، والتمام في تفسير أشعار هذيل /١٩٤، والتصريح ١/١٥٤.

(٤) ينظر: فتح الباري ٨/٦٨ ، ولم أقف عليه فيما أتيح لي من مؤلفاته.

(٥) ينظر: أوضح المسالك ١/١٨٤.

(٦) ينظر: شرح الكافية القسم الأول/٤٣٦.

(٧) ينظر: شرح الكافية القسم الثاني /٤٣٦.

ونص الروداني(١) على أنه لا ينبغي التمثيل بهذا القول لذي الغلبة حذفت منه (أل)، بل لما حُذفت منه (أل) المقارنة للوضع ، فإنه ــ أيضًا ــ كذي الغلبة يحذف منه (أل) في النداء والإضافة وجوبًا ، وقد يحذف في غيرهما.

هذا ما وقفت عليه من كلام النحويين في ذلك ، وقد حُكي عن المبرد أن لفظ (اثنين) في قول العرب نكرة ، فلم تحذف منه (أل) ، وقد بدا ــ قبل ــ أن كلامه في المقتضب يخالف ذلك.

والذي أميل إليه أن أيام الأسبوع أعلام تُوُهِمَتْ فيها الصفة ، فدخلت عليها (أل) التي للمح كالحارث والعباس ، ثم غلبت فصارت كالدّبَرَان ، فالسبت مشتق من معنى القطع ، والجمعة من الاجتماع ، وباقيها من الواحد والثاني والثالث والرابع والخامس(٢).

وكونها أعلامًا غالبة هو السبب في حذف (أل) في قول العرب: (هذا يوم اثنين مباركًا) ؛ لأن الأعلام الغالبة تُحذف منها (أل) في النداء والإضافة ، وقد تُحذف في غيرهما.

---

(١) ينظر: حاشية الصبان ٢٩٦/١.

(٢) ينظر: الهمع ٢٩٢/١.

المطلب السابع: (قَدِي) بين حذف نون الوقاية والإشباع

قال الصبان : "قال الروداني: والغالب عليهما [يعني : قد ، وقط] إذا كانا بمعنى حسب البناء على السكون ، وقد يبنيان على الكسر ، وقد يعربان .... قال الروداني : أو أن الشاعر [يعني : حميد بن الأرقط في قوله :

قَدْنِي مِن نَصر الخُبَيْبَيْنِ قَدِي(١)

جرى فيه على لغة من يبنيه على الكسر ، والياء للإشباع. "(٢).

ويبدو من النص أن الروداني يرى أن الياء في (قدي) يجوز أن تكون للإشباع على لغة من يبنيه على الكسر، وعليه يكون الكلام على غير حذف نون الوقاية .

وبالرجوع لما سطّره النحويون وجدت في البيت مذاهب أخرى :

المذهب الأول : أن الأصل (قدني) حُذفت نون الوقاية ضرورة ؛ تشبيهًا بـ (حسبي)؛ لأن المعنى واحد ، ولأن ما بعد (حسب) مجرور ، كما أن ما بعد (قد) مجرور ، فجعلوا علامة الإضمار فيهما سواء .

---

(١) صدر بيت من الرجز عجزه :

ليس الإمامُ بالشَّحيح المُلْحِدِ

وقد نسب البيت إلى حميد بن الأرقط في المحكم (باب القاف والطاء ــ ومن خفيف هذا الباب قد) ١١٥/٦، والتنبيه على أوهام أبي علي في أماليه /٦١ ، و اللسان (لحد) ، والتصريح ١١٢/١. وجاء بلا نسبة في الكتاب ٣٧١/٢ ، والأصول ١٢٢/٢، و إصلاح المنطق /٣٤٢ ، ٤٠١ .

(٢) ينظر: حاشية الصبان ٢٠٨/١ ــ ٢٠٩.

وهذا مذهب سيبويه(١)، وابن السرج (٢) ، والزمخشري(٣)، وابن عصفور(٤) ، والسيوطي (٥).

المذهب الثاني : أن الأصل (قدني) حُذفت نون الوقاية بقلة ؛ تشبيهًا لها بـ(حسب) .

وهذا مذهب ابن مالك(٦) ، وابن هشام (٧) ، وابن عقيل(٨) ، والشيخ خالد (٩)، والأشموني (١٠).

وصححه الصبان (١١) ، مبينًا أن مشاكلة اللاحق للسابق تُرجّح احتمال الإضافة لياء المتكلم.

المذهب الثالث : أن الأصل (قدني) حُذفت نون الوقاية ، وهو الأكثر في كلام العرب.

---

(١) ينظر: الكتاب ٣٧١/٢ــ ٣٧٢ ، والمفصل /١٧٨ ــ ١٧٩ ، وأوضح المسالك ١٢٠/١.

(٢) ينظر: الأصول ١٢٢/٢ــ١٢٣.

(٣) ينظر: المفصل /١٧٨ ــ ١٧٩

(٤) ينظر: ضرائر الشعر /٨٨.

(٥) ينظر: الهمع ٢٥٥/١ــ ٢٥٨.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ١٣٧/١، والتصريح ١١٢/١.

(٧) ينظر: المغني ٥٢٦/٢ــ٥٢٧، وأوضح المسالك ١٢٠/١.

(٨) ينظر: شرحه على الألفية ١١٥/١.

(٩) ينظر: التصريح ١١٢/١.

(١٠) ينظر: شرحه على الألفية ٢٠٨/١.

(١١) ينظر: حاشيته ٢٠٨/١.

وهذا مذهب ابن الناظم(١). وغلّطه ابن هشام(٢) ، والشيخ خالد(٣).

المذهب الرابع : أن نون الوقاية حُذفت جوازًا ، وذكرها وعدمه سواء .

وهذا ظاهر كلام ابن دريد(٤). وقاله الزجاج(٥) ، والبكري (٦)، وابن سيده (٧) ، السهيلي(٨).

والذي أميل إليه أن نون الوقاية حذفت في البيت بقلة ، ويرجحُ حذفَها مشاكلةُ اللاحق للسابق ، كما قال الصبان .

وليس الحذف ضرورة ؛ لأنه جاء في النثر في قولهم : (وإذا بلغتك فقدي) ، أي: حسبي(٩) ، وهو لغة قوم من العرب(١٠) .

وليس الحذف كثيرًا ؛ لأنه لم يقل به سوى ابن الناظم ، ولعله غلطٌ منه في تفسير كلام ابن مالك.

وتأويل الكلام بأن الياء في البيت للإشباع بعيد .

---

(١) ينظر: شرحه على الألفية /٤٤ــ ٤٦ ، وأوضح المسالك ١/١٢٠.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ١/١٢٠.

(٣) ينظر: التصريح ١/١١٢.

(٤) ينظر: جمهرة اللغة (د ق ق) ١/١١٣ ، و(د ق ن) ٢/١٠٥.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٠٣ ــ ٣٠٤ ، والتهذيب (أبواب الدال واللام ــ لدن) ١٤/٧٣ ، واللسان (لدن).

(٦) ينظر: التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه /٦١.

(٧) ينظر: المحكم (باب القاف والطاء ــ ومن خفيف هذا الباب قد) ٦/١١٤ــ١١٥.

(٨) ينظر: الروض الأنف ٣/٤٨٢ ــ ٤٨٣.

(٩) ينظر: التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه /٦١.

(١٠) ينظر: التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه /٦١ ، والروض الأنف ٣/٤٨٣.

المطلب الثامن : العطف على اسم (إن) بالرفع قبل تمام الخبر

حكى الصبان أن الروداني يمنع عطف المرفوع على اسم (إن) سواء أكان الخبر للاسمين معًا ، نحو: (إن زيدًا وعمرو قائمان) أم غير ذلك ، نحو: (إن زيدًا وعمرو قائم ، أو في الدار)، وردّ كلام ابن هشام في شرح بانت سعاد القائل بتخصيص المنع بما إذا كان الخبر للاسمين معًا والجواز اتفاقًا فيما لم يتعين فيه الخبر للاسمين معًا ، وخَرَّج ما جاء من ذلك على التقديم والتأخير ، ولا يجوز القياس عليه ، فليس لأحد أن يتكلم بمثل ذلك ويدعي أنه نوى التقديم والتأخير(١).

وهو مسبوق بجمهور النحويين في القول بمنع العطف على اسم (إن) بالرفع قبل تم الخبر ، بيد أنه نص على شمول المنع لنحو : (إن زيدًا وعمرو قائم) ، أو (إن زيدًا وعمرو في الدار) ، ولم ينص عليه من النحويين ــ فيما وقفت عليه ــ سوى ابن قاسم العبادي(٢) ، والدنوشري(٣) ، **ودونك تفصيل كلام النحويين في ذلك** :

حُكي عن البصريين(٤) القول بمنع عطف المرفوع على اسم (إن) قبل تمام الخبر ، نحو: إن زيدًا وعمرو قائمان .

---

(١) ينظر: حاشية الصبان ٤٤٦/١ ــ ٤٤٧ بتصرف .

(٢) ينظر: حاشية الصبان ٤٤٦/١. ولم أقف عليه فيما أتيح لي من مؤلفاته.

(٣) ينظر: حاشية يسن على التصريح ٢٣٠/١.

(٤) ينظر: أسرار العربية /١٤٦، والإنصاف ١٨٦/١ ، وشرح بانت سعاد /١٨٣ ، والتصريح ٢٢٩/١.

وقد نص على ذلك سيبويه (١) ، فذكر أن ناسًا من العرب يغلطون ، فيقولون: إنَّهم أجمعون ذاهبون ، وإنَّك وزيد ذاهبان ، وخَرّج قوله تعالى: "**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى** "(٢) على التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ على قوله :" **وَالصَّابِؤُونَ**" بعدما مضي الخبر.

وتبعه ابن السراج (٣)، والوراق (٤)، وصحّحه أبو البركات الأنباري (٥)، وصوّبه الشلوبين(٦) ، وابن عصفور(٧) .

وتبعهم ابن مالك(٨) لكنه يرى أن نسبة سيبويه الغلط إلى العرب غير مَرضيّ ، وينبغي عليه أن يعتقد الصواب في كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغيُّر الطباع ، ويرى أن سيبويه موافق على هذا ، ولولا ذلك ما قَبِلَ نادرًا ، نحو: (لدن غدوةً) ، و(هذا جحرُ ضبٍ خربٍ).

وأجيب عن ذلك بأنه لا مانع من إسناد الغلط إلى بعض العرب ؛ لأن الحق قدرة العربي على الخطأ إذا قصد الخروج عن لغته والنطق بالخطأ ، أو أن

---

(١) ينظر: الكتاب ١٥٥/٢ ، وأسرار العربية / ١٥٤، والتوطئة /٢٣٣.

(٢) المائدة /٦٩.

(٣) ينظر: الأصول ٦٤/٢.

(٤) ينظر: علل النحو /٢٤٢ ــ ٢٤٣ .

(٥) ينظر: أسرار العربية /١٥٣.

(٦) ينظر: التوطئة /٢٣٣.

(٧) ينظر: شرح الجمل ٤٥٥/٢ ــ ٤٥٦.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٥١/٢ــ٥٢.

مراده مجرد توهم عدم وجود (إن) ، أو أن مراد سيبويه بالغلط شدة الشذوذ(١).

واحتج أصحاب هذا المذهب بأمور :

الأول :أن العامل في خبر المبتدأ هو المبتدأ ، وفي خبر (إن) هو (إن) ، فيكون (قائمان) من قولك: (إن زيدًا وعمرو قائمان) خبرًا عن (إن) و(عمرو) معًا ، فيعمل عاملان مستقلان في معمول واحد ، وهذا لا يجوز(٢).

الثاني : أن خبر (إن) لم يتم ، و(قائمان) إن جعلته خبر (إن) لم يبق لـ (عمرو) خبر ، وإن جعلته خبر (عمرو) لم يبق لـ (إن) خبر ، ثم هو ممتنع من جهة المعنى ؛ لأنك تخبر بالمثنى عن المفرد(٣).

الثالث:أن العطف بالرفع يلزم عليه العطف قبل تمام المعطوف عليه إن كان من عطف الجمل، أو تقدم المعطوف على المعطوف عليه إن كان من العطف على الضمير(٤).

وذهب الكوفيون(٥) إلى جواز العطف بالرفع على موضع اسم (إن) قبل تمام الخبر ، ثم اختلفوا بعد ذلك :

---

(١) ينظر: حاشية الصبان ٤٤٨/١.

(٢) ينظر: علل النحو /٢٤٣ ، والإنصاف ١٨٧/١ ، وأسرار العربية /١٥٢، وشرح الكافية للرضي القسم الثاني/ ١٢٦٤، وائتلاف النصرة / ١٦٨.

(٣) ينظر : التبيان ٤٥١/١ .

(٤) ينظر : حاشية ابن قاسم العبادي ١/ ٤٤٥ ــ ٤٤٦.

(٥) ينظر : المغني لابن هشام ٤٦٩/٥ ، وإئتلاف النصرة /١٦٧.

فذهب الكسائى(١) إلى جواز ذلك مطلقًا سواء كان الإعراب ظاهرًا على الاسم أو خفيًّا ، وذلك نحو : (إن زيدًا وعمرو قائمان) ، و(إنك ومحمد ذاهبان).

وذهب الفراء(٢) إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع إلا فيما خفي فيه الإعراب ، نحو: (إنَّك وزيد ذاهبان).

وقد احتج الكوفيون لجواز العطف بالرفع على موضع اسم (إن) قبل الخبر بالنقل والقياس :

أما النقل ، فمنه قوله تعالى : "**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى**" حيث عطف "**الصَّابِؤُونَ**" على موضع اسم (إن) قبل تمام الخبر ، وهو "**مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ**". ومنه ما جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات :(إنك وزيدٌ ذاهبان) ، وقد ذكره سيبويه في كتابه(٣) ، فهذان دليلان من كتاب الله تعالى ولغة العرب (٤).

وقد أجيب عن ذلك بأن احتجاجهم بقوله تعالى : " **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ**" لا حجة لهم فيه من وجوه :

---

(١) ينظر: مجالس ثعلب ٢٦٢/١، وإعراب القرآن للنحاس ٣٢/٢ ، وأسرار العربية / ١٥٢ ، والإنصاف ١٨٦/١ ، و شرح الجمل لابن عصفور ٤٥٦/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٥١/٢.

(٢) ينظر : معانيه ٣١١/١ ، ومجالس ثعلب ٢٦٢/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٦/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٥١/٢ ، وشرح الكافية للرضي القسم الثاني /١٢٦٥.

(٣) ينظر: الكتاب ١٥٥/٢.

(٤) ينظر: الإنصاف ١٨٦/١، والمغني لابن هشام ٤٧٠/٥.

الأول: أن الكلام على التقديم والتأخير ، والتقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن باللّه واليوم الآخر وعمل صالحًا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابؤون والنصارى كذلك(١) .

الثاني :أن تكون جملة "من آمَن بِاللَّه وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحًا" خبر "الصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى" ، ويضمر لـ "الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ " مثل الذي أظهر لـ "الصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى" (٢).

الثالث : أن "الصَّابِؤُونَ" معطوف على المضمر المرفوع في هادوا ، وهادوا بمعنى تابوا (٣).

وضُعّف بأن العطف على المضمر المرفوع دون تأكيده قبيح(٤).

وأما قول العرب فقد ذُكر في تخريجه ــ أيضًا ــ وجوه :

الأول: أن سيبويه نص على أنه غلط من بعض العرب ، وهذا لأن العربي يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط ، فيعدل عن قياس كلامه(٥).

الثاني : أنه تابع لمبتدأ محذوف ، أي: إنك أنت وزيد ذاهبان ، فـ (أنت) مبتدأ، و(زيد) معطوف، و(ذاهبان) خبر المبتدأ ، والجملة خبر (إن) ، وحذف المتبوع وإبقاء التابع عند فهم المعنى جائز (٦).

---

(١) ينظر: الكتاب ١٥٥/٢، وأسرار العربية /١٥٣ ، والإنصاف ١٨٧/١، والتبيان ٤٥١/١.

(٢) ينظر: أسرار العربية /١٥٣، والإنصاف ١٨٩/١، وائتلاف النصرة /١٦٨ ــ١٦٩.

(٣) ينظر: التبيان ٤٥١/١.

(٤) ينظر: الإنصاف ١٩٠/١، وائتلاف النصرة /١٦٩.

(٥) ينظر: الكتاب ١٥٥/٢ ، وأسرار العربية / ١٥٤ ، والإنصاف ١٩٠/١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٥١ ــ٥٢ ، والمغني لابن هشام ٤٧٣/٥.

الثالث : أنه عطف على توهم عدم دخول (إن) (١).

وأما القياس فقد احتجوا له بأمرين :

أحدهما: الإجماع على جواز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع (لا) نحو: (لا رجلَ وامرأةٌ أفضل منك) ،فكذلك مع (إن) ؛ لأنها بمنزلتها وإن كانت (إنّ) للإثبات (ولا) للنفي ؛ لأنهم يحملون الشيء على ضده ، كما يحملونه على نظيره .

والآخر: أن (إن) لا تعمل فى الخبر لضعفها ، وإنما يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها ، فإذا كان الأمر كذلك ، فلا إحالة إذن ؛ لأنه إنما كانت المسألة تفسد لو قلنا : إن (إن) هي العاملة فى الخبر فيجتمع عاملان فيكون محالاً (٢).

وقد أجيب عن الأول بوجهين :

أحدهما:إنما جاز ذلك مع (لا) لأنها لا تعمل فى الخبر ، بخلاف (إن) ، فلم يجتمع فيه عاملان ، فجاز معها العطف على الموضع قبل تمام الخبر ، دون (إن) .

الآخر: إنما جاز ذلك معها دون (إن)؛ لأنها ركبت مع الاسم النكرة بعدها فصارا شيئًا واحدًا، فكأنه لم يجتمع فى الخبر عاملان ، بخلاف (إن) (٣).

وأجيب عن الآخر بأن القول بأن (إن) لا تعمل فى الخبر فاسد ؛ لأنها عملت عملين النصب والرفع ، وليس فى العربية ناصب ليس معه مرفوع ، وكيف

---

(١) ينظر: المغني لابن هشام ٤٧٣/٥.

(٢) ينظر: الإنصاف ١ /١٨٦.

(٣) ينظر: الإنصاف ١٩٤/١ــ ١٩٥.

يكون نصب (إن) ضعيفًا وهى تتخطى الظروف فتنصب ما بعدها ، نحو قوله تعالى(١) : " إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا وَجَحِيمًا"(٢) .

هذا ، وقد جوّز الوراق (٣) نحو : (إن زيدًا وعمرو قائم) ، ونص ابن هشام في شرح بانت سعاد (٤) على تخصيص المنع بما إذا كان الخبر للاسمين معًا، نحو: إنك وزيد ذاهبان ، أما نحو:(إن زيدًا وعمرو في الدار) فجائز اتفاقًا.

وقد ذكرت ــ في صدر المسألة ــ أن ابن قاسم العبادي ، والدنوشري ، والروداني نصوا على شمول المنع لنحو : (إن زيدًا وعمرو قائم) ، و (إن زيدًا وعمرو في الدار) ، ولم أقف على من منع ذلك ــ غيرهم ــ مع طول البحث.

والذي أميل إليه هوالقول بجواز العطف بالرفع على اسم (إن) قبل تمام الخبر ؛ لوروده في فصيح الكلام ، والغريب في هؤلاء المانعين إعراضهم عن السماع ، وتكلفهم وجوهًا النحو في غنى عنها ، وكان الأولى بهم أن يخضعوا قواعدهم لما سمعوه.

---

(١) المزمل /١٢.

(٢) ينظر: الإنصاف ١ / ١٧٨ ، ١٨٥ بتصرف.

(٣) ينظر: علل النحو /٢٤٣.

(٤) ينظر: شرح بانت سعاد /١٨٣، وحاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني ١/ ٢٤٥.

المطلب التاسع: علة بناء اسم (لا) النافية للجنس

قال الصبان : " قوله : (لتضمُّنه حرف الجر) اعتُرِض بأن المتضمِّن ذلك إنما هو (لا) نفسها. ورده الروداني بأنه دعوى بلا دليل ولا نظير ؛ إذ ليس في العربية حرف دالٌ على معناه متضمِّن معنى حرف آخر ، والتضمُّن إنما عُهِد في الأسماء ، فالصواب أن المتضمِّن معنى (من) إنما هو النكرة ، وهو وجيه ، فينبغي حملُ من قال بتضمُّن (لا) معنى (من) على التسمُّح ، فافهم"(١).

ويبدو من النص أن الروداني صوَّب القول بأن اسم (لا) المفرد مبني ؛ لتضمُّنه معنى (من) ، وليس لتضمُّن (لا) نفسها معنى (من) ، معللاً ذلك بأن القول بتضمُّن (لا) معنى (من) دعوى بلا دليل ولا نظير ؛ إذ ليس في العربية حرف دالٌ على معناه متضمِّن معنى حرف آخر ، وإنما التضمن معهود في الأسماء.

والقول ببناء اسم (لا) المفرد عُزي ــ قبله ــ إلى سائر البصريين تارة (٢) ، وإلى أكثرهم تارة أخرى(٣) .

---

(١) ينظر: حاشية الصبان ٩/٢ ــ ١٠.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ٥٢٨/٢ ، والتبيين /٣٦٢ ، ومسائل خلافية في النحو /١٠٥ ، والغرة المخفية ٤٥٥/٢ ، وائتلاف النصرة /٥١ .

(٣) ينظر: اللباب ٢٢٧/١ ، والارتشاف ١٢٩٦/٣ ، والهمع ٥٢٦/١ .

وهذه النسبة هي الأقرب للصواب ؛ لأن العكبري في التبيين /٣٦٢ ، وابن يعيش في شرحه للمفصل ١٠٦/١ نسبا إلى جماعة من البصريين القول بالإعراب ، ونسبه أبو حيان في الارتشاف ١٢١٦/٣ إلى الجرمي، وتبعه ابن عقيل في المساعد ٣٤٢/١ ، والشيخ خالد في التصريح ٢٣٩/١ ، والسيوطي في الهمع ٥٢٧/١ .

وهو مذهب الأخفش(١) ، و المازني(٢) ، والمبرد(٣) ، وجلّ النحويين(٤) .

وقد اختلف هؤلاء في موجب البناء ، ولهم في ذلك أقوال:

الأول: أن الاسم تضمن معنى الحرف ، فقولك : (لا أحد في الدار) تقديره : لا من أحد، وكذلك تقول : هل من رجل ؟ فتقول: لا رجل بمعنى: لا من رجل(٥).

---

(١) ينظر: معانيه ٢٤/١ ــ ٢٥ .

(٢) ينظر : الارتشاف ١٢٩٦/٣.

(٣) ينظر : المقتضب ٣٦٠/٤ ، وترشيح العلل /١٥٤.

(٤) منهم ابن السراج في الأصول ٣٧٩/١ ، والفارسي في الإيضاح /١٩٣ ، وابن جني في اللمع /٤٢ ، وابن بابشاذ في شرح المقدمة النحوية /٢٢٢ ، والجرجاني في المقتصد ٧٩٩/٢ ، والواسطي في شرح اللمع /٥٤ ، والشريف الكوفي في البيان في شرح اللمع /١٧٥ ، وابن الشجري في أماليه ٥٢٨/٢، والباقولي في شرح اللمع /٣٩١ ، وابن الخشاب في المرتجل /١٧٩ ، وأبو البركات الأنباري في البيان في غريب إعراب القرآن ٤٤/١ ، والجزولي في مقدمته /٢١٨ ، وابن خروف في شرح الجمل ٩٨١/٢ – ٩٨٢ ، وابن معطي في الفصول الخمسون /٢٠٢ ، وابن يعيش في شرح المفصل ١٠٦/١ ، وابن الحاجب في شرح الوافية نظم الكافية /٢٤١ ،وابن مالك في شرح الكافية الشافية ٥٢٢/١ ، وابن الناظم في شرحه على الألفية /١٣٤ ، وابن أبي الربيع في الملخص ٤٩٩/١ ، ٥٠١ ، والبعلي في الفاخر ٤٦٧/٢ ، وأبو الفداء في الكناش ١٤٢/١.

(٥) حُكيت هذه العلة عن البصريين في الإنصاف ٣٦٧/١ ، و نُسبت إلى أكثر هم في اللباب ٢٢٨/١ ، وحُكيت عن بعضهم في شرح الجمل لابن عصفور ٤٠٧/٢ . واختارها ابن بابشاذ في شرح المقدمة النحوية / ٢٢٢ ، وصحّح القول بها ابن عصفور في شرح الجمل ٤٠٧/٢.

وإنما قُدِّر (من) ؛ لأن (من) موضوعة لبيان الجنس ، والنفي ــ هــا هنــا ــ للجنس كله ، و (لا) بنفسها لا تنفي الجنس ، فقد ثبت في اللفظ معنى لا يثبــت إلا بالحرف ، وإذا تضمن الاسم معنى الحرف بُني ؛ لأنه أدى ما يؤديه الحرف لفظًا ، فتعدى إليه حكمه(١).

و هذا الموجب صوبه الروداني ، كما مر. واعتُرض عليه بأن المتضمن معنى (من) هو (لا) نفسها(٢).

وأجاب الروداني ــ قبل ــ بأن القول بتضمن (لا) معنى (من) دعوى بلا دليــل ولا نظير ؛ إذ ليس في العربية حرف دال على معناه متضمن معنى حرف آخر، وإنما عُهِد التضمن في الأسماء.

الثاني : أن (لا) رُكبت مع اسمها ، والتركيب يوجب البناء كخمسة عشر(٣)، ودليل التركيب أنها إذا فصل بينها وبين اسمها بفاصل أُعرب ، كقوله تعــالى : "لَا فِيهَا غَوْلٌ" (٤) ، فلزوم الفتح مع الوصل ، وزواله مع الفصل دليل علــى حدوثه للتركيب ، وإنما أوجب التركيب البناء؛ لأنه يُجْعَل فيه الشيئان بمنزلــة شيء واحد على وجه يلزم فيه الاتصال ، ويجري مجرى الحرف (٥).

وضُعف القول بالتركيب بأن الأصل : لا من رجل(٦).

---

(١) ينظر : التبيين /٣٦٣ ، واللباب ٢٢٨/٢.

(٢) ينظر : الهمع ٥٢٧/١ ، وحاشية الصبان ٩/٢ــ١٠.

(٣) عُزيت هذه العلة إلى أكثر البصريين في اللباب ٢٢٨/٢، و حكاها ابن القــواس في شرح ألفية ابن معطي ٩٣٩/٢ عن أكثر النحويين .

(٤) الصافات /٤٧ .

(٥) ينظر : التبيين /٣٦٣ .

(٦) ينظر : الارتشاف١٢٩٦/٣.

الثالث: أن (لا) خالفت بقية حروف النفي من وجهين :

أحدهما : أنها جواب لما ليس بإيجاب بل هو استفهام ، وبقية حروف النفي يجاب بها عن الواجب.

والآخر : أنها مختصة بالنكرة العامة التي هي جنس ، وليس شيء من حروف النفي يختص بضرب من الأسماء(١).

وضَعّف الرضي بناء المعمول لمخالفة العامل أخواته (٢).

الرابع : أنه تضمن معنى اللام الاستغراقية . ورُدّ بأنه لو كان كذلك لوصف بالمعرفة ، كما قيل: لقيته أمس الدابر(٣).

هذا ، وقد ذهب الكوفيون(٤) ــ ومنهم الكسائي(٥) ، والفراء(٦) ـــ وتبعهم الجرمي(٧)، والزجاج(٨) ، والزجاجي(٩)، و السيرافي(١) إلى القول بأن اسم (لا) المفرد معرب .

---

(١) حكى هذه العلة العكبري في اللباب ٢٢٨/١ عن أكثر البصريين.

(٢) ينظر : شرح الكافية القسم الأول /٨١٦.

(٣) حكى هذا السيوطي في الهمع ٥٢٧/١.

(٤) ينظر : أمالي ابن الشجري ٥٢٨/٢ ، واللباب ٢٢٧/١ ، وتوجيه اللمع /١٥٨ .

(٥) ينظر : إعراب القرأن للنحاس ١٧٩/١ .

(٦) ينظر : معانيه ١٢٠/١ ، وإعراب القرأن للنحاس ١٧٩/١ .

(٧) ينظر : الارتشاف ١٢٩٦/٣، والمساعد٣٤٢/١ ، والتصريح ٢٣٩/١ ، والهمع ٥٢٧/١.

(٨) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٦٩/١ ، ٢٣٣ ، ٢٨٩ ، والبيان في شرح اللمع /١٧٤.

(٩) ينظر : الجمل / ٢٣٧ ، واللامات /١٤٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٧٠/٢.

(١) ينظر : شرح كتاب سيبويه ٦/٤ ، واللباب ٢٢٧/١ ، وتوجيه اللمع /١٥٨.

وعُزي إلى الرماني(١) ، لكنه نص على القول بالبناء في كتاب (معاني الحروف) المنسوب إليه(٢).

وقد احتج هؤلاء لمذهبهم بأمرين :

أحدهما : أن (لا) اكتُفِي بها من الفعل ؛ لأن التقدير في نحو : (لا رجل في الدار) هو : لا أجد رجلاً في الدار ، فاكتفوا بـ (لا) من العامل ، كما يقال : إن قمت قمتُ وإلا فلا، أي : وإلا تقم فلا أقوم ، فلما اكتفوا بـ (لا) من العامل نصبوا النكرة به (٣).

ورُدّ بأنه مجرد دعوى تفتقر إلى الدليل(٤) .

والآخر : أنهم لما أَولُوها النكرة ـ ومن شأن النكرة أن يكون خبرها قبلها ـ نصبوا النكرة بغير تنوين(٥).

وأُجِيبَ بأنه لا مناسبة بين ذلك وبين النصب ، فما الداعي إليه ؟ ، وبأنه لو كان معربًا منصوبًا لوجب أن يدخله التنوين ، ولا يحذف منه ، لأنه اسم معرب ليس فيه ما يمنعه من الصرف ، فلما منع من التنوين دل على أنه ليس بمعرب منصوب (٦).

وبعد عرض المذهبين فإن القول الأولى بالقبول هو البناء لتضمن الاسم معنى الحرف ؛ لأنه قول جلّ النحويين ، ولسلامته مما ورد عليه من موانع الصحة بخلاف غيره.

---

(١) ينظر : شرح ألفية ابن معطي ٩٣٨/٢ ـ ٩٣٩ ، والارتشاف ١٢٩٦/٣ .

(٢) ينظر : معاني الحروف المنسوب إليه /٨١.

(٣) ينظر : الإنصاف ٣٦٦/١ ، وائتلاف النصرة /٥١ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٣٦٧/١ ، وائتلاف النصرة /٥١ .

(٥) ينظر : الإنصاف ٣٦٦/١ ، ومسائل خلافية في النحو /١٠٥ .

(٦) ينظر : الإنصاف ٣٦٩/١ .

المطلب العاشر: دلالة الهمزة الداخلة على (لا) النافية للجنس على التوبيخ والإنكار

قال الصبان في معرض حديثه عن دخول همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس: "وهي الآن همزة توبيخ وإنكار ، كذا في الشيخ يحيى والروداني ، وكلاهما بالنسبة لغير صورة الاستفهام عن النفي" (١).

ويبدو من النص أن الشيخين يحيى والروداني ذهبا إلى القول بأن الهمزة يراد بها التوبيخ والإنكار ، ولا يراد بها الاستفهام عن النفي المحض .

وهما مسبوقان في هذا بالشلوبين(٢) ، فقد نص على ذلك ، مذيلاً كلامه بأنه لا يعرف أحدًا ممن يُحَرِّر عبارته يرى أن ألف الاستفهام تلحق أداة نفي ، فتكون للاستفهام المجرد ، كما قاله الجزولي(٣) .

وظاهر كلام سيبويه أنه جوَّز الأمرين، قال: "واعلم أن (لا) في الاستفهام تعمل فيما بعدها ، كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر ، فمن ذلك قوله ، البيت لحسان بن ثابت :

ألاَ طِعانَ ولا فُرْسانَ عادِيةً إلا تَجَشُّؤُكم عند التَّنانير(٤).

---

(١) ينظر : حاشية الصبان ٢/٢٠.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الجزولية ٣/١٠٠٠ ــ ١٠٠١ ، وشرح التسهيل ٢/٧٠ ، والارتشاف٣/١٣١٥ ، والهمع ١/٥٣٢.

(٣) ينظر رأي الجزولي في : المقدمة الجزولية /٢١٩ . وحكى ابن هشام عنه في تخليص الشواهد /٤١٥ أنه أنكر مجيئها للاستفهام الحقيقي ؛ لأنه لم يطلع عليه لقلته.

(٤) البيت من البسيط لحسان بن ثابت في ديوانه / ١٧٩ ، والكتاب ٢ / ٣٠٦ ، والجمل للزجاجي/٢٤٠ ، والجامع لأحكام القرآن٣/٢٦٧، وشرح التسهيل لابن=

وقال في مثل(١) : أفلا قِمَاصَ بالعَيْر"(٢).

فالهمزة في البيت يراد بها التوبيخ والإنكار ، و في المثل يراد بها الاستفهام عن النفي المحض.

ونص غير واحد من النحويين (٣) على جواز الأمرين ، فتارة يراد بالهمزة الاستفهام المحض ، لكنه قليل(٤) ، وتارة يراد بها التوبيخ والإنكار .

واستشهدوا للاستفهام المحض بقول الشاعر :

ألا اصْطبارَ لسَلمَى أمْ لها جَلَد إذا أُلاقِي الذي لاقاهُ أمْثَالي(٥).

= مالك٢/٧٠ ، والجني الداني / ٣٨٤ . وجاء بلا نسبة في الارتشاف ١٣١٦/٣. اللغة : تجشّؤكم : صوت يحدث بعد امتلاء المعدة بالطعام ، والتنانير: جمع تنّور، وهو الموقد الذي يخبزون فيه .

(١) لم أقف على هذه الرواية فيما أتيح لي من مؤلفات، وإنما جاء برواية (ما بالعير من قماص) في مجمع الأمثال ٢٦٨/٢ ، ورواية (أما بالعير من قماص) في جمهرة الأمثال ٢٣٧/٢. والمثل يُضرَب للضعيف الذي لا حراك به.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٠٦/٢.

(٣) منهم ابن مالك في شرح التسهيل ٧٠/٢ ، وشرح ابن عقيل٢١/٢ ، وأبو حيان في الارتشاف١٣١٥/٣، والهمع ٥٣٢/١، والمرادي في الجنى الداني /٣٨٤ ، وابن هشام في أوضح المسالك ٢٤/٢ــ٢٥ ، وتخليص الشواهد /٤١٤ ــ ٤١٥ ، وابن عقيل في شرحه على الألفية ٢١/٢ ــ٢٢.

(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٧٠/٢ ، والارتشاف١٣١٥/٣ ، وأوضح المسالك ٤٢/٢ ، وتخليص الشواهد /٤١٥ ، والهمع ٥٣٢/١.

(٥) البيت من البسيط ، لمجنون ليلى في ديوانه / ١٧٨ برواية(لليلى) موضع (لسلمى) . و جاء بلا نسبة في الارتشاف١٣١٥/٣، وأوضح المسالك ٢٤/٢ ، =

وقول العرب : أفلا قِمَاصَ بالعَيْر.

واستشهدوا للتوبيخ والإنكار بقول الشاعر :

ألا ارعواءَ لمن ولَّتْ شَبيبَتُهُ وآذنَتْ بمشيبٍ بعده هَرَمُ(١).

وقول الشاعر:

ألا طِعانَ ولا فُرْسانَ عاديةً إلاّ تَجَشُّؤُكمْ عند التَّنانير.

وزعم الزجاجيّ (٢) أنّ (ألا) في هذا البيت للتمني .

و رُدّ بأن هذا فاسد من طريق المعنى ، بل (لا) باقية على نفيها ، والهمزة فيه للتوبيخ (٣) ، فالبيت من الهجو ، ولو كان تمنّيًا لما كان ذمًّا ، فقد جعلهم الشاعر أهل أكل وشرب ، لا أهل غارة وحرب ، يقول : لا خيل تعدُون بها على الأقران ، ولا طعان لكم في نحور الشّجعان إلا الأكل والتجشُّؤ عند التّنانير ، فليس لكم رغبة في طلب المعالي ، وإنما فعلكم فعل البهائم(٤) .

والذي أميل إليه هو جواز الأمرين لورود ذلك في فصيح كلام العرب شعرًا ونثرًا ، لكن الدلالة على الاستفهام المحض قليلة.

=والمغني لابن هشام ٨٣/١، وتخليص الشواهد /٤١٥ ، وشرح ابن عقيل ٢٢/٢، والهمع ٥٣٢/١.

(١) البيت من البسيط ، و لم أقف على قائله ، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٧٠/٢ ، والارتشاف ١٣١٧/٣، وأوضح المسالك ٢ / ٢٥ ، والمساعد ١/ ٣٥٠ ، والهمع ٥٣٢/١ ، وحاشية الصبان ٢ / ٢٠.

(٢) ينظر : الجمل/٢٤٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور٤٢٢/٢.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور٤٢٢/٢ ، والخزانة ٦٤/٤.

(٤) ينظر : الخزانة ٦٤/٤.

المطلب الحادي عشر: دلالة الهمزة و(لا) النافية للجنس على التمني

قال الصبان في معرض حديثه عن دخول همزة الاستفهام على (لا) لإفادتهما التمني:"قوله[يعني : الأشموني]: (بمنزلة أتمنى فلا خبر لها) أي : لا لفظًا ولا تقديرًا ، كما قاله الدماميني ، كما أن أتمنى كذلك ؛ إذ لا خبر للفعل. وبحث فيه الروداني بأن كونها بمنزلة أتمنى إن أوجب أن لا يكون لها خبر أوجب ــ أيضًا ــ أن لا يكون لها اسم ، فإن أتمنى كما لا خبر له لا اسم له ، وذلك باطل. قال : والحق أنهما [يعني: الخليل وسيبويه] إن أرادا بأنه لا خبر لها أنه يحذف ولا يذكر فمسلم ، وإلا فتسليط التمني على مجرد الاسم دون معنى فيه لا يعقل ، والمعقول إنما هو تمني المعنى في الاسم ، فيلزم كون ذلك المعنى خبرًا ... ، وبحث الروداني في كون (مستطاع رجوعه) صفة ثانية بأنه كمكابرة مقتضى العقل ؛ إذ لا يشك عاقل تأمل في أن المتمنى إنما هو استطاعة رجوع عمر ولّى ، فيكون (مستطاع) خبرًا ، ولا يعقل أن المتمنى هو العمر المدبر المستطاع رجوعه"(١).

ويبدو من النص أن الروداني يرى أن (ألا) التي تفيد التمني لا يحذف خبرها ؛ لأن تسليط التمني على مجرد الاسم دون معنى فيه لا يعقل ، والمعقول إنما هو تمني المعنى في الاسم ، فيلزم كون ذلك المعنى خبرًا. ويرى ــ أيضًا ــ أن (مستطاع رجوعه) في قول الشاعر:

ألا عُمرَ وَلّى مُستطاعٌ رجوعُه فيَرْأبُ ما أثْأتْ يَدُ الغَفَلاتِ(٢)

---

(١) ينظر : حاشية الصبان ٢/٢١ ــ ٢٢.

(٢) البيت من الطويل لم أقف على قائله، وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ٢/٧١ ، والجنى الداني/ ٣٨٤ ، وتخليص الشواهد /٤١٥ ، وشرح ابن عقيل=

خبر ، لا صفة ثانية ؛ لأن المتمنَّى إنما هو استطاعة رجوع عُمْـر ولّـى ، لا العُمْر المدبر المستطاع رجوعه.

وقد حُكي عن المازني(١) ، والمبرد (٢) أن (ألا) ــ هنا ـــ كـالمجردة ، فيكون لها خبر في اللفظ أو في التقدير ، ويُتْبَع اسمها على اللفظ وعلـى الموضع ، ويجوز أن تُلغَى وأن تعمل عمل (ليس).

وحذا حذوهما الزجاجي (٣)، والجزولي(٤) ، وابن مالك(٥)، والمرادي(٦) ، وابن عقيل(٧) .

واحتُج لذلك بأمور :

=٢٣/٢ ، و الهمع ٥٣٣/١، وشرح الأشموني ٢١/٢ . اللغة : يرأب : يصلح ، وأثأت : أفسدت.

(١) ينظر : المقتضب ٣٨٢/٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٧١/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٥٣٤/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٣/٢.

(٢) ينظر : اللباب ٢٢٤/١ ، وشرح المقدمة الجزولية ١٠٠١/٣، وشـرح التسـهيل لابن مالك ٧١/٢ ، وأوضح المسالك ٢٨/٢. و لم أقف على هذا الرأي للمبـرد فيما أتيح لي من مؤلفاته ، وإنما حكى مذهبي سيبويه والمازني دون أن يـرجح أحدهما. ينظر: حاشية محقق المقتضب ٣٨٣/٤ ، ٣٨٦.

(٣) ينظر : الجمل /٢٤٠ .

(٤) ينظر : المقدمة الجزولية/٢١٩.

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٧٠/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٣/٢ ، والمساعد ٣٥١/١.

(٦) ينظر : الجنى الداني /٣٨٤ ــ ٣٨٥.

(٧) ينظر : المساعد ٣٥١/١.

الأول: أن اللفظ يكون على ما كان عليه وإن دخله خلاف معناه ؛ فقولهم : (غفر الله لزيد) ، معناه الدعاء ، ولفظه لفظ (ضرب) ، فلم يُغيِّر لِمَا دخله من المعنى ، وكذلك قولهم : (علم الله لأفعلنّ) لفظه لفظ (رزق الله) ومعناه القسم فلم يُغيّره ، وكذلك : (حسبك) رفع بالابتداء ومعناه النهي ، ومنه قولهم : (ألا رجل أفضلُ منك) ، ترفع (أفضل) ؛ لأنه خبر الابتداء ، كما كان في النفي(١) .

الثاني : أن (لا) جرت مع دخول الهمزة مجراها قبل دخول الهمزة في بناء الاسم بعدها ، فكذلك تجري مجراها في جميع الوجوه(٢).

الثالث : قول الشاعر :

ألا عُمرَ وَلّي مُستطاعٌ رجوعُه فيَرْأبُ ما أثْأتْ يَدُ الغفَلات

فـ (مستطاع) إما خبر لـ (ألا) ، وإما صفة لاسمها مراعاةً لمحلها مع اسمها ، لا لمحل اسمها فقط ، و (رجوعه) مرفوع بـ (مستطاع) على النيابة عن الفاعل ، فاللازم أحد الأمرين ، إما ثبوت الخبر ، أو مراعاة محلها مع اسمها(٣).

وردّ بأنه لا يتعين كون (مستطاع) خبرًا أو صفة و(رجوعه) فاعلاً ، بل يجوز كون(مستطاع) خبرًا مقدمًا ، و(رجوعه) مبتدأ مؤخرًا ، والجملة صفة ثانية(٤).

---

(١) ينظر : المقتضب ٣٨٣/٤.

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٠/٢.

(٣) ينظر : أوضح المسالك ٢٨/٢ ، وشرح الأشموني ٢٢/٢، وحاشية الصبان ٢٢/٢.

(٤) ينظر : أوضح المسالك ٢٨/٢ ، والهمع٥٣٤/١، وشرح الأشموني ٢٢/٢ .

ووسم ابن عصفور (١) هذا المذهب بأنه باطل سماعًا ، وقياساً ، أما السماع فلأنه لم يُسمع عن العرب (ألا رجلَ أفضلُ من زيد) برفع (أفضل) على الخبرية ، فلو كان لها خبر لسمع ولو في بعض المواضع ، ولو كان للاسم بعدها موضع لرفعت صفته في بعض المواضع . وأما القياس فإن الهمزة إن كانت داخلة على الجملة لم يجز ؛ لأن الجملة لا يدخلها بجملتها معنى التمني ، وإن كانت داخلة على (لا) وحدها وُجِد فيها معنى التمني ، فلم تحتج إلى خبر؛ لأن المراد التمني نفسه .

ويتضح مما سبق أن الروداني وافق المازني والمبرد ــ فيما نسب إليهما ــ في أن (ألا) التي للتمني لا يحذف خبرها ، معللاً ذلك بأن تسليط التمني على مجرد الاسم دون معنى فيه لا يعقل ، وإنما المعقول تمني المعنى في الاسم ، وخالفهما في أن (مستطاع رجوعه) خبر ، ولا يصلح أن يكون صفة ثانية ؛ لأن المتمنى إنما هو استطاعة رجوع عُمْرٍ ولَّى، لا العمر المدبر المستطاع رجوعه.

هذا ، وقد حُكي عن الخليل (٢) ، أن (لا) تعمل عمل (إن) في الاسم خاصة، ولا يكون لها خبر لا في اللفظ ولا في التقدير ، ولا يُتبع اسمها إلا على اللفظ خاصة، ولا يُلغى عملها بحال؛ لأنها بمنزلة (أتمنى) ، فلا خبر لها ، كما أن (أتمنى) لا خبر له ، وبمنزلة (ليت) ، فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ،

(١) ينظر : شرح الجمل ٢/٤٢٠ ــ ٤٢١.

(٢) ينظر : المقتضب ٤/٣٨٢ ، والأصول ١/٣٩٧ ، وأوضح المسالك ٢/٢٨ ، والهمع ١/٥٣٣.

ولا إلغاؤها إذا تكررت ، كما أن (ليت) كذلك ؛ لأن (ليت) لا تركب مع اسمها ، ولا تكرر فتُلغى (١).

وتبعه سيبويه (٢) ، محتجًا لذلك بأن من قال : (لا غلامَ أفضلُ منك) قال : (ألا غلامَ أفضلَ منك) بالنصب ؛ لأنه دخل فيه معنى التمني وصار مستغنيًا عن الخبر ، كاستغناء (اللهم غلامًا) ، ومعناه : اللهم هب لي غلامًا.

وتبعهما الجرمي (٣)، وابن عصفور (٤)، وأبو حيان (٥)، وابن هشام (٦)، والسيوطي(٧) ، والأشموني(٨).

ورَدَّه الروداني بما مرّ .

ومن ينعم النظر فيما سبق يرى أن الفرق بين المذهبين يكون من جهة المعنى ؛ لأن التمنى واقع على اسم (لا) على مذهب سيبويه والخليل ومن تبعهما ، وعلى الخبر على مذهب المازني ومن تبعه (٩) .

والذي أميل إليه هو قول الروداني ؛ لأنه هو المقبول عقلاً بخلاف غيره.

---

(١) ينظر : أوضح المسالك ٢٨/٢ ، و شرح ابن عقيل ٢٣/٢ ، والهمع٥٣٣/١ ،

(٢) ينظر : الكتاب ٣٠٩/٢ ، والمقتضب ٣٨٢/٤ ، والأصول ٣٩٧/١ ، و اللباب ٢٢٤/١.

(٣) ينظر : الأصول ٣٩٧/١ ، والارتشاف ١٣١٧/٣ ، والهمع ٥٣٣/١.

(٤) ينظر : شرح الجمل ٤٢٠/٢ــ٤٢١.

(٥) ينظر : الارتشاف ١٣١٨/٣ .

(٦) ينظر : أوضح المسالك ٢٨/٢ .

(٧) ينظر : الهمع ٥٣٤/١.

(٨) ينظر : شرحه على الألفية٢٢/٢.

(٩) ينظر : الارتشاف ١٣١٨/٣ ، والهمع٥٣٣/١ ، وحاشية الصبان ٢٢/٢.

المطلب الثاني عشر: (أرى) البصرية بين التعليق(١) وعدمه

قال الصبان في معرض حديثه عن تعليق (أرى) البصرية عن العمل في الثاني : "وفي التمثيل بالآية [يعني: قوله تعالى:"**أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى**"(٢)]: لتعليق الفعل بحث ؛ لاحتمال أن تكون (كيف) بمعنى الكيفية ؛ لأن (كيف) تستعمل اسمًا معربًا مجردًا عن الاستفهام بمعنى كيفية ، كما قيل به في قوله تعالى: "**أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ**" (٣)، ويكون مضافًا إلى الفعل بعده بتأويله بالمصدر ، كما في "**يَوْمُ يَنفَعُ**"(٤) ، فالمعنى :أرني كيفية إحيائك الموتى، فظهر أن أرني كيفية إحيائك تفسير لكيف بردفه ، لا تأويله بالمصدر ، وإن سبك جملة "**تُحْيِي**" بإحياء لكونها مضافًا إليها ، أفاده الروداني"(٥).

---

(١) التعليق : هو إبطال العمل لفظًا لا محلاً على سبيل الوجوب . ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٨ ، والارتشاف ٤/ ٢١١٤، وشرح التسهيل لناظر الجيش ١٥٠٨/٣.

والمعلِّقات ، منها : الاستفهام الداخل على الجملة ، نحو: علمت أزيد في الدار أم عمرو؟ ، و الاسم المضمن معنى الاستفهام ، نحو: علمت أيّهم قائم ؟ ، أو المضاف إليه ، نحو: علمت غلام أيّهم قائم ؟، ولام الابتداء ، نحو: علمت لزيد قائم ، و(إنْ) ، و(ما) النافيتان ، و(إنّ) التي في خبرها اللام. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٨ .

(٢) البقرة /٢٦٠.

(٣) الفجر /٦.

(٤) المائدة/١١٩.

(٥) ينظر : حاشية الصبان ٥٦/٢ .

ويبدو من النص أن الروداني يرى أن (أرني) في قوله تعالى:"**أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى**" لا تعليق فيها؛ لأن (كيف) اسم معرب مجرد عن الاستفهام بمعنى كيفية هو المفعول الثاني ، وهو مضاف إلى الفعل بعده بتأويله بالمصدر، والمعنى: أرني كيفية إحيائك الموتى، ومن ثم فإن أرني كيفية إحيائك تفسير لكيف برديفه ، لا تأويله بالمصدر ، وإن سبك جملة (تحيي) بإحياء ؛ لكونها مضافًا إليها.

وللنحويين في ذلك آراء أخرى ، فقد ذهب أبو حيان(١) إلى أن الرؤية هنا بصرية ، والهمزة الداخلة على (رأى) هي همزة النقل ، فتعدّت لاثنين : أحدهما ياء المتكلم ، والآخر الجملة الاستفهامية ، فجملة:" **كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى**" في موضع نصب على أنها مفعوله الثاني مُعلَّق بالاستفهام بكيف .

وحذا حذوه الأشموني(٢) ، والصبان(٣) ، والخضري (٤) ، فقد حملوا (أرى) البصرية في التعليق على القلبية، واستشهدوا لتعليقها عن الثاني بالآية السابقة.

وجوّز ابن هشام(٥) أمرين : أحدهما : أن تكون الهمزة للنقل ؛ لجواز نقل المتعدى لواحد بالهمزة قياسًا ، نحو: (ألبست زيدًا جبة). والآخر : أن تكون الرؤية هنا علمية .

---

(١) ينظر : البحر المحيط ٣٠٨/٢ ، والتصريح ٢٦٧/١ ، وحاشية يسن على الألفية/١٨٦.

(٢) ينظر : شرحه على الألفية ٥٦/٢ .

(٣) ينظر : حاشيته ٥٦/٢.

(٤) ينظر حاشيته ١٥٧/١.

(٥) ينظر : أوضح المسالك ٨٣/٢.

وذهب الشيخ خالد(١) إلى أن جملة "**كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى**" يحتمل كونها في تأويل مصدر مفعول "**أَرِنِي**" ، أي: أرني كيفية إحيائك الموتى ، كما في قوله تعالى :"**وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ** "(٢) ، فالتقدير :كيفية فعلنا بهم ، فليست الآية من باب التعليق.

ورَدّه الصبان(٣) بأن الكيفية ليست مصدرًا.

والرأي الأولى بالقبول هو رأي الروداني ، فلا تعليق لـ (أرني) في قوله تعالى:"**أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى**" ؛ لأن (كيف) اسم معرب بمعنى كيفية هو المفعول الثاني ، وليست مؤوله بمصدر ــ كما قال الشيخ خالد ــ ؛ لأن الكيفية تفسير معنى لا مصدر. وأما القول بأن الهمزة للنقل و(كيف) استفهامية فبعيد ؛ لأن المعنى المتبادر للذهن : أرني كيفية إحيائك الموتى.

(١) ينظر : التصريح ٢٦٧/١ ، وحاشية الصبان ٥٦/٢ــ٥٧.

(٢) ابراهيم/ ٤٥.

(٣) ينظر :حاشيته ٥٧/٢.

المطلب الثالث عشر : النائب عن الفاعل في قول الشاعر:

يُغضِي حياءً ويُغْضَى من مهابته (١)

قال الصبان في معرض حديثه عن ذلك : "واستقرب الروداني جعل النائب ضميرًا عائدًا على الطَّرْف المفهوم التزامًا من (يُغضِي) ؛ لأن الإغضاء خاص بالطَّرْف"(٢).

هذا هو مذهب الروداني ، وفي البيت مذهبان آخران :

أحدهما : أن النائب ضمير المصدر ، أي: الإغضاء (٣) ، وهو إغضاء الحياء أو إغضاء كائن من مهابته(٤). وهذا مذهب ابن جني(٥) ، وآخرين(٦).

والآخر : أن النائب قوله : (من مهابته).

---

(١) صدر بيت من البسيط عجزه :

فما يُكَلَّمُ إلا حين يَبتسم

وهو للفرزدق في ديوانه /٥١٢ ، وأوضح المسالك ٢٨/٣ ، والتصريح ٢٩٠/١ ، ونسب إلي الحزين الكناني في اللسان (حزن) ، وجاء بلا نسبة في أوضح المسالك ١٤٦/٢ ، واللسان (غضا).

(٢) ينظر :حاشية الصبان ٩٥/٢ . و ينظر رأي الروداني في :حاشية الخضري ١٧٠/١.

(٣) ينظر : التصريح ٢٩٠/١ ، وشرح الشواهد للعيني ٩٤/٢.

(٤) ينظر : حاشية الخضري ١٧٠/١.

(٥) ينظر : التنبيه على شرح مشكلات الحماسة /٥١٢ ، و التصريح ٢٩٠/١.

(٦) منهم ابن يعيش في شرح المفصل ٥٣/٢ ، و ابن هشام في أوضح المسالك ١٤٦/٢ ، والأشموني في شرحه على الألفية ٩٥/٢ ، والعيني في شرح الشواهد ٩٤/٢.

وقد حُكي عن الأخفش(١)أنه جوز نيابة المفعول له ، والجمهور(٢) على منع ذلك ؛ لأمرين :

أحدهما : أن المفعول له مبني على سؤال مقدر ، فكأنه من جملة أخرى(٣).

والآخر : أن المفعول له علة للفعل ، فمتى أقمته مقام الفاعل ذهب منه ذلك المعنى ؛ لأن الفاعل لا يكون علة للفعل(٤).

والذي أميل إليه هو قول الروداني ؛ لأنه الأقرب للمعنى.

---

(١) ينظر : التصريح ٢٩٠/١ ، ولم أقف عليه في معانيه.

(٢) حكاه عن الجمهور العكبري في المتبع ٣٣٠/١ ــ ٣٣١ ، والشيخ خالد في التصريح ٢٩٠/١. ومن المانعين ابن جني في التنبيه على شرح مشكلات الحماسة/٥١٢، والعكبري في المتبع ٣٣١/١ ، والتصريح ٢٩٠/١، والخفاف في التصريح ٢٩٠/١ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٥٣/٢ ، والأشموني في شرحه على الألفية ٩٥/٢ ، والشيخ خالد في التصريح ٢٩٠/١ ، والخضري في حاشيته ١٧٠/١ .

(٣) ينظر: التصريح ٢٩٠/١ .

(٤)ينظر: المتبع ٣٣١/١.

المطلب الرابع عشر: تعارض ما يوجب تقديم الفاعل في المعنى وما يوجب تأخيره في باب(أعطى)

قال الصبان : " قال سم (١) ما ملخصه: انظر إذا تعارض خوف اللبس وكون الفاعل في المعنى محصورًا فيه ، نحو: (ما أعطيتُ عمرًا إلا زيدًا) إذا كان (زيد) هو الفاعل في المعنى ــ فإنه إن قُدِّم لخوف اللبس انعكس الحصر ، وإن قُدِّم (عمرو) لأجل الحصر في زيد حصل اللبس ، ويمكن أن يقال: يراعى الحصر مع القرينة الدافعة للبس اهـ. أي: كأن يقال: (ما أعطيتُ عمرًا عبدي إلا زيدًا) . ويظهر لي أن من مراعاة الحصر مع دفع اللبس تقديم (إلا) مع

---

(١) هذا الرمز رمز به الصبان ــ كعادة الشافعية في الرمز لعلمائهم ، لكنه لم يصرح في مقدمة حاشيته بالمقصود منه ــ إلى شهاب الدين أحمد بن قاسم الصباغ العبادي ، صاحب الحاشية على شرح الأشموني على الألفية ، والمتوفى سنة أربع وتسعين وتسعمائة.

وقد قوّى هذا عندي أن الصبان في حاشيته ١٣/٣، والخضري في حاشيته ٩٨/١ ذكرا نقلاً له عن شيخه الصفوي .

وبالرجوع لكتب التراجم وجدت المترجمين له ذكروا أنه أخذ عن قطب الدين عيسى الصفوي. ينظر: شذرات الذهب ٨/ ٤٣٤ ، والأعلام ١٩٨/١، ومعجم المؤلفين ٦٠/٢ــ ٦١ ، ومنهج الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل/ ٣٣١ ــ ٣٣٢ .

وينظر رأي ابن قاسم العبادي في : حاشيته على شرح الأشموني ٣٨٠/١.

المحصور فيه، كأن يقال : (ما أعطيتُ إلا زيدًا عمرًا). بقي ما إذا تعارض خوف اللبس وعود الضمير إلى متأخر لفظًا ورتبة، كـ (أعطيتُ المرأةَ زوجَها) إذا كان زوجها هو الفاعل في المعنى ، والظاهر فيه ــ أيضًا ــ مراعاة الضمير مع القرينة الدافعة للبس ، كأن يقال : (أعطيتُ المرأةَ الرقيقةَ زوجَها). وهذا أولى من قول الروداني :الظاهر أنه يُعْدَل عن التركيب المؤدي إلى ذلك ، فيقال في هذا: (زوجُ الجارية أعطيتُهُ إياها) ، وفيما قبله : (عمروٌ ما أعطيتُه إلا لزيد) ، أو نحو ذلك مما يؤدي المراد بلا محذور"(١).

ويتضح من النص أن الروداني يرى تعديل التركيب بما يؤدي المراد بلا محذور إذا تعارض خوف اللبس مع كون الفاعل في المعنى محصورًا فيه ، وكذلك إذا تعارض خوف اللبس مع عَوْد الضمير على متأخرٍ لفظًا ورتبة ، فنقول مثلاً : (عمروٌ ما أعطيتُه إلا لزيد)، و(زوجُ الجارية أعطيتُه إياها) ، بدلاً من (أعطيت عمرًا إلا زيدًا) ، و(أعطيت الجارية زوجها).

وبالرجوع إلى مؤلفات النحويين وجدت الأكثرين (٢) تحدثوا عن ترتيب مفعولي (أعطى) وأخواتها، فذكروا أن الأصل تقديم الفاعل في

---

(١) ينظر: حاشية الصبان ١٣٥/٢.

(٢) منهم ابن مالك في شرح التسهيل ١٥٢/٢ ، وابن هشام في أوضح المسالك ١٨٤/٢ ، و ابن عقيل في المساعد ٤٣٢/١ ــ ٤٣٣ ، وشرحه على الألفية ١٥٤/٢ ، والشاطبي في المقاصد الشافية ١٥٠/٣ ــ ١٥٢ ، والشيخ خالد في التصريح ٣١٣/١ ــ ٣١٤ ، والأشموني في شرحه على الألفية ١٣٤/٢ ــ ١٣٥، والخضري في حاشيته ١٨١/١.

المعنى إن لم يوجد موجب للتقديم أو للتأخير ، نحو : (ألبسنّ منْ زاركم نسجَ اليمن) ، وإن وُجد موجب لتقديم الفاعل في المعنى أو تأخيره ترك الأصل ، ومن موجبات التقديم : خوف اللبس ، نحو : (أعطيت زيدًا عمرًا) ؛ لأن كل واحدٍ منهما يصلح أن يكون آخذًا ومأخوذًا ، ومنها كون المفعول في المعنى محصورًا ، نحو: (ما أعطيتُ زيدًا إلا درهمًا). ومن موجبات التأخير : كون الفاعل محصورًا ، نحو: (ما أعطيتُ الدرهمَ إلا زيدًا) ، واشتمال الفاعل في المعنى على ضمير يعود على المفعول في المعنى ، نحو: (أعطيتُ الثوبَ مالكَه) ، لأنه لو تقدم الفاعل في المعنى لعاد الضمير على متأخرٍ لفظًا ورتبة ، خلافًا لمن (١)أجاز ذلك.

لكن جمهور النحويين لم يتحدثوا ــ فيما وقفت عليه ــ عن تعارض موجبات التقديم وموجبات التأخير.

---

(١) حُكي هذا عن أبي عبد الله الطوال في الارتشاف ٩٤٣/٢ ، والمساعد ١١٣/١. وصححه ابن مالك وإن كان قليلاً ، معللاً ذلك بوروده في كلام العرب الفصحاء. ينظر: شرح التسهيل ١/ ١٦١ ــ١٦٢ ، ٢ /١٣٥ – ١٣٦. وجعله الرضي في شرح الكافية القسم الأول/ ٢٠٧ الأولى لكنه قليل ، وحكاه عن الأخفش وابن جني في شرح الكافية القسم الأول /٢٠٥ ــ ٢٠٦ .

ولم أقف في معاني القرآن للأخفش على ما نسب إليه ، وكلام ابن جني في الخصائص ٢٩٤/١ ينافي ما نسب إليه ، فقد حكى أن النحويين أجمعوا على امتناع نحو : ضرب غلامُه زيدًا ، وذهب إلى أن المنع ليس لكون الفاعل رتبته التقديم ، وإنما لقرينة انضمت إليه ، وهي إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول.

وممن تحدثوا عنها ابن قاسم العبادي، والروداني ، والصبان ، وفيما يلي توضيح ذلك:

أولاً : إذا تعارض خوف اللبس وكون الفاعل في المعنى محصورًا فيه ، نحو: (ما أعطيتُ عمرًا إلا زيدًا) إذا كان (زيد) هو الفاعل في المعنى فإنه إن قُدِّم لخوف اللبس انعكس الحصر ، وإن قُدِّم (عمرو) لأجل الحصر في (زيد) حصل اللبس(١).

وقد ذهب ابن قاسم العبادي إلى وجوب مراعاة الحصر مع القرينة الدافعة للبس (٢)، كأن يقال: (ما أعطيتُ عمرًا عبدي إلا زيدًا) (٣).

ويرى الروداني ــ كما مر ــ تعديل التركيب بما يؤدي المراد بلا محذور ، فنقول مثلاً : (عمرو ما أعطيتُه إلا لزيد).

وذهب الصبان(٤) إلى أن الظاهر تقديم (إلا) مع المحصور فيه ، فيقال: (ما أعطيت إلا زيدًا عمرًا) ، وفي هذا مراعاة للحصر مع دفع اللبس.

وآخرًا: إذا تعارض خوف اللبس وعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، كـ (أعطيتُ المرأةَ زوجَها)، إذا كان زوجها هو الفاعل في المعنى فتقديمه

---

(١) ينظر: حاشية الصبان ١٣٥/٢.

(٢) ينظر: حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني ٣٨٠/١، وحاشية الصبان ١٣٥/٢.

(٣) ينظر: حاشية الصبان ١٣٥/٢.

(٤) ينظر: حاشيته ١٣٥/٢.

يؤدي إلى عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة ، وإن قُدّم المفعول في المعنى خيف اللبس(١).

وقد ذهب الروداني ــ كما مر ــ إلى تعديل التركيب بما يؤدي المراد بلا محذور ، فنقول مثلاً : زوجُ الجاريةِ أعطيتُه إياها.

وذهب الصبان (٢) إلى أن الأولى مراعاة الضمير مع القرينة الدافعة للبس ، كأن يقال : (أعطيت المرأةَ الرقيقةَ زوجَها).

ومن ينعم النظر في الآراء يراها بُنيت على تغيير التركيب لتفادي التعارض في الكلام ، سواء كان التغيير بالقرينة أو التقديم أو تعديل التركيب بما يؤدي المراد ، وهذه الآراء لا تعارض بينها ، وكلها تفي بالمطلوب ، فما المانع من تجويز الجميع ، ويكون في هذا نمو للغة وغزارة لتراكيبها.

(١) ينظر: حاشية الصبان ١٣٥/٢.

(٢) ينظر: حاشيته ١٣٥/٢.

المطلب الخامس عشر: التنازع بين جامد وغيره

قال الصبان :" قوله: (ولا بين جامدين) ، أي : فعلين جامدين، وقوله : (ولا جامد)، أي: فعل جامد ، فلا يَرِد "**هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيهْ**"(١) ، ولا البيت(٢). قال الروداني ينبغي تقييده بما إذا تقدم الجامد ؛ لأنه حينئذٍ يلزم الفصل بين الجامد ومعموله، أما لو تأخر فلا مانع ؛ إذ لا فصل سواء أعملتَ الأول أو الثاني ، نحو : أعجبني ولست مثل زيد"(٣).

ويبدو من النص أن الروداني جوّز التنازع إذا كان أحد العاملين متصرفًا والآخر جامدًا بشرط تأخر الجامد ، لأنه لو تقدم للزم الفصل بينه و بين معموله ، وهذا غير جائز.

وما ذهب إليه هو ظاهر كلام الشاطبي(٤) ، فقد ذكر أن امتناع التنازع بين الفعلين ينسحب على المسائل التي فيها فصل بين العامل ومعموله ، وحيث لا يلزم الفصل لا تمتنع المسألة.

وذهب إليه ــ أيضًا ــ السنباطي(٥).

---

(١) الحاقة /١٨. والتنازع في الأية بين اسم الفعل (هاؤم) والفعل (اقرءوا) .

(٢) يعني قول الشاعر :

لقيتُ ولم أنكُل عن الضرب مِسْمَعًا

والتنازع في البيت بين الفعل (لقيت) ، والمصدر(الضرب) .

(٣) ينظر: حاشية الصبان ١٤٦/٢. وينظر رأي الروداني في : حاشية الخضري ١٨٢/١.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية ١٦٨/٣.

(٥) ينظر: حاشية يسن على التصريح ٣١٧/١.

وبينما يقول هؤلاء بالجواز نجد جمهور النحويين (١) يرون المنع ، مشترطين التصرف في العاملين ، ومحتجين بأن الجامد لضعفه لا يفصل بينه وبين معموله ، والفصل لازم في التنازع عند إعمال الأول ، فإذا بطل إعماله بطل التنازع ؛ إذ من شرطه جواز إعمال كلا العاملين (٢).

والذي أميل إليه هو القول بجواز التنازع بين جامد ومتصرف فيما ليس فيه فصل بين العامل ومعموله ؛ لانتفاء المحذور ، ولما في المنع من التضييق في اللغة ، واللغة إنما بنيت على الاتساع .

---

(١) حُكي هذا عن الجمهور في الهمع ١٢٤/٣ ، ومن المانعين أبو حيان في الارتشاف ٢١٤٨/٤ ، و ابن هشام في أوضح المسالك ١٩٢/٢ ، والجامع الصغير في النحو / ٨٧ ، والجوجري في شرح الشذور ٧٣٩/٢ ، والشيخ خالد في التصريح ٣١٧/١ ، والأشموني في شرحه على الألفية ١٤٦/٢ ، والفاكهي في الجزء الثاني من شرح النبتيتي على شرح القطر للفاكهي /٥٦٦ ، والأهدل في الكواكب الدرية ٦١٤/٢.

(٢) ينظر: حاشية الخضري ١٨٢/١.

المطلب السادس عشر: التنازع في الاسم المحصور بـ (إلا) أو(إنما)

قال الصبان :" ثم رأيت الروداني صحّح تخريج التركيب [يعني : ما قام وقعد إلا زيد] على التنازع ، وسوّى في جواز التنازع بين المرفوع والمنصوب ، وبين الحصر بـ (إلا) والحصر بـ (إنما)، فقال: الذي يفهمه المتأمل أن تخرُّج ذلك إنما هو على التنازع ، وبيانه أن القياس يقتضي أن يقال: ما قام وقعد إلا زيد هو ؛ لأن العاملين فُرِّغَا لما بعد (إلا) ، فيعمل أحدهما في الظاهروالآخر في ضميره المنفصل ، لكن لما أمكن اتصال هذا الضمير بعامله المُلغَى مع ظهور معنى الحصر لوجود دليله حال اتصال الضمير ــ تعين ذلك فاتصل بعامله ، ثم بسبب عوده إلى ما بعده لفظًا ورتبة يلزم أن يكون هو مقدمًا لفظًا مؤخرًا رتبة ؛ لأن رتبة الضمير وأصله أن يتأخر عن مرجعه ، ويلزم من كونه مؤخرًا رتبة كونه موجَبًا محصورًا بـ (إلا) التي قبله بحسب رتبته وأصله ، فتأخيره الأصلي دليل على إيجابه وحصره ، وعروض تقديمه لأجل إصلاح اللفظ لا يعتد به مانعًا مما بالأصل من الحصر، وقولهم: إذا قُصد الحصر وجب انفصال الضمير، إنما هو في الضمير الذي جاء على أصله ، وهو المتأخر لفظًا ورتبة .ولم أقف على أحد يستشكل التنازع بعد (إنما) التي يجب انفصال الضمير بعدها ــ أيضًا ــ لإفادة الحصر مع أنها مثل (إلا) ، قياس التنازع فيها أن يقال: إنما قام وقعد زيد هو ، والاستعمال على خلافه . وجوابه ــ كما تقدم ــ أن الحصر مدلول التأخير الأصلي ولا يفوت بعروض اتصال الضمير بعامله اهـ. باختصار"(١).

ويبدو من النص أن رأي الروداني يتلخص في أمور :

(١) ينظر : حاشية الصبان ١٥٨/٢ــ ١٥٩.

الأول : تسويته في جواز التنازع بين المرفوع والمنصوب ، وبين الحصر بـ (إلا) والحصر بـ(إنما).

الثاني: أن العلة ـ عنده ـ في جواز التنازع في نحو: (ما قام وقعد إلا زيد) ـ وإن كان القياس يقتضي أن يقال: (ما قام وقعد إلا زيد هو) ـ هي إمكان اتصال هذا الضمير بعامله الملغَى مع ظهور معنى الحصر ؛ لأن الضمير ـ هنا ـ مقدم لفظًا مؤخر رتبة ، وتأخيره رتبة يوجب الحصر بـ(إلا) التي قبله بحسب رتبته وأصله ، وعروض تقديمه لأجل إصلاح اللفظ لا يعتد به مانعًا مما بالأصل من الحصر .

الثالث: أنه لم يقف على أحد من النحويين يستشكل التنازع بعد (إنما) التي يجب انفصال الضمير بعدها ـ أيضًا ـ لإفادة الحصر ، مع أنها مثل (إلا) ، و يرى أن العلة في جواز التنازع في نحو: (إنما قام وقعد زيد) ـ وإن كان القياس أن نقول : إنما قام وقعد زيد هو ـ أن الحصر مدلول التأخير الأصلي ، ولا يفوت بعروض اتصال الضمير بعامله ـ كما مر ـ مع (إلا).

وحَمْلُ الروداني قول العرب : (ما قام وقعد إلا زيد) على التنازع عُزِي ـ قبله ـ إلى بعض النحويين(١) لصدق الباب عليه.

وهو قول ابن النحوية(٢) ، معللاً ذلك بأن الاسم إذا تنازعه فعلان مختلفان فلهما باعتباره ثلاثة أحوال: أن يعملا فيه جميعًا ، وألا يعملا فيه جميعًا ، وأن يعمل أحدهما دون الآخر ، والأولان باطلان ، أما الأول فلئلا يلزم توارد الفعلين

---

(١) حكاه عن بعض النحويين ابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية ٣٤٠/١ ، وأبو حيان في الارتشاف ٢١٤٩/٤ ، وابن عقيل في المساعد ٤٥٩/١ ، والسلسيلي في شفاء العليل ٤٥٠/١ ، والشيخ خالد في موصل النبيل /٥٠٤.

(٢) ينظر : ابن النحوية وحاشيته على الكافية ٥٨/١ ـ ٥٩.

المختلفين على معمول واحد ، وأما الثاني فلئلا يلزم أن يعمل كل واحد فيه على تقدير انتفاء عمل كل واحد منهما فيه . وإذا بطل القسمان تعين الثالث ، ويرى أن الإضمار أولى من الحذف ؛ لأن الحذف والإضمار إذا تعارضا كان الإضمار أولى.

هذا ، وقد ذهب ابن الحاجب(١) إلى أن نحو : (ما ضرب وأكرم إلا أنت ، أو إلا أنا أو إلا هو) ليس من باب التنازع ، وغلّط من قال ذلك ؛ لأنه لو كان من هذا الباب لوجب أن يكون في أحدهما المضمر لأنه فاعل ، فيقال فيه : (ما ضربت وأكرم إلا أنا) ، و(ما ضرب وأكرمت إلا أنت) ، وحينئذٍ يفسد المعنى، وإنما هو محمول على الحذف تخفيفًا، وتقديره : ما ضرب إلا أنت وما أكرم إلا أنت.

وتبعه ابن القواس(٢) ، وجعله ناظر الجيش(٣) هو الذي يصح معه المعنى ، ويسلم من الخدش.

وضُعِّف هذا التقدير بأن فيه حذف الفاعل(٤).

وذهب ابن مالك(٥) ، وآخرون(٦) إلى أنه ليس من باب التنازع ، وإنما هو من باب حذف المنفي العام بدلالة القرائن اللفظية عليه ، كقوله تعالى : "وَإِن

---

(١) ينظر : شرح المقدمة الكافية ١ /٣٤٠ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش٤/١٨٠٥ ، وحاشية الصبان ٢/٢٣٧.

(٢) ينظر : شرح ألفية ابن معطي ١/٦٥٧.

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٤/١٨٠٥.

(٤) ينظر : المساعد ١/١٦٠ــ١٦١.

(٥) ينظر : شرح التسهيل له ٢/١٧٤ــ١٧٦، وشرح التسهيل لناظر الجيش ٤/١٨٠٣ ــ ١٨٠٤ ، والتصريح ١/٣١٩.

(٦) منهم ابن فلاح اليمني في شرح الكافية ١/٣٣١، وعزي إلى المرادي في التصريح ١/٣١٩ ، و قاله السلسيلي في شفاء العليل ١/٤٥٠ ، وابن عقيل في=

مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلاَّ لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ"(١) ، وقوله تعالى : **وَمَا مِنَّا إِلاَّ لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ**"(٢) ،وقوله تعالى: " **وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا**"(٣) ، والتقدير: ما قام أحد ولا قعد إلا زيد ، فحُذف (أحد) لفظًا ، واكتُفى بقصده ودلالة النفي والاستثناء عليه ، وفاعل (قعد) ضمير (أحد) المُقدّر ، لذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، و(زيد) بدل(٤).

ومن أظهر الشواهد على صحة هذا الاستعمال قول الشاعر:

ما جاد رأيًا ولا أجْدَى مُحَاولة إلا امرؤٌ لم يُضِع دُنْيا ولا دِينا(٥).

=المساعد ٤٥٩/١ ، والشيخ خالد في التصريح ٣١٩/١ ، وموصل النبيل /٥٠٤ ، والسيوطي في الهمع ١٢٣/٣ ، والأشموني في شرحه على الألفية١٥٨/٢ــ ١٥٩، و حُكي عن الشيخ يسن في حاشية الخضري ١٦٠/١.

(١) النساء /١٥٩.

(٢) الصافات /١٦٤.

(٣) مريم /٧١.

(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٧٤/٢ ــ ١٧٥.

(٥) البيت من البسيط لم أقف على قائله ، وجاء بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ١٧٥/٢ ، والمساعد٤٦٠/١، وشرح التسهيل لناظر الجيش ١٨٠٤/٤ ، وموصل النبيل /٥٠٤ ، والهمع ١٢٣/٣.

وقول الآخر:

ما صابَ قلبي وأصماه وتيَّمَهُ إلا كواكبُ من زُهْلَ بن شيبانا(١).

واحتُج لذلك بأمور :

الأول: لو كان من باب التنازع لفسد المعنى ؛ لأنه يلزم عليه إخلاء الفعل الملغَى من الإيجاب ؛ لأن الفعل المنفي يصير موجَبًا بمقارنة (إلا) معموله لفظًا أو معنى ، وعلى تقدير التنازع لم تقارن (إلا) معمول المُلغَى لفظًا ولا معنى ، فيلزم بقاء النفي ، والمقصود خلاف ذلك ، فلا يصح الحكم بما أفضى إليه(٢).

الثاني : لو كان من باب التنازع لزم أن يقال على إعمال الثاني : ما قاموا وقعد إلا نحن ، و على إعمال الأول : ما قام وقعدوا إلا نحن(٣) .

الثالث : لو كان من باب التنازع لزم في نحو : (ما قام وقعد إلا أنا) إعادة ضمير غائب على حاضر(٤).

---

(١) البيت من البسيط لم أقف على قائله ، و جاء بلا نسبة فى شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٦، والمساعد ١/ ٤٦٠ ، وشرح التسهيل لناظر الجيش ١٨٠٤/٤ ، والتصريح ١/ ٣١٩ ، والهمع ٣/ ١٢٣ ، وحاشية الصبان ٢ / ١٥٩. وروى: "أضناه" فى موضع: "أصباه" ، و(كواعب) موضع (كواكب) في الجميع عدا شرح التسهيل لابن مالك.

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٥ ، والمساعد ٤٥٩/١ ، وموصل النبيل /٥٠٤ ، والتصريح ٣١٩/١.

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٥.

(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٧٥ ، والمساعد ٤٥٩/١ ، وموصل النبيل /٥٠٤ ، والتصريح ٣١٩/١.

ويلزم على هذا القول حذف الفاعل ؛ لأن الاسم المرفوع بعد (إلا) يعرب بدلاً ، وهذا غير جائز على قواعد البصريين ، بل زعم ابن عصفور في شرح الإيضاح أنه لا يجوز عند أحد من البصريين أو الكوفيين(١).

وأجيب بأن هذا يسوغه وجوده معنى باعتبار المذكور(٢).

وصرح الرضي (٣) بأن هذا المنع خاص بالمرفوع ، أما المنصوب فلا يمتنع وقوع التنازع فيه، نحو : ما ضربت وأكرمت إلا زيدًا، وفرّق بأن المنصوب فضلة لا تتوقف صحة الكلام على تقدير ضميره ، بخلاف المرفوع.

ونص الصبان(٤) على امتناع التنازع في المرفوع والمنصوب على السواء. أما المرفوع فلأنه إن أُضمر في الفعل المهمل بدون (إلا) انعكس المعنى المراد من الإثبات على وجه الحصر إلى النفي ، وإن أُضمر فيه مع (إلا) بأن يقال: ما قام إلا هو وما قعد إلا زيد ، فإن أراد (هو) مع حذف (إلا) ورد أن البصري(٥) لا يجيز حذف الفاعل ، وإن أراد مع عدم حذفه فهو خلاف المسموع. وأما المنصوب فلأنه يلزم انعكاس المراد إن أضمر في الفعل المهمل بدون (إلا) ، ويلزم أيضًا حذف الفضلة المحصور فيها إن أضمر مع (إلا) ، وقد صرحوا بأن المحصور فيه لا يحذف ولو فضلة.

وجوزه الروداني ــ كما مر ــ في المرفوع والمنصوب مع (إلا) و(إنما).

---

(١) ينظر : المساعد ٤٦٠/١، وموصل النبيل /٥٠٤ ، والهمع ١٢٣/٣.

(٢) ينظر : حاشية الصبان ١٥٩/٢.

(٣) ينظر : شرح الكافية القسم الأول / ١٢٣ــ ١٢٥ ، وحاشية الصبان ١٥٨/٢.

(٤) ينظر : حاشيته ١٥٨/٢.

(٥) ينظر رأي البصريين ــ أيضًا ــ في : المحرر الوجيز ٩٩/١ ، والبحر المحيط ٣٠٧/٢ ، ١٨٢/٣ ، ٢٦٧/٦، وروح المعاني ٢٧٩/١٦.

وهذا التركيب ــ كما يبدو ــ لا يخلو عن إشكال ، مع أنه مقيس ومسموع عن العرب(١)، والأولى القول بتخريجه على التنازع في المرفوع والمنصوب مع (إلا) أو(إنما) ؛ لأمور :

الأول :أن المعنى غير فاسد بالإضمار ، فالمعنى على الإيجاب لا النفي ، والحصر فيه يظهر مع اتصال الضمير ؛ لأن الضمير ــ حينئذٍ ــ مقدم لفظًا مؤخر رتبة ، والتأخير رتبة يوجب الحصر بـ (إلا) التي قبله بحسب رتبته وأصله ، وعروض التقديم لإصلاح اللفظ لا يعتد به مانعًا مما بالأصل من الحصر .

الثاني : أنه إذا تعارض الحذف والإضمار ، فتقديم الإضمار أولى .

الثالث: أن باب التنازع يصدق على الأمثلة ؛ لأنها في شكلها وهيئتها محمولة عليه.

(١) ينظر : المساعد ١/٤٦٠ ــ ٤٦١ ، وموصل النبيل /٥٠٤.

المطلب السابع عشر: نيابة الضمير واسم الإشارة عن المفعول المطلق

قال الصبان في معرض حديثه عما ينوب عن المفعول المطلق :" زاد الروداني الضمير واسم الإشارة"(١).

وكلمة (زاد) توحي بأن الروداني أول من قال بنيابة الضمير واسم الإشارة عن المفعول المطلق ، وبالرجوع لكلام النحويين وجدته مسبوقًا في هذا القول بغيره.

فقد ذهب سيبويه إلى القول بنيابة اسم الإشارة ، ولم يعرض لنيابة الضمير ، قال : "وأما (ظننتُ ذاك) فإنما جاز السكوت عليه ؛ لأنك قد تقول : ظننت ، فتقتصر ، كما تقول : ذهبت ، ثم تعمله في الظن ،كما تعمل ذهبت في الذهاب ، فذاك ــ ههنا ــ هو الظّنُّ ، كأنك قلت: ظننت ذاك الظن"(٢).

وتبعه ابن السراج(٣) في ذلك ، وزاد جواز نيابة الضمير ، نحو : (ظننته أخاك قائمًا) ، أي : ظننت الظن ، فتكون الهاء كناية عن الظن ، كأنك قلت : ظننت أخاك قائمًا الظن ، ثم كنّيت عن الظن.

ونص أبو علي الفارسي (٤) ، وأبو البقاء العكبري (٥) على نيابة الضمير ، فذكرا في معرض حديثهما عن قراءة ابن عامر : " **فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ** "(٦)

---

(١) ينظر : حاشية الصبان ١٦٧/٢. وينظر رأي الروداني في :حاشية الخضري ١٨٨/١.

(٢) ينظر : الكتاب ٤٠/١.

(٣) ينظر : الأصول ١٨١/١ ــ ١٨٢ .

(٤) ينظر : الحجة ٢/ ٥٠٧ ــ ٥٠٨ ، و إبراز المعاني ٤٥١/٢ ، وروح المعاني ٢١٧/٧.

(٥) ينظر : التبيان ٥١٧/١ ، وروح المعاني ٢١٧/٧.

(٦) الأنعام / ٩٠. ينظر القراءة منسوبة إلى ابن عامر في : إبراز المعاني ٤٥١/٢ ، وروح المعاني ٢١٧/٧ ، وجاءت بلا نسبة في التبيان ٥١٧/١.

أن الهاء ضمير المصدر ، وليست هاء السكت ، أي: اقتد الاقتداء ، و ذكرا في معرض حديثهما عن قول الشاعر:

هذا سُراقةُ للقُرْآن يَدْرُسُهُ والمرءُ عند الرُّشا إن يَلْقَها ذيبُ (١)

أن الهاء في البيت ضمير الدرس لا مفعول ؛ لأن يدرس قد تعدّى إلى القــرآن باللام ، فلا يجوز أن يتعدى إليه وإلى ضميره.

ونص على جواز نيابتهما ــ من المتأخرين ــ ابن مالك (٢) ،وآخرون(٣).

واستدلوا لنيابة الضمير بقوله تعالى: "فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لاَّ أُعَذِّبُهُ أَحَدًا "(٤)، أي : لا أعذب العذاب.

واستدلوا لنيابة اسم الإشارة بنحو : لأخذنَّ ذلك الحق .

لكن ابن مالك(٥) اشترط في نيابة اسم الإشارة أن يكون المصدر تابعًا لــه مقصودًا به المصدرية ، نحو: لآخذنَّ ذلك الحق ، وخَطّأ من (٦) حمــل قــول المتنبي :

---

(١) البيت من البسيط لم أقف على قائله ، وهو من شواهد الكتاب ٦٧/٣ ، والأصول ١٩٣/٢ ، والمحكم (باب القاف والسين والــراء ــ مقلوبــة س ر ق) ٢٣٢/٦ ، والتبيان ٥١٧/١ ، والمقرب ١١٥/١ ، واللسان (سرق) ، والارتشاف ١٣٥٦/٣.

(٢) ينظر : شرح التسهيل ١٨١/٢.

(٣) منهم أبو حيان في الارتشاف ١٣٥٦/٣ ، وابن هشام في أوضح المســالك ٢١٣/٢ ، والسيوطي في الهمع ١٠١/٢.

(٤) المائدة /١١٥.

(٥) ينظر : شرح التسهيل ١٨١/٢ــ ١٨٢.

(٦) حكاه أبو المرشد المعري في تفسير أبيات المعاني /١٣٥عن أبي العلاء المعري.

هَذي بَرَزْتِ لنا فهِجْت رَسِيسَا ثُمّ انصرفْتِ وما شَفَيْتِ نَسِيسَا (١)

على أنه أراد : هذه البرزة برزت ؛ لأن مثل ذلك لا تستعمله العرب .

وما اشترطه فيه نظر ؛ فمن أمثلة سيبويه : ظننت ذاك ، أي: ظننت ذاك الظن ، فذاك إشارة إلى الظن ، ولم يوصف به (٢).

ومن النحويين (٣) من لم يعرض إلى نيابتهما ، واكتفى بذكر غيرهما مما ينوب عن المفعول المطلق.

والأولى بالقبول أن الضمير واسم الإشارة ينوبان عن المفعول المطلق ؛ لورود السماع بهما ، ولا يشترط في اسم الإشارة ما اشترطه ابن مالك ؛ لأنه ورد في كلام العرب : ظننت ذاك ، يشيرون به إلى الظن ، كما خرّجه سيبويه فيما مر.

---

(١) البيت من الكامل للمتنبي في ديوانه ٢/ ١٩٣ برواية (انثنيت) موضع (انصرفت)، ويتيمة الدهر ١٨١/١. وينظر صدره في : معجم الأدباء ١٠٩/٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٢/٢.

اللغة : الرسيس : بقايا السقم ، والنسيس : الرمق.

(٢) ينظر: الارتشاف ١٣٥٦/٣، و شرح ابن عقيل ١٧٤/٢، و الهمع ١٠١/٢.

(٣) منهم الزجاجي في الجمل /٣١٦ ، وابن جني في اللمع /٥٠ ، والحريري في شرح ملحة الإعراب /١٠٠ وما يليها ، والزمخشري في المفصل/٥٥ ، وصدر الأفاضل في ترشيح العلل /١٢٥وما يليها ، وابن الحاجب في شرح الوافية نظم الكافية/١٨٤ وما يليها ، والسرمري في شرح اللؤلؤة /١٦٩ وما يليها .

المطلب الثامن عشر: قصر الممدود

قال الصبان: " وقصر (مُزَيْقِيَا) للضرورة ، كما قاله الروداني "(١) ، وكان ذلك في معرض حديثه عن قول الشاعر:

أنا ابنُ مُزَيْقِيَا عمرو وجدي أبُوه مُنْذِرٌ مَاءُ السَّمَاء(٢).

ولم يكن الروداني أول من خص قصر الممدود بالضرورة،بل قاله – قبله- البصريون(٣) ، والكوفيون(٤) إلا الفراء فقد شَرَط لذلك شرطًا ، كما سيأتي.

وحذا حذوهم ابن سيده(٥)، والعكبري(٦)، وأبو حيان(٧)ــ في أحد قوليه ــ،

---

(١) ينظر : حاشية الصبان ٢١٤/١.

(٢) البيت من الوافر لأوس بن الصامت ــ برواية (عامر) موضع (منذر) ــ في الاستيعاب ١١٨/١ ، والإنباه على قبائل الرواة /١٠٣. وجاء بلا نسبة برواية (عامر) في اللسان (مزق) ، وتاج العروس (مزق) ، و(كرد) ، وحاشية الصبان ٢١٤/١. وينظر صدره في: أوضح المسالك ١٢٧/١.

اللغة : مزيقيا : هو لقب عمرو أحد أجداد أوس من ملوك اليمن ، لقّب بذلك ؛ لأنه كان يلبس كل يوم حُلّتين ، فإذا أمسى مزّقهما ؛ كراهية أن يلبسهما ثانيًا وأن يلبسهما غيره. ينظر : المستقصي ٢٤٩/١ ، والمنتظم ٤٨/٢ ــ ٤٩، واللسان (مزق) ، و البحر الرائق ٣٧/٥.

(٣) ينظر: الإنصاف٧٤٥/٢، وأوضح المسالك٢٩٥/٤ ، وشرح ابن عقيل ١٠٢/٤.

(٤) ينظر: الإنصاف٧٤٥/٢، وأوضح المسالك٢٩٥/٤ ، وشرح ابن عقيل ١٠٢/٤.

(٥) ينظر: المحكم (باب العين والدال واللام) ٣١٤/٢.

(٦) ينظر: اللباب ٩٧/٢.

(٧) ينظر: الارتشاف ٢٤١٥/٥ ، وذكر ــ أيضًا ــ في البحر المحيط ١٠٠/٨ أن قراءة يحيى بن يعمر (أَشِدّا) بالقصر شاذة ؛ لأن قصر الممدود إنما يكون في الشعر.

وآخرون(١) .

وحكى ابن عصفور (٢)إجماع النحويين على ذلك.

وحجتهم أن القصر جاز للضرورة ــ وهو حذف الزائد ، والرجوع إلى الأصل ــ فسُوِّي فيه بين ما له نظير وما لا نظير له(٣).

ومن شواهده عندهم قول الشاعر:

لا بُدَّ مِنْ صَنْعا وإِنْ طالَ السَّفَرْ(٤).

واشترط الفراء لقصر الممدود أن يكون مقصورًا في بابه ، فنحو (بيضاء) و(سوداء) لا يجوز فيهما القصر ؛ لأن المذكر (أبيض) و(أسود) ، وفعلاء تأنيث أفعل لا يكون إلا ممدودًا ، ويجوز ــ عنده ــ قصر (سماء) و(دعاء) و(رداء) ؛ لأنها إذا قصرت صارت إلى مثال : (رحى) و(هدى) و(حجى)(٥).

---

(١) منهم ابن هشام في أوضح المسالك٢٩٥/٤ ، والسيوطي في الهمع ٢٧٧/٣، والزبيدي في التاج (صنع) ، والألوسي ــ في أحد قوليه ــ في الضرائر/٥٧ ، وروح المعاني ٦٧/١٥.

(٢) ينظر: ضرائر الشعر/٩٠.

(٣) ينظر: اللباب ٩٨/٢.

(٤) البيت من الرجز ، ولم أقف على قائله ، وهو من شواهد سر الصناعة ٥١٧/٢ ، وضرائر الشعر /٩٠، والبحر المحيط ١٠٠/٨، وأوضح المسالك ٢٩٥/٤، والهمع ٢٧٧/٣.

(٥) ينظر: الإنصاف ٧٤٥/٢ــ ٧٤٦ ، وضرائر الشعر /٩٢ ، وشرح الأشموني ١٥٤/٤ ، والضرائر/٥٧.

ورُدّ بأن قصر الممدود جاء فيما كان غير مقصور في بابه (١) ، ومن ذلك قول الشاعر:

والقارح العَدَّا وكلَّ طِمِرَة ما إنْ تنالُ يدُ الطويلِ قَذَالَها (٢)

فقصر العَدّاء وهو فَعَّال من العدو ، وفعَّال لتكثير الفعل ، نحو: ضرَّاب وقتَّال ، وهو في بابه غير مقصور (٣).

وقول الآخر

ولكنّما أُهْدِي لقَيْسٍ هَدِيَّةً بِفِيَّ مِنِ اهْدَاها لك الدّهرَ إِثْلِبُ (٤)

فقصر(إهداها) ــ وهو مصدر أهدى يهدي إهداء ــ وهو في بابه غير مقصور(٥) .

وقول الآخر :

فلو أنَّ الأطِبَا كانُ حَوْلِي وكانَ معَ الأطبّاءِ الأسَاةُ (٦)

---

(١) ينظر: الإنصاف ٧٥٢/٢.

(٢) البيت من الكامل للأعشى في ديوانه /٢٩، و المحكم (باب العين والدال واللام) ٣١٤/٢ ، وضرائر الشعر /٩٢، و اللسان، والتاج (قرح).وجاء بلا نسبة في سر الفصاحة /٨٣ ، والإنصاف ٧٥٢/٢.

(٣) ينظر: الإنصاف ٧٥٣/٢ ، وضرائر الشعر /٩٢.

(٤) البيت من الطويل لم أقف على قائلة ، جاء بلا نسبة في المحكم (باب الثاء واللام والباء) ١٥٣/١٠، والإنصاف ٢/ ٧٥٣ ، واللسان (ثلب). اللغة: (الإثلب) : التراب والحجارة ، وفي لغة فتات الحجارة.

(٥) ينظر: الإنصاف ٧٥٣/٢.

(٦)البيت من الوافر لم أقف على قائله ، جاء بلا نسبة في مجالس ثعلب ٨٨/١ ، وعلل النحو/١٤٩ ، والإنصاف ٣٨٥/١ ، ٧٥٣/٢ ــ٧٥٤ ، واللباب ١١١/٢، ضرائر الشعر /٩٢ ، وروح المعاني ٣/١٨.

فقصر (الأطبا) وهو جمع طبيب ، وهذا الجمع غير مقصور في بابه (١).

وقول الآخر:

وأنت لو باكرت مشمولةً صفرا كلون الفَرَس الأشقرِ(٢)

فقصر (صفرا) مؤنث أصفر ، وهو غير مقصور في بابه.

وحُكي عن الكسائي(٣) والفراء(٤) أنهما خصا قصر الممدود بالمنصوب.

وردَّ بقول الشاعر:

فهُم مثلُ النّاس الذي يَعرِفونه وأهلُ الوفا من حادثٍ وقديمِ(٥).

وحُكي عن ابن هشام أنه استثنى ، نحو:(سواء) ، فلم يجوّز قصرها للضرورة ؛ لأنهم قالوا فيه : (سوى) بالضم والكسر مع القصر فيهما ، وحيث

---

(١) ينظر: الإنصاف ٧٥٢/٢.

(٢) البيت من السريع للأقيشر الأسدي في شرح الشواهد للعيني ١٥٤/٤. وجاء بلا نسبة في مجالس ثعلب ٨٨/١، ومعاني الأخفش ٩٩/١ برواية (صهباء مثل) موضع (صفرا كلون) ، والارتشاف ٥/ ٢٤١٥ ، والهمع ٢٧٨/٣ ، وشرح الأشموني ١٥٤/٤، والضرائر/٥٧.

(٣) ينظر: ضرائر الشعر/ ٩١ ، و الارتشاف ٢٤١٥/٥ ، والهمع ٢٧٨/٣.

(٤) ينظر: ضرائر الشعر/ ٩١، والارتشاف ٢٤١٥/٥.

(٥) البيت من الطويل للسموأل في الارتشاف ٢٤١٥/٥ ، ولم أقف عليه في ديوانه. وجاء بلا نسبة في: أوضح المسالك ٢٩٦/٤ ، والهمع ٢٧٨/٣ ، وشرح الأشموني ١٥٤/٤، والضرائر/٥٧.

فتحوا مدوا لا غير ، فلا يجوز لنا أن نفتح ونقصر للضرورة ؛لأن عن ذلك مندوحة بأن نضم أو نكسر(١).

وجوزه أبو حيان(٢) ــ في قوله الآخر ــ في السعة على قلة في معرض حديثه عن قراءة "وَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تُشَاقُّونَ"(٣) بقصر "شُرَكَائِيَ" .

وجوزه ــ أيضًا ــ الدمياطي (٤)، والألوسي(٥) ــ في قوله الآخر ــ في السعة مطلقًا في معرض حديثهما عن القراءة السابقة.

والذي أميل إليه هو القول بجواز قصر الممدود مطلقًا لأمور :

الأول : أنه لغة حُكيت عن العرب(٦)، وقد حكى الفراء عن الكسائي أنه سمع: (اسقني شربة ما يا هذا) ، يريد : شربة ماء(٧) .

الثاني :أن قصر الممدود أحب إلى العرب من مد المقصور ؛ لأنها تميل إلى التخفيف والحذف ، وتهرب من التثقيل والتطويل(٨).

الثالث : وروده في القراءات القرآنية.

---

(١) ينظر: الهمع ٢٧٨/٣. ولم أقف عليه فيما أتيح لي من مؤلفاته.

(٢) ينظر: البحر المحيط٥/٤٧١.

(٣) النحل/٢٧.وعُزيت هذه القراءة إلى البزيّ في البحر المحيط٤/٤٧١،والإتحاف/٣٥٠.

(٤) ينظر: الإتحاف /٣٥٠.

(٥) ينظر: روح المعاني ١٤/١٢٧.

(٦) ينظر: الكشف ٢/٣٦.

(٧) ينظر: مجالس ثعلب ١/٨٨ .

(٨) ينظر: العقد الفريد ٤/١٤٢.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام علـــى أشـــرف المرســـلين ... ، وبعد:

فقد بدت لي بعض النتائج التي استطعت أن أستخرجها في أثنـــاء بحثـــي أوجزها فيما يلي:

الأولى : أن الروداني ثرَّى المكتبة العربية بمؤلفات خلـــدت ذكـــره علـــى مـــر العصور ، منها : حاشيته على التسهيل ، وحاشيته على التصريح ، وحاشيته على التوضيح .

الثانية : أن الصبان اعتمد على آراء الروداني في حاشيته ، فهي مصدر مهم من مصادرها، وهذا يعكس مكانة الروداني بين النحويين.

الثالثة: لم يكن الروداني متعصبًا لمذهب نحوي بعينه يترسم خطاه ، و إنما كان ينظر فيما يرجحه الدليل ، و يحظى بالقبول ، وقد بدا هذا فيما يلي :

(١) وافق البصريين والكوفيين إلا الفراء في القول بأن قصر الممدود خـــاص بضرورة الشعر.

(٢) وافق البصريين في موضعين :

أحدهما : أن أصل (اسم) : (سمو) بكسر السين وضمها، فحذفت لامه تخفيفًا ، وعوض عنها الهمزة ، وسكنت السين.

والآخر : منع عطف المرفوع على اسم (إن) قبل تمام الخبر إذا كـــان الخبـــر للاسمين معًا ، نحو: (إن زيدًا وعمرو قائمان).

(٣) وافق البصريين ــ أو أكثرهم ــ في علة بناء اسم (لا) النافية للجنس ، وهي تضمنه معنى (من).

(٤) وافق أكثر البصريين ــ كالأخفش، و المازني، والمبرد ــ في بناء اسم (لا) النافية للجنس.

(٥) وافق سيبويه في نيابة اسم الإشارة عن المفعول المطلق.

(٦) وافق المازني في القول بأن الهمزة إذا دخلت على (لا) النافية للجنس أفادا التمني، ولا يجوز حينئذ أن يحذف خبرها ، معللاً ذلك بأن تسليط التمني على مجرد الاسم دون معنى فيه لا يعقل، والمعقول إنما هو تمني المعنى في الاسم ، فيلزم كون ذلك المعنى خبرًا.

(٧) وافق ابن السراج في نيابة الضمير عن المفعول المطلق.

(٨) وافق الشلوبين في القول بأن الهمزة يراد بها التوبيخ والإنكار إذا دخلت على (لا) النافية للجنس ، ولا يراد بها الاستفهام عن النفي المحض .

(٩) وافق ابن مالك في القول بأن (اللواتي) جمع اللاتي ، و(اللوائي ، واللاءات) جمع اللائي .

(١٠) وافق ابن فلاح في القول بضم نون الاثنين في الأفعال الخمسة ، ومنه قراءة : "**طَعَامٌ تُرْزَقَانُهُ**" بضمها.

(١١) وافق الشاطبي ــ في ظاهر كلامه ــ في القول بجواز التنازع إذا كان أحد العاملين متصرفًا والآخر جامدًا بشرط تأخر الجامد .

(١٢) وافق ابن قاسم العبادي في القول بمنع عطف المرفوع على اسم (إن) قبل تمام الخبر إذا لم يكن الخبر للاسمين معًا ، نحو : (إن زيدًا وعمرو قائم)، و (إن زيدًا وعمرو في الدار).

(١٣) وافق الزرقاني والدنوشري في القول بأن (عشرين) اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا من معناه.

الرابعة : لم يكن صاحبنا متعبدًا كلام غيره ، بل تراه يعمل عقله ليبتكر رأيًا جديدًا لم يسبق إليه، وقد تجلى هذا في آرائة التالية :

(١) أن في دخول (أل) الموصولة على الفعل المصارع مذهبين : أحدهما : جواز ذلك في الضرورة الشعرية ، وهذا مذهب الجمهور. والآخر : جواز ذلك في الاختيار بقلة ، وهذا مذهب بعض الكوفيين وابن مالك.

وهذا يخالف كلام الشيخ خالد الذي ذهب إلى أن فيها ثلاثة مذاهب :الأول : جواز ذلك في الضرورة الشعرية ، وهذا مذهب الجمهور. الثاني : جواز ذلك في الاختيار ، وهذا مذهب بعض الكوفيين .الثالث : جواز ذلك بقلة ، وهذا مذهب ابن مالك.

(٢) أن أسماء الأسبوع أعلام جنسية ، تعريفها بـ (أل) للمح المعنى العددي ، مع مقارنة النقل، والعلة في حذف (أل) معها في النداء والإضافة وغيرهما هي مقارنة الوضع لا الغلبة.

(٣) أن ياء (قدي) في قول الشاعر :

قَدْنِي مِن نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي

يجوز أن تكون للإشباع على لغة من يبنيه على الكسر.

(٤) أن (مستطاع رجوعه) في قول الشاعر :

ألا عُمرَ وَلّي مُستطاعٌ رجوعُه

خبر ، ولا يصلح أن يكون صفة ثانية ؛ لأن المتمنى إنما هو استطاعة رجوع عُمْرٍ ولّى ، لا العُمْر المدبر المستطاع رجوعه .

(٥) أن القول بتضمُّن (لا) النافية للجنس معنى (من) دعوى بلا دليل ولا نظير؛ إذ ليس في العربية حرف دال على معناه متضمِّن معنى حرف آخر ، وإنما عُهِد التضمُّن في الأسماء.

(٦) أن (أرني) في قوله تعالى :"**أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى**"(١) لا تعليق فيها ، و(كيف) هو المفعول الثاني ؛ لأنه اسم معرب ، مجرد عن الاستفهام ، بمعنى كيفية ، مضاف إلى الفعل بعده بتأويله بالمصدر .

(٧) أن النائب عن الفاعل في قول الشاعر :

يُغضِي حياءً ويُغْضَى من مهابته

ضمير عائد على الطَّرْف المفهوم من (يغضي) ؛ لأن الإغضاء خاص بالطَّرْف.

(٨) القول بتعديل التركيب إذا تعارض خوف اللبس وكون الفاعل في المعنى محصورًا فيه ، فنقول مثلاً : (عمروٌ ما أعطيتُه إلا لزيد) بدلاً من (ما أعطيتُ عمرًا إلا زيدًا) إذا كان (زيد) هو الفاعل في المعنى.

(٩) القول بتعديل التركيب إذا تعارض خوف اللبس وعَوْد الضمير على متأخر لفظًا ورتبة ، ، فنقول مثلاً : (زوجُ الجاريةِ أعطيتُه إياها) بدلاًمن (أعطيتُ الجاريةَ زوجَها) إذا كان (زوجها) هو الفاعل في المعنى .

(١٠) تسويته في جواز التنازع بين المرفوع والمنصوب ، وبين الحصر بـ (إلا) و(إنما) ، نحو: (ما قام وقعد إلا زيد) ، و (ما أعطيت وأكرمت إلا زيدًا) ، و(إنما قام وقعد زيد) ، و(إنما أعطيت وأكرمت زيدًا).

(١١) أن العلة في جواز التنازع في نحو: (ما قام وقعد إلا زيد) ــ وإن كان القياس يقتضي أن يقال: (ما قام وقعد إلا زيد هو) ــ هي إمكان اتصال هذا الضمير بعامله الملغَى مع ظهور معنى الحصر ؛ لأن الضمير ــ هنا ــ مقدم لفظًا مؤخر رتبة ، وتأخيره رتبة يوجب الحصر بـ(إلا) التي قبله بحسب رتبته وأصله ، وعروض تقديمه لأجل إصلاح اللفظ لا يعتد به مانعًا مما بالأصل من الحصر .

---

(١) البقرة /٢٦٠.

وأن العلة في جواز التنازع في نحو: (إنما قام وقعد زيد) ــ وإن كان القياس أن نقول : إنما قام وقعد زيد هو ، أن الحصر مدلول التأخير الأصلي ، ولا يفوت بعروض اتصال الضمير بعامله ــ كما مرّ ــ مع (إلا).

الخامسة : قد يوهم بعض النحويين في فهم عبارة من سبقوهم ، فيحكي عنهم آراء هم منها براء ، و من أمثلة ذلك :

(١) حكى الرضي، و الشيخ خالد ، والسيوطي عن المبرد القول بأن أيام الأسبوع نكرات ، وليست أعلامًا ، وأن لاماتها للتعريف .

وهذا يخالف ما صرح به المبرد في المقتصب ، فقد نص على أن هذه الأسماء أعلام.

(٢) نسب الرضي إلى ابن جني أنه جوّز اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل ، نحو:(ضرب غلامُه زيدًا) .

و هذا يخالف ما ذهب إليه ابن جني في الخصائص ؛ إذ حكى أن النحويين أجمعوا على امتناع ذلك ، وذكر أن المنع ليس لكون الفاعل رتبته التقديم ، وإنما لقرينة انضمت إليه ، وهي إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول.

تلك هى أهم النتائج التي انتهى إليها البحث ، والله أسأل ــ وهو خير من يُسأل ــ أن يوفقني لخدمة كتابه ، وسنة نبيه ﷺ.

فهرس المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة و البصرة لعبد اللطيف الزبيدى(ت ٨٠٢ هـ) ـ تحقيق : طارق الجنابي ـ عالم الكتب ـ الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع لأبي شامه الدمشقي (ت ٥٩٠ هـ) ـ تحقيق : إبراهيم عطوة عوض ـ دار الكتب العلمية (بدون).
- ابن فلاح اليمني (ت٦٨٠هـ) حياته وآراؤه ومذهبه مع تحقيق الجزء الأول من كتابه المغني ـ تحقيق:عبد الرزاق عبدالرحمن السعدي ـ رسالة دكتوراه ـ جامعة أم القرى ـ مكة (١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤م).
- ابن النحوية (ت٧١٨هـ) وحاشيته على كافية ابن الحاجب ـ تحقيق : حسن محمد عبد الرحمن ـ رسالة ماجستير ـ جامعة أم القرى (١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م).
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للدمياطي (ت ١١١٧هـ) ـ تحقيق : أنس مهره ـ دار الكتب العلمية ـ لبنان ـ الطبعة الأولى (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م).
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان (ت٧٤٥هـ) ـ تحقيق : رجب عثمان محمد ، ورمضان عبد التواب ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى (١٤١٨هـ- ١٩٩٨م).
- الاستيعاب لابن عبد البر (ت٤٦٣هـ) ـ تحقيق: علي محمد البجاوي ـ دار الجيل ـ بيروت (١٤١٢هـ).
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) ـ تحقيق: محمد بهجة البيطار ـ المجمع العلمي العربي بدمشق (بدون).

- اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي (ت ٣٤٠ هـ) ـ تحقيق : عبد الحسين المبارك ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م).
- إصلاح المنطق لابن السكيت (ت٢٤٤هـ) ـ تحقيق : أحمد محمد شاكر ـ وعبد السلام هارون ـ دار المعرفة القاهرة ـ الطبعة الرابعة (١٩٤٩م) .
- الأصول في النحو لابن السراج (ت ٣١٦ هـ) ـ تحقيق: عبد الحسين الفتلي ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الرابعة (١٤٢٠هـ- ١٩٩٩ م) .
- إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) ـ تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى (١٤١٣هـ -١٩٩٢م).
- إعراب القرآن للنحاس (ت ٣٣٨ هـ) ـ تحقيق: زهير غازي زاهر ـ عالم الكتب ـ الطبعة الثالثة (١٤٠٩هـ-١٩٨٨م).
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج (ت ٣١٠هـ) ـ تحقيق : إبراهيم الإبياري ـ دار الكتاب المصري بالقاهرة ، ودار الكتاب اللبناني ببيروت ـ الطبعة الثانية (١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م).
- الأعلام للزركلي ـ مطبعة كوستا تسوماس وشركاه ـ القاهرة ـ الطبعة الثانية (١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م).
- أمالي ابن الشجري (ت ٥٤٢ هـ) ـ تحقيق: محمود الطناحي ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ الطبعة الأولي (١٤١٣هـ-١٩٩٢م).
- الإمداد في معرفة علو الإسناد لعبد الله بن سالم البصري(ت١١٣٤ هـ) ـ تحقيق : العربي الدائز الفرياطي ـ دار التوحيد ـ الرياض ـ الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ).

- الإنباه على قبائل الرواة لأبي عمر النمري (ت٤٦٣هـ) ـ تحقيق: إبراهيم الإبياري ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين ـ لأبي البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ) ـ ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد ـ المكتبة العصرية ـ بيروت (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م) .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (ت٧٦١هـ) ـ تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ـ دار الجيل (١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م).
- الإيضاح للفارسي (ت٣٧٧هـ) ـ تحقيق: كاظم بحر المرجان ـ عالم الكتب ـ الطبعة الثانية (١٤١٦هـ ـ ١٩٩٩م).
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) ـ تحقيق : موسى بناي العليلي ـ مطبعة العاني ـ بغداد (بدون) .
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لإسماعيل باشا البغدادي ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت (بدون) .
- البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم الحنفي (ت ٩٧٠هـ) ـ دار المعرفة ـ بيروت(بدون).
- البحر المحيط لأبى حيان (ت٧٤٥هـ) ـ تحقيق : عادل أحمد عبد الجواد ، وآخرين ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م).
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع (ت ٦٨٨ هـ) ـ تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي ـ دار الغرب الإسلامي ـ الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م) .

- البيان في شرح اللمع للشريف عمر الكوفي (ت٥٣٩هـ) ـ تحقيق : علاء الدين حموية ـ دار عمار ـ الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) ـ تحقيق : طه عبد الحميد طه ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ الطبعة الثانية (٢٠٠٦ م).
- تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدى (ت١٢٠٥هـ) ـ دار مكتبة الحياة ـ بيروت ـ الطبعة الأولى (١٣٠٦هـ) .
- التبيان في إعراب القرآن للعكبري (ت ٦١٦ هـ) ـ تحقيق: علي محمد البجاوي ـ مطبعة الحلبي (بدون).
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري (ت ٦١٦ هـ) ـ تحقيق: عبد الرحمن العثيمين ـ مكتبة العبيكان ـ الطبعة الأولى(١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام (ت٧٦١هـ) ـ تحقيق : عباس مصطفى الصالحي ـ دار الكتاب العربي ـ الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م).
- ترشيح العلل في شرح الجمل لصدر الأفاضل الخوارزمي (ت٦١٧هـ) ـ تحقيق: عادل محسن العميري ـ جامعة أم القرى ـ مكة (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م).
- التذييل و التكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان (ت٧٤٥هـ) ـ تحقيق : حسن هنداوي ـ دار القلم ـ دمشق ـ الطبعة الأولى (١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠ م).
- التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ) ، و بهامة حاشية الشيخ ياسين الحمصي ـ دار إحياء الكتب العربية (بدون).

- تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي ــ لأبي المرشد سليمان بن علي المعري (توفي بعد ٤٩٢هـ) ــ تحقيق: مجاهد الصواف ، ومحسن غياض ــ دار المأمون للتراث (١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م).
- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري لابن جني (ت٣٩٢هـ) ــ تحقيق : أحمد ناجي القيسي ، خديجة الحديثي ، أحمد مطلوب ــ الطبعة الأولى (١٣٨١هـ ١٩٦٢م).
- التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه لأبي عبيد الله البكري (ت٤٨٧هـ) ــ تحقيق : الأب أنطوان صالحاني اليسوعي ــ دار الكتب المصرية (٢٠٠٠م).
- التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني (ت٣٩٢هـ) ــ تحقيق : حسن هنداوي ــ وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ــ الكويت ــ الطبعة الأولى (١٤٣٠هـ ــ ٢٠٠٩م).
- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠ هـ) ــ تحقيق : محمد عوض مرعب ــ دار إحياء التراث العربي ــ بيروت (٢٠٠١م).
- توجيه اللمع لابن الخباز (ت٦٣٩هـ) ــ تحقيق: فايز زكى محمد دياب ــ دار السلام ــ الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ ــ ٢٠٠٢م) .
- التوطئة لأبي علي الشلوبين (ت٦٤٥هـ) ــ تحقيق : يوسف أحمد المطوع ــ دار التراث العربي ــ القاهرة (بدون) .
- الجامع الصغير في النحو لابن هشام (ت٧٦١هـ) ــ تحقيق : أحمد محمد الهرميل ــ القاهرة (١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠م).
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي(ت٦٧١هـ) ــ تحقيق : عبد الله عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ــ الطبعة الأولى (١٤٢٧ هـ ــ ٢٠٠٦م).

- الجزء الثاني من شرح الشيخ علي النبتيتي (ت١٠٦٥هـ) على شرح القطر للفاكهي(ت٩٧٢هـ) ـ تحقيق: محمد الشحات إسماعيل ـ رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالزقازيق (١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م).
- الجمل في النحو للزجاجي(ت ٣٤٠ هـ) ـ تحقيق: علي توفيق الحمد ـ مؤسسة الرسالة ـ دار الأمل ـ الطبعة الرابعة (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م) .
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي (ت ٧٤٩ هـ) ـ تحقيق : فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى(١٤١٣هـ-١٩٩٢ م).
- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري(ت٣٩٥هـ) ـ تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعبد المجيد قطامش ـ دار الفكر ـ الطبعة الثانية (١٩٨٨م) .
- جمهرة اللغة لابن دريد (ت٣٢١هـ) ـ تحقيق: رمزي بعلبكي ـ دار العلم للملايين ـ بيروت (١٩٨٧م).
- حاشية ابن قاسم العبادي (ت ٩٩٤هـ)على شرح الأشموني من أول المخطوط إلى نهاية باب التوابع ـ تحقيق : أحمد إبراهيم حسن ـ رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالمنصورة (١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م).
- حاشية الصبان (ت١٢٠٦هـ)على شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك ، ومعها شرح الشواهد للعيني ـ المكتبة التوفيقية (بدون) .
- حاشية محمد الخضري (ت١٢٨٧هـ) على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ـ دار إحياء الكتب العربية (بدون).
- حاشية يسن الحمصي (ت ١٠٦١هـ) على الألفية ـ المطبعة المولوية (١٣٢٧هـ).

- حاشية يسن الحمصي (ت ١٠٦١هـ) على التصريح بمضمون التوضيح ـ دار إحياء الكتب العربية(بدون).
- الحجة للفارسي (ت٣٧٧هـ) ـ تحقيق: عادل أحمد عبد الجواد ، وعلي محمد معوض ـ دار الكتب العلمية بيروت ـ الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م).
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي(١٠٩٣هـ) ـ تحقيق : عبد السلام هارون ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٣٩٧هـ-١٩٧٧م) .
- الخصائص لابن جني(ت٣٩٢هـ) ـ تحقيق: محمد علي النجار ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ الطبعة الرابعة (١٩٩٩م) .
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر لمحمد أمين المحبي (ت١١١١هـ)ـ دار صادر ـ بيروت (بدون).
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي(ت٧٥٦هـ) ـ تحقيق : أحمد محمد الخراط ـ دار القلم ـ دمشق (بدون).
- ديوان حسان بن ثابت ـ تحقيق : سيد حسنين ـ دار المعارف ـ مصر (١٩٧٧م).
- ديوان الفرزدق ـ شرح وضبط : علي فاعور ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م).
- ديوان المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري(ت٦١٦هـ) المسمى بالتبيان في شرح الديوان ـ ضبط : مصطفى السقا ، وإبراهيم الإبياري ، وعبد الحفيظ شلبي ـ دار المعرفة ـ بيروت (بدون).
- ديوان مجنون ليلى ـ تحقيق: عبد الستار أحمد فراج ـ مكتبة مصر(بدون).

- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة لمحمد بن جعفر الكتاني (ت ١٣٤٥هـ) ـ تحقيق: محمد المنتصر الزمزمي ـ دار البشائر الإسلامية ـ بيروت (١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م).
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي(ت ٧٠٢ هـ) ـ تحقيق: أحمد محمد الخراط ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق (بدون).
- روح المعاني للألوسي (ت١٢٧٠هـ) ـ دار إحياء التراث ـ بيروت (بدون).
- الروض الأنف للسهيلي (ت٥٨١هـ) فى تفسير السيرة النبوية لابن هشام المعافري(ت ٢١٣هـ) ـ تحقيق : طه الرؤوف سعد ـ مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة (بدون).
- سر صناعة الإعراب لابن جني(ت٣٩٢هـ) ـ تحقيق: حسن هنداوي ـ دار القلم ـ دمشق ـ الطبعة الثانية (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م).
- سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي (ت٤٦٦هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت (١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م).
- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر لأبي الفضل محمد المرادي (ت١٢٠٦هـ) ـ دار البشائر الإسلامية، ودار ابن جزم (بدون).
- سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي لعبد الملك بن حسين المكي (ت١١١١هـ) ـ تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م).
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي(ت ١٠٨٩ هـ) ـ تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ـ دار الكتب ـ بيروت (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٤م).

- شرح ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) على ألفية ابن مالك ، ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد ـ مكتبة دار التراث ـ الطبعة العشرون (١٤٠٠هـ ـ١٩٨٠م) .
- شرح ابن الناظم (ت٦٨٦هـ) على ألفية ابن مالك ـ تحقيق : محمد باسل عيون السود ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م) .
- شرح الأشموني (ت٩٢٩هـ) على ألفية بن مالك ، ومعه حاشية الصبان ، و شرح الشواهد للعيني ـ تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ـ المكتبة التوفيقية (بدون).
- شرح ألفية ابن معطي لابن القواس (ت٦٩٦هـ) ـ تحقيق : عبد الله علي السلام ـ مكتبة الرشد ـ الرياض (١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م).
- شرح التسهيل لابن مالك (ت٦٧٢هـ) ـ تحقيق : عبد الرحمن السيد ، و محمد بدوي المختون ـ دار هجر للطباعة و النشر ـ الطبعة الأولي ـ (١٤١٠هـ-١٩٩٠م) .
- شرح التسهيل لناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ) ـ تحقيق : علي فاخر ، وآخرين ـ دار السلام ـ الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م).
- شرح جمل الزجاجي لابن خروف (ت٦٠٩هـ) ـ تحقيق : سلوى محمد عمر ـ جامعة أم القرى ـ مكة (١٤١٩هـ) .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (ت٦٦٩هـ) ـ تحقيق : فواز الشعار ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولى (١٤١٩هـ-١٩٩٨م) .
- شرح الرضي (ت٦٨٦هـ) لكافية ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) ـ القسم الأول تحقيق :حسن محمد الحفظي ، والقسم الثاني تحقيق : يحيى بشير مصري

ـ الإدارة العامة للثقافة والنشر بجامعة محمد بن سعود ـ الطبعة الأولى (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م).

- شرح شذور الذهب للجوجري (ت ٨٨٩هـ) ـ تحقيق: نواف الحارثي ـ الجامعة الإسلامية ـ الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م).
- شرح الشواهد للعيني ـ طبع مع حاشية الصبان و شرح الأشمونى علي ألفية بن مالك ـ تحقيق:طه عبد الرؤوف سعد ـ المكتبة التوفيقية (بدون).
- شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام(ت ٧٦١ هـ)ـ تحقيق: عبد الله عبد القادر الطويل ـ المكتبة الإسلامية ـ القاهرة (١٤٣١هـ- ٢٠١٠ م).
- شرح الكافية لابن فلاح اليمني (ت٦٨٠هـ) ـ تحقيق: نصار محمد حسين ـ رسالة دكتوراه ـ جامعة أم القرى ـ مكة (١٤٢١هـ ـ ١٤٢٢هـ).
- شرح الكافية الشافية لابن مالك (ت٦٧٢هـ) ـ تحقيق : عبد المنعم أحمد هريدي ـ جامعة أم القرى ـ مكة (بدون).
- شرح كتاب سيبويه للسيرافى (ت٣٦٨هـ) ـ الجزء الرابع : تحقيق : سيد جلال حسنين ـ رسالة دكتوراه ـ المكتبة المركزية بالقاهرة .
- شرح اللمع فى النحو للواسطي الضرير (من نحاة القرن الخامس) ـــ تحقيق : رجب عثمان ـ مكتبة الخانجي ـ الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠ م).
- شرح اللمع للباقولي (ت ٥٤٣ هـ) ـ تحقيق: إبراهيم بن محمد أبو عبادة ـ جامعة محمد بن سعود الإسلامية (١٤١١هـ ـ١٩٩٠م).
- شرح المفصل لابن يعيش (ت٦٤١هـ) ـ مكتبة المتنبي ـ القاهرة(بدون).

- شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين (ت٦٤٥هـ) ـ تحقيق : تركي بن سهو العتيبي ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الثانية (١٤١٤هـ-١٩٩٤م) .
- شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) ـ تحقيق : محمد أبو الفتوح شريف ـ الجهاز المركزي للكتب الجامعية و المدرسية (١٩٨٧م).
- شرح المكودي (ت٨٠٧هـ) على ألفية ابن مالك ـ تحقيق: فاطمة الراجحي ـ جامعة الكويت (١٩٩٣م).
- شرح ملحة الإعراب للحريري (ت ٥١٦) ـ تحقيق : فائز فارس ـ دار الأمل ـ الأردن ـ الطبعة الأولى (١٤١٢هـ ـ١٩٩١م) .
- شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) ـ تحقيق : موسى بناي العليلي ـ مطبعة الآداب ـ النجف الأشرف (١٤٠٠هـ ـ١٩٨٠م).
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي (ت٧٧٠هـ) ـ تحقيق : الشريف عبد الله الحسيني البركاتي -الفيصلية- الطبعة الأولى(١٩٨٦م).
- ضرائر الشعر لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) ـ تحقيق :خليل عمران المنصور ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م).
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للألوسي (ت١٢٠٧هـ) ـ المكتبة العربية ببغداد ، والمكتبة السلفية بمصر (١٣٤١هـ).
- العقد الفريد لابن عبد ربه الأندلسي (ت ٣٢٨هـ) ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت (١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م).
- علل التثنية لابن جني (ت٣٩٢هـ) ـ تحقيق: الدكتور صبيح التميمي ـ مكتبة الثقافة الدينية (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م).

- علل النحو للوراق (ت٣٢٥هـ) ــ تحقيق : محمود جاسم محمد الدرويش ــ مكتبة الرشد ــ الرياض (١٤٢٠ هـ ــ ١٩٩٩م).
- الغرة المخفية لابن الخباز (ت ٦٣٩هـ) فى شرح الدرة الألفية لابن معطي ــ تحقيق: حامد محمد العبدلي ــ طبعة دار الأنبار ، ومطبعة العاني ــ بغداد (بدون).
- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعلي (ت٧٠٩هـ) ــ تحقيق: ممدوح محمد خسارة ــ الطبعة الأولى ــ الكويت (١٤٢٣هـ ــ ٢٠٠٢م).
- فتح القدير للشوكاني (ت١٢٥٠هـ) ــ دار الفكر ــ بيروت (بدون).
- الفتوحات المكية لابن عربي (ت ٦٣٨هـ) ــ ضبطه وصححه ووضع فهارسه : أحمد شمس الدين ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت (٢٠٠٦م).
- الفروق أو أنوار البروق في أنواء الفروق للقرافي (ت ٦٨٤هـ) ــ تحقيق : خليل المنصور ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- الفصول الخمسون لابن معطي (ت٦٢٨هـ) ــ تحقيق : محمود محمد الطناحي ــ مطبعة الحلبي (بدون).
- كتاب سيبويه (ت١٨٠هـ) ــ تحقيق : عبد السلام هارون ــ دار الجيل ــ بيروت ــ الطبعة الأولى (بدون).
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري(ت٥٣٨هـ) ــ تحقيق : عبد الرزاق المهدي ــ دار إحياء التراث العربي ــ بيروت(بدون).
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ) ــ دار الكتب العلمية ــ بيروت (١٤١٣هـ ــ ١٩٩٢م).

- الكشف عن وجوه القراءت السبع وعللها وحججها لمكي القيسي(ت٤٣٧هـ) ـ تحقيق : محيي الدين رمضان ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الثالثة (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م).
- الكناش فى النحو و التصريف لأبي الفداء (ت ٧٣٢ هـ) ـ تحقيق : جودة مبروك محمد ـ مكتبة الآداب (بدون).
- الكواكب الدرية لمحمد الأهدل (ت١٢٩٨هـ) على متممة الأجرومية لمحمد الرعيني(ت٩٥٤هـ) ـ مؤسسة الكتب الثقافية ـ لبنان ـ الطبعة الأولى (١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م).
- اللؤلؤة في علم العربية وشرحها ليوسف بن محمد السرمري(ت٧٧٦هـ) ـ تحقيق:أمين سالم ـ مطبعة الأمانة ـ الطبعة الأولى (١٤١٢هـ ـ١٩٩٢م).
- اللامات للزجاجي (ت٣٤٠هـ) ـ تحقيق: مازن مبارك ـ المطبعة الهاشمية ـ دمشق (١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م).
- اللباب في علل البناء و الإعراب للعكبري (ت٦١٦هـ) ـ تحقيق : عبد الإله نبهان ـ دار الفكر المعاصر ـ بيروت ـ الطبعة الأولى (١٤١٦هـ ـ١٩٩٥م) .
- لسان العرب لابن منظور (ت٧١١هـ) ـ تحقيق : عبد الله الكبير ، وزميليه ـ دار المعارف (بدون).
- اللمع في العربية لابن جني (ت٣٩٢ هـ) ـ تحقيق : سميح أبو مُغلى ـ دار مجدلاوي ـ عمان (١٩٨٨م).
- المتبع فى شرح اللمع للعكبرى(ت٦١٦هـ) ـ دراسة و تحقيق : عبد الحميد حمد الزوي ـ جامعة قاريونس ـ بنغازي ـ الطبعة الأولى (١٩٩٤م) .

- متن الألفية لابن مالك (ت٦٧٢هـ) ـ المكتبة الشعبية ـ بيروت ـ (بدون).
- مجالس ثعلب (ت٢٩١هـ) ـ تحقيق : عبد السلام هارون ـ الطبعة الثانية ـ دار المعارف (بدون).
- مجمع الأمثال للميداني(ت٥١٨هـ) ـ تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد ـ دار المعرفة ـ بيروت (بدون).
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية (ت٥٤١هـ) ـ تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى(١٤١٣هـ ـ١٩٩٣م) .
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (ت٤٥٨هـ) ـ تحقيق : عبد الحميد هنداوي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت (٢٠٠٠م).
- مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي (ت ٦٩١هـ) ـ تحقيق : شهاب الدين أبو عمر ـ ترتيب : محمود خاطر ـ دار الفكر (١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م) .
- المرتجل لابن الخشاب (ت٥٦٧ هـ) ـ تحقيق : علي حيدر ـ دمشق (١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م) .
- مسائل خلافية فى النحو للعكبري (ت ٦١٦هـ) – تحقيق : عبد الفتاح سليم ـ مكتبة الآداب (١٤٢٥هـ ـ٢٠٠٤م) .
- المساعد علي تسهيل الفوائد لابن عقيل (ت٧٦٩هـ) – تحقيق : محمد كامل بركات ـ دار الفكر ـ دمشق (١٤٠٠هـ–١٩٨٠م).
- المستقصي في أمثال العرب للزمخشري (ت٥٣٨هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت(١٩٨٧م) .

- مشيخة أبي المواهب الحنبلي (ت١١٢٦هـ) ـ تحقيق : محمد مطيع الحافظ ـ دار الفكر ـ دمشق ـ الطبعة الأولى (١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠م).
- معالم التنزيل للبغوي (ت٥١٠هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى(١٤١٤هـ-١٩٩٣م) .
- معاني الحروف المنسوب إلى الرماني (ت ٣٨٤ هـ) ـ تحقيق : عبد الفتاح سليم ـ مكتبة الطالب الجامعي ـ مكة (بدون).
- معاني القرآن للأخفش (ت٢١٥هـ) ـ تحقيق : هدى محمود قراعة ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ الطبعة الأولى (١٤١١هـ-١٩٩٠م) .
- معاني القرآن للفراء (ت٢٠٧هـ) ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ الطبعة الثالثة (١٤٠٤هـ-١٩٨٤م) .
- معاني القرآن و إعرابه للزجاج (ت٣١٠هـ) ـ تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي ـ دار الحديث ـ القاهرة (١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م) .
- معجم الأدباء أو إرشاد الأديب إلي معرفة الأديب لياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى (١٤١١هـ-١٩٩١م) .
- معجم المؤلفين لعمر رضا كحاله ـ مؤسسه الرسالة ـ بيروت ـ الطبعة الأولى (١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م).
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام (ت٧٦١هـ) ـ تحقيق : عبد اللطيف الخطيب ـ السلسلة التراثية (٢١) ـ الكويت ـ الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م) .
- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري (ت٥٣٨هـ) ـ تحقيق : علي بو ملحم ـ مكتبة الهلال ـ بيروت (١٩٩٣م).

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (ت٧٩٠هـ) ـ تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ـ جامعة أم القرى ـ مكة ـ الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م).
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) ـ تحقيق: كاظم بحر المرجان ـ منشورات وزارة الثقافة و الإعلام ـ العراق (١٩٨٢م) .
- المقتضب للمبرد (ت٢٨٥هـ) ـ تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ـ القاهرة (١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م) .
- مقدمة ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) ـ دار القلم ـ بيروت (١٩٨٤م).
- المقدمة الجزولية في النحو للجزولي (ت٦٠٧هـ)ـ تحقيق : شعبان عبد الوهاب محمد ـ جامعة أم القرى ـ مكة (بدون).
- المقرب لابن عصفور(ت٦٦٩هـ) ـ تحقيق : أحمد عبد الستار ، وعبد الله الجبوري ـ الطبعة الأولى (١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م).
- الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـ) ـ تحقيق: على بن سلطان الحكمي (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥ م) .
- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) ـ دار صادر ـ بيروت (١٣٥٨هـ).
- منهج الخضري (ت ١٢٨٧هـ) في حاشيته على شرح ابن عقيل ـ إعداد : زياد أبو سمور ـ المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها ـ المجلد (٨) ـ العدد (١) (١٤٣٣ هـ ـ ٢٠١٢م).
- موصل النبيل إلى نحو التسهيل لخالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) ـ تحقيق: ثريا عبد السميع ـ رسالة دكتوراه ـ جامعة أم القرى ـ مكة (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م).

- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل لمحمد بن محمد بن أبي بكر الدلائي ـ تحقيق : محمد الصادق العربي ـ مطابع الثورة ـ بنغازي (بدون)
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون لإسماعيل باشا البغدادى ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م).
- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطي (ت٩١١هـ) ـ تحقيق: عبد الحميد هنداوي ـ المكتبة التوفيقية (بدون).
- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصرللثعالبي(ت ٤٢٩هـ) ـ تحقيق : مفيد محمد قمحية ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت (١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م).

ثبت البحث التفصيلي

الموضـــــــــوع

المقدمة.

المبحث الأول: **ترجمة الروداني**.

المبحث الآخر : **آراء الروداني النحوية والصرفية في حاشية الصبان**.

المطلب الأول : اشتقاق الاسم.

المطلب الثاني : (عشرون) وبابه بين الجمعية وعدمها.

المطلب الثالث : ضم نون الاثنين في الأفعال الخمسة.

المطلب الرابع :(اللواتي ، واللوائي ، واللاءات) بين الجمع ، وجمع الجمع.

المطلب الخامس : دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع.

المطلب السادس: أيام الأسبوع بين العلمية والتنكير ، وحذف (أل) منها.

المطلب السابع: (قَدِي) بين حذف نون الوقاية والإشباع.

المطلب الثامن : العطف علي اسم (إن) بالرفع قبل تمام الخبر.

المطلب التاسع: علة بناء اسم (لا) النافية للجنس .

المطلب العاشر: دلالة الهمزة الداخلة على (لا) النافية للجنس على التوبيخ والإنكار.

المطلب الحادي عشر: دلالة الهمزة و(لا) النافية للجنس على التمني

المطلب الثاني عشر: (أرى) البصرية بين التعليق وعدمه.

المطلب الثالث عشر : النائب عن الفاعل في قول الشاعر:

يُغضِي حياءً ويُغْضَى من مهابته .

المطلب الرابع عشر: تعارض ما يوجب تقديم الفاعل في المعنى و ما يوجب

الموضـــــــــوع

تأخيره في باب(أعطى).

المطلب الخامس عشر: التنازع بين جامد وغيره.

المطلب السادس عشر: التنازع في الاسم المحصور بـــ (إلا) أو(إنما) .

المطلب السابع عشر: نيابة الضمير واسم الإشارة عن المفعول المطلق.

المطلب الثامن عشر: قصر الممدود.

الخاتمة.

فهرس المصادر والمراجع.

ثبت البحث التفصيلي.